كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

668

WWW.KASSIOUNPAPER.COM

حزب الإرادة الشعبية

الأحد 24 آب 2014 ● اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: «GENERAL@KASSIOUN.ORG»

التأسيس لحوار جدي
مع النظام
06

تذكرة القامشلي
تبلغ 50 ألفاً..!
09

استيراد أقل
هدر أكبر..
12

المقاومة
أكثر تحرراً
16

الافتتاحية

مصير «داعش» على بساط البحث..!؟

يعود مصير تنظيم ما يعرف بالدولة الإسلامية للطرح على بساط البحث بعد أسابيع قليلة على تمدده المفاجئ في العراق ليوحي أن «داعش» بصدد الانحسار العكسي، وليس الانتهاء أو الفناء، أقلّه حتى تنهي مهمتها الموكلة من المشغل الأمريكي الرئيسي، والممولين والميسرين الإقليميين.

وإذا كانت الأرضية أو الحاضنة الشعبية لتنظيم داعش معدومة بحكم فظاعاته المرتكبة هي أهم وأبرز العوامل الموضوعية والحتمية لهذا الانحسار، فإن توجيه ضربات عسكرية وميدانية متتالية له في العراق وسورية على يد جيشي البلدين وقوات أخرى سواء من البشمركة في العراق أو القبائل في سورية، يسهم في تعجيل الاتجاه العكسي لهذا التنظيم، ناهيك عن قيام القوات الجوية الأمريكية باستهداف استعراضي لأعداد من عناصره في العراق، استناداً إلى القرار المتخذ مؤخراً في مجلس الأمن بخصوص مكافحة داعش وممولية تحت البند السابع، وهنا مربط الفرس، على اعتبار ان واشنطن معنية بتحجيم داعش وإبقائه مرحلياً على الأقل ورقة ضغط وابتزاز لجميع الأطراف، وليس القضاء عليه.

بالمعنى السياسي بدأت واشنطن تقطف ثمار داعش، من خلال وجود غطاء دولي، وطلب حكومي عراقي اليوم، لعودتها العسكرية للعراق تحت الذريعة المتجددة «مكافحة الإرهاب»، ومن خلال صفقات الأسلحة الجديدة مع العراق، وهي تريد توسيع ذلك باتجاه سورية وتحويل الذريعة ذاتها كمدخل للانتقال من شكل التدخل الأمريكي غير المباشر بسورية إلى التدخل المباشر، مع ترديد «البنتاغون» مؤخراً أنها «توفر ملاذاً آمناً للإرهابيين» أو أن «هزيمة داعش ممكنة ومقرونة باستهدافه بالضربات الأمريكية في سورية»، علماً بأن واشنطن تأخذ بالحسبان أن هؤلاء وبحكم التضييق عليهم في العراق سينتقلون فعلياً إلى سورية، بما يشكل بالنسبة لواشنطن فرصة جديدة للضغط على دمشق، التي ستضطر بالمقابل، تأكيداً على سيادتها على أراضيها، إلى تعديل بعض قواعد الاشتباك القائمة في مختلف المناطق الساخنة بالبلاد باتجاه التركيز على مواجهة داعش في مناطق شمال شرق سورية، بما يعنيه ذلك من آثار في اللوحة العامة لميزان القوى ميدانياً بين الجيش العربي السوري ومختلف الجماعات المسلحة.

وإن كان كل ذلك يعني فيما يعنيه أن واشنطن الفاشية هي المساهم الأكبر في تصنيع داعش وبروزه كظاهرة، وهي المتحكم الرئيسي به، فإنها تعمل على استخدام هذا التنظيم الإرهابي، وتحت ذريعة مكافحته للمفارقة، ورقة للتأثير بالأطراف والدول المختلفة في المنطقة وابتزاز غالبيتهم المدرجة على قائمة استهدافاتها الأساسية. وهذا بدوره يعيد تسليط الضوء، بما يعنينا كسوريين، على أن أي حديث مكرور عن وجوب قيام تحالف غربي/ أمريكي- سوري في مكافحة الإرهاب هو بيع للوهم يرقى إلى حد التضليل وسوء تقدير نوايا «الأمريكي»، الذي لن يكتفي بالاستعانة بقواته الجوية بل يطمح لتعزيزها برياً لضمان مكاسبه السياسية بالنهاية، كما في أية معركة.

وهنا يبدو واضحاً أن الخرائط التي يتداولها ويعممها تنظيم داعش ليست خرائط دولته التي ينشدها ولن تقوم بحكم لفظ شعوب المنطقة لثقافته الهمجية، بقدر ما هي تصوير لخرائط التدخل العسكري المنشود أمريكياً في مناطق معينة في دول المنطقة، تحت يافطة محاربة داعش، بما فيها شمال سورية ووسطها.

وعليه، فصحيح أن مواجهة داعش، وتقليص نفوذه ونفوذ شبيهاته أكثر فأكثر، يتطلبان فعلياً تعاوناً بين كل حكومات وشعوب الدول المتضررة، ولكن ذلك حكماً لا يتضمن التحالف مع مشغلي هذه التنظيمات، ولا حتى الترويج لأوهام كهذه، بل قيام اصطفافات وطنية تبدأ، كممر إلزامي ووحيد، من مواجهة كل الاستحقاقات الداخلية، وحل مختلف القضايا العالقة والمتراكمة، والمشكّلة بمجموعها أوجه الأزمات المحلية المستعصية والاصطفافات والتخندقات الثانوية والمسبقة، عبر حلول سياسية جدية وجذرية وشاملة ومتكاملة.



ملامح العودة إلى حي القدم

سانا

كي مون يدعو لوضع حد للصراع في سورية

ذكر تقرير صدر الجمعة 22 آب عن المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أن عدد ضحايا الصراع في سورية تجاوز 191 ألفاً، من بينهم أكثر من 17 ألف امرأة وأكثر من ثمانية آلاف طفل، في الفترة من آذار 2011 إلى نهاية نيسان الماضي، مشيراً إلى أن الحصيلة الفعلية قد تتجاوز ذلك بكثير. وحسب التقرير فقد استخدمت الأمم المتحدة في إعداده معلومات من 5 مصادر بما فيها المنظمات الحقوقية والحكومة السورية، في حين قالت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان نافي بيلاي إن هذه الأرقام «أكثر بمرتين من الأرقام التي تم تسجيلها منذ عام».

وصدر هذا التقرير غداة تحذير الأمين العام للأمم المتحدة المجتمع الدولي من الخطر الذي يمثله الصراع في سورية والذي يغذيه الإرهاب ويهدد بكارثة إنسانية. وجاء في بيان صدر عن بان كي مون أن النزاع السوري ليس فقط لم يهدأ بل انتقل إلى الدول المجاورة وهو يتسبب في انتشار الكارثة الإنسانية ووقوع انتهاكات جديدة ويؤدي باستمراره إلى «ازدهار الإرهاب الذي لا يزال أكبر تحد للسلام والأمن في العالم».

و«تعهد» كي مون بأن يواصل هو ومبعوثه الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا «عمل ما بوسعهما لتحقيق هدف وضع حد لهذا النزاع المتصاعد الذي يزعزع الاستقرار في المنطقة كلها».

تسويات في «حي القدم» و«بسيمة» نحو المصالحة

واصلت ورشات محافظة دمشق في حي القدم ومحيطه جنوبي العاصمة عمليات فتح الطرقات وإزالة الأتربة والأنقاض من أجل إعادة تأهيل البنى التحتية التي تعرضت للتخريب وإعادة كل الخدمات الأساسية إضافة إلى دخول وحدات الهندسة لإزالة الألغام والعبوات الموجودة في بعض الأحياء السكنية في المنطقة، تمهيداً لعودة الأهالي إليها.

ونقلت بعض الوكالات عن رئيس اللجنة المركزية للمصالحات الشعبية قوله إن الجهود تتركز ليشمل اتفاق المصالحة الحي بأكمله لتسهيل عودة الخدمات والمواطنين لافتاً إلى وجود اتفاقات مماثلة في أكثر من منطقة بانتظار المراحل النهائية لإعلانها لإتاحة فرصة النجاح أمامها. ويشمل الاتفاق الذي يغطي حي القدم والعسالي وجورة الشريباتي وبور سعيد والمأذنية تسليم قوائم بأسماء المسلحين داخل الحي لتسوية أوضاعهم وأخرى بأسماء المختطفين، حسبما نقل عن المتحدث.

أما ما يسمى بالمرصد السوري لحقوق الإنسان في لندن فقد ذكر أن من بين بنود الاتفاق إطلاق سراح معتقلي القدم والعسالي وعلى رأسهم النساء والأطفال، وقد تم إطلاق بعضهم كبادرة حسن نية، وعلاج الجرحى مع إدخال عيادات متنقلة وإبقائها، واعتبار ما يسمى بالجيش الحر هو المسؤول عن تسيير أمور المنطقة كاملاً بما فيها حماية منشآت الدولة وضمان عدم التعرض للموظفين، تحت اسم «قوات الدفاع الوطني»، وفتح الطرقات الرئيسية مع وضع حواجز على الشارع العام.

بدورها أكدت قناة العالم أنه وفي إطار تنفيذ المصالحة في القدم تفقد عدد من الأهالي منازلهم تمهيداً لعودة جميع العوائل بعد تنفيذ كامل البنود الـ35 للاتفاق، بينما أدخل الجيش العربي السوري قافلة مساعدات غذائية إلى داخل الحي. كما أكدت القناة أن المساعي الرامية إلى الوصول لتسوية في بلدة بسيمة في وادي بردى في ريف دمشق الغربي أثمرت عن صياغة مسودة اتفاق بين الجيش السوري ولجنة المصالحة الوطنية والأهالي، بما يمنع تسلل المسلحين إلى العاصمة.

بصراحة



■ محمد عادل اللحام

ما بين الحكومة والنقابات

المتابع لاجتماعات مجالس النقابات خلال الدورة الانتخابية الحالية التي انتهت ولايتها منذ ما يقارب العامين؛ أن معظم المداخلات التي يقدمها أعضاء المجالس بغض النظر عن توجهاتهم السياسية، تكون حول ما يتعلق بسلوك الحكومات السابقة والحالية تجاه الاقتصاد الوطني بشكل عام وبالأخص حول القطاع العام، وما أصابه من أمراض كانت كفيلة بتعطيل دوره السياسي – الاجتماعي والاقتصادي إلى حد بعيد، وهذه الأمراض تكونت بفعل تبنّي السياسات الاقتصادية الليبرالية التي كشفت عنها الستار الكوادر النقابية عبر اجتماعات مجالسها ومؤتمراتها، وأوضحت حجم المخاطر التي ستتولد عن تبنّي هكذا سياسات، وكانت الكوادر النقابية محقة في تخوفاتها إلى درجة الاشتباك المباشر مع أعضاء الحكومة السابقين واللاحقين حول مجمل القضايا المتعلقة بمصلحة العمال والقطاع العام، ولكن هذا لم يسفر عن نتائج حقيقية على الأرض تحدُّ من تغوّل النهج الليبرالي الذي عمق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية إلى درجه كبيرة أعطت مؤشرات حقيقية عن قرب انفجار الأزمة التي يعيش الشعب السوري فصولها المؤلمة تشرداً وتهجيراً ودماءً سورية طاهرةً مازالت تنزف بغزارة.

السؤال الذي لا بد من طرحه، وهو يطرح باستمرار من خلال النقاشات التي تدور في الوسط النقابيّ، وبعض الوسط العماليّ: لماذا الحركة النقابية متمسكة بعقد الشراكة، والفريق الواحد مع الحكومات، وهي تعلم مدى الضرر الكبير الذي أصاب مصالح العمال، والاقتصاد الوطني بمجمله من هذا العقد المختل الأركان؟!.

إن الإجابة تأتي من واقع الحركة النقابية التي مازالت مرتبطة بالمادة الثامنة من الدستور القديم؛ مما يعني استجابتها لمعظم ما تطرحه الحكومات من قرارات، وتعاملها معها باعتبارها أمراً واقعاً لا يجوز الخوض به إلا ضمن الحدود المرسومة للحركة النقابية، أي أن هناك سقفاً للاعتراض لا يسمح بتجاوزه، ويمكن أن نشير لأهم القضايا المفصلية بهذا الخصوص:

1–الموافقة من حيث المبدأ على اقتصاد السوق الاجتماعي الحاضن الأساسي للسياسات الاقتصادية الليبرالية.

2– القبول بمختلف أشكال الخصخصة التي مررت تحت مسميات عدة «الاستثمار، الـ " bot" التشاركية».

3–الموافقة على القانون 17 مع إبداء بعض الملاحظات حول بعض مواده، والآن يجري تعديله شكلياً بطريقة لا يمس فيها مصالح أرباب العمل، والتي منها التحكم المطلق بعقود العمل والأجور.

4–تسريح العمال في الكثير من المواقع الإنتاجية تحت حجة عقود مؤقتة، أو فساد إداري ومالي يكون أغلبها يقع في دائرة الظلم للعمال المسرحين.

5–الموافقة على قانون التشاركية الذي سيدخل رأس المال الأجنبي والعربي والمحلي ليبتلع ما تبقى من اقتصادنا الوطني بحجة تأمين الموارد.

فهل من خيارات أخرى؟!!.

عمال دمشق:
نرفض التشاركية إن كانت على حساب «القطاع العام»!!

عقد اتحاد عمال دمشق اجتماع مجلسه الدوري وفقاً لجدول الأعمال المقرر من المكتب التنفيذي الذي تضمن نقطتين أساسيتين هما: «الوضع التنظيمي، الوضع النقابي» أفتتح الجلسة رئيس اتحاد عمال دمشق حسام إبراهيم مسلطاً الضوء على المستجدات السياسية من وجهة نظر اتحاد عمال دمشق لينتقل للحديث عن القضيتين التنظيمية والنقابية، مشيراً أن «الانتخابات النقابية» قريبة والاتحاد جاهز لإجرائها وفقاً لما تراه القيادة النقابية وبتوجيهاتها.

■ مراسل قاسيون

وتابع رئيس الاتحاد حديثه عن الوضع النقابي، والتعديلات التي جرت على القانون 17، متمنياً أن تكون التعديلات لمصلحة عمال القطاع الخاص. وأشار بخصوص القانون 50 المتعلق بعمال القطاع العام أنه سيكون قانوناً جديداً مختلف عن الحالي من حيث خصوصية تعامله مع القطاعات المختلفة الإدارية الإنتاجية، منوهاً أن وزارة العمل قامت بتشكيل لجنة، لاتحاد نقابات العمال عضو فيها، ولكنها لم تجتمع حتى الآن، في الوقت الذي شكلت فيه الوزارة لجنة موازنة تحضر مسودة القانون الجديد، رافضاً بشكل قطعي قبول التشاركية على حساب القطاع العام!!.

العجز الحاصل

وعن صندوق التكافل الاجتماعي فقد أكد إبراهيم أنه واقع بعجز مالي كبير، أدى إلى التأخر في دفع مستحقات العمال المختلفة، مما دفع اتحاد عمال دمشق لطلب قروض ومساعدة من الاتحاد العام لنقابات العمل بلغت الـ «200 مليون ليرة سورية»، وحتى هذا المبلغ لا يسد العجز الحاصل، ولكن يمكن دفعه من الاستحقاقات التي للعمال وفقاً لما يسمح به التكافل الاجتماعي.

أما بالنسبة لاستثمار اتحاد عمال دمشق «فندق البلازا، سينما راميتا، عدرا العمالية، المحلات التجارية..» فإن معظمها متوقفة لأسباب مختلفة، وقدم اقتراح من المكتب التنفيذي لإعادة النظر باستثمار سينما راميتا وفقاً لطلب مستثمر السينما أن يحولها إلى كفيتيريا وأعمال تجارية.



الضمان الصحي في الشركات التابعة لمؤسسة الحبوب والمطاحن لا يشمل الكثير من العمال

خرق قانوني

في مداخلات الأعضاء تحدث عضو المجلس "شفيق طبرة" عن الاتفاق المبرم مع مستثمر فندق بلازا، والذي من المفترض عدم احتوائه على أي خرق قانوني يمكّن المستثمر من الاستغلال والتهرب من الاستحقاقات المترتبة عليه، أما بالنسبة للسينما فلا يجوز تحويلها إلى كافيتريا وأعمال تجارية.

من جانبه أشار رئيس مكتب نقابة عمال الصناعات النسيجية "صالح منصور" لخطة إعادة تشغيل شركة الخماسية والمغازل، إلا أن وزارة الصناعة قامت بنقل العمال والفنيين رغماً عنهم إلى خارج ملاك الشركتين دون الرجوع إلى إدارتهما، مما أفقد الشركتين الكوادر الفنية والعمال اللازمين في إعادة التشغيل، وأكد منصور عدم وجود لجان إدارية في الشركتين حيث يجري البيع من المخزون السابق دون إدارات وبمبالغ تقدر بالملايين، كما لا يوجد غزول التي هي المواد الأولية الأساسية في إنتاج الشركتين، منوهاً لقضية العمال المخطوفين من عدرا العمالية، فالبعض منهم قد أوقف دفع أجورهم لعائلاتهم، ولا يوجد من يعيل عائلات العمال بعد عملية توقف دفع الأجور.

نفاد السيولة المالية

وكان نبيل المفلح رئيس مكتب عمال الصناعات الكيميائية، قد أثار قضية تعرّض الشركات للسرقة والخراب لوقوعها ضمن المناطق الساخنة، والتعاون الجاري مع إدارة شركة سار لإعادة تشغيلها وفقاً للإمكانات المتاحة، منوهاً لنفاد السيولة المالية لدى الشركات من أجل الإقلاع بالإنتاج، بسبب تحكم وزارة المالية فيها، والصعوبات الجمَّة في تأمين المواد الأولية لشركتي أمية للدهانات والزجاج؛ وطالب المفلح في نهاية مداخلته بإلغاء دور المؤسسات المشرفة على الشركات، وأن تكون الشركات تحت الإشراف المباشر من وزارة الصناعة.

في حين تناول محمود الرحوم رئيس مكتب عمال الصناعات الغذائية واقع الضمان الصحي في الشركات التابعة لمؤسسة الحبوب والمطاحن الذي لا يشمل الكثير من العمال، وهو قاصر عن تلبية حاجة العمال للرعاية الصحية حيث يتعرض الكثير منهم لأمراض بسبب العمل القاسي في الأفران والمطاحن والصوامع. مستغرباً من نقص اليد العاملة في الشركات التي وصلت للنصف حيث يوجد شواغر عديدة في الأقسام الفنية والإنتاجية. متسائلاً عن أساب رفض الجهاز المركزي ورئاسة الوزراء لمسابقة تعيين 65 عاملاً؟!.

ست حكومات متعاقبة لم تؤمن 200 ألف فرصة عمل!!

كشف المركز السوري لبحوث السياسات الزيف الحكومي في تأمين فرص العمل، بعد أن جاءت سورية في المراتب الدنيا في التصنيف العالمي من حيث توفير فرص العمل اللائقة مع عدم وجود ضمانات صحية وغيرها من أنواع الضمان،

■ علي نمر

والأنكى أن الدراسة كشفت وبالأرقام عدم تمكن حكومتي «ميرو، العطري» منذ العام 2000 إلى العام 2010 إلا من تشغيل 200 ألف فرصة عمل فقط، وهو رقم ضئيل جداً مقارنة بعدد الداخلين لسوق العمل، ولتزيد الطين بلّة فقد أصبح هذا الرقم أقل بكثير خلال الأزمة مع تعاقب أربعة حكومات أخرى «سفر، حجاب، غلاونجي، الحلقي».

فأين نجاح ست حكومات متعاقبة في قضية تمس المواطن السوري من الصميم، وأساس لقمة عيشه؟!!

وأوضح المركز خلال الحلقة النقاشية التي عقدها بالتعاون مع «جمعية العلوم الاقتصادية» بعنوان «حالة الحماية الاجتماعية في سورية»، أن سورية خسرت ثلاثة أضعاف الناتج المحلي عن العام 2010 منذ بداية الأزمة، كما أنها أصبحت من أسوأ عشر دول في العالم بالالتحاق المدرسي ونسب الفقر والبطالة نتيجة لظروف الأزمة.

هذه الإحصاءات تأتي في الوقت الذي وصفت فيه تقارير وزارة العمل أن سوق العمل السورية يتعرض لضغط متواصل بسبب تدفق الشباب الجديد وبمعدل زيادة في عدد السكان في سن العمل بأكثر من 300 ألف سنوياً، أي وجود أكثر من مليوني طالب عمل. الخطتان الخمسيتان التاسعة والعاشرة أكدتا أن قضية التشغيل شغلت حيزاً هاماً من الخطط الوطنية، والتي تضمنت عدداً من الأهداف الواضحة المتعلقة بخفض معدلات البطالة وتنظيم سوق العمل والاستفادة من تشريعات الضمان الاجتماعي وتحسين شروط العمل وظروفه وتحفيز التحول إلى قوى عمل وخاصة في صفوف النساء لزيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي.

يبدو أن كل ما قالته الحكومات السابقة حول صياغة سياسات شاملة للعمال والتشغيل، وفهم أفضل لمتغيرات سوق العمل، والمساعدة على التدخل لمواجهة مشكلات وتحديات السوق، وإدماج العاطلين عن العمل في النشاط الاقتصادي لم يكن إلا حبراً على ورق.. فهل من محاسبة لتلك الحكومات؟!.

600 ألف عامل إداري يعانون
بين الضمان والتأمين الصحيين!!



بزمن قياسي، وخلال بضعة أعوام انتقل الاقتصاد السوري إلى الليبرالية واقتصاد السوق.. الانفتاح وتحرير التجارة، والانقضاض على القطاع العام، وصدرت مئات القوانين والتشريعات التي تمنح القطاع الخاص التسهيلات والاعفاءات وميزات كبرى، طبعاً ليس القطاع الخاص الوطني المنتج، وإنما الطفيلي الذي يمارس السمسرة والتجارة والفساد.

■ ن.ع

مع هذا الانتقال الكبير، والذي ندفع ثمنه الآن دولة وشعباً، قدمت مشاريع قوانين عديدة إلى مجلس الشعب وتعثرت في الصدور وكانت لمصلحة الأكثرية من السوريين، كانت هذه القوانين تعد وتناقش وتحول إلى رئاسة الوزراء، وإلى اللجنة الاقتصادية، وإلى وزارة المالية ثم تحفظ في الأدراج.. وإذا صدر بعضها فإن أكثر موادها كانت تحابي الرأسمالية التجارية وأرباب العمل، وتنتقص من الحقوق المكتسبة.

العقد شريعة المتعاقدين

أبرز هذه القوانين، قانون العمل رقم 17 الذي صدر مع الانتقال إلى اقتصاد السوق، والذي أجاز لرب العمل تسريح العامل دون تغطية قانونية.. قبل هذا القانون كان العامل المسرح يحصل على 80% من الأجر أو الإعادة للعمل بالإضافة إلى الدفاع عنه في المحاكم العمالية، أما القانون 17 فينص على تعويض قدره أجر شهرين عن كل سنة عمل، ومع ذلك يرفض رب العمل الالتزام بذلك.. إضافة إلى نص «العقد شريعة المتعاقدين» وقوانين أخرى عديدة وأبرزها في هذا المجال قانون الضمان الصحي الذي طرح من قبل النقابات العمالية كشبكة أمان اجتماعي بالتوازي مع الليبرالية وانعكاساتها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية وأهمها وأبرزها الخدمية.

لن نستطرد هنا في الحديث عن هذه المشافي رغم ما تقدمه إلا أن خدماتها أصبحت محدودة، وهي مراكز لاصطياد المرضى إلى العيادات والمشافي الخاصة، وابتزازهم مادياً حتى الرمق الأخير، الطبيب موظف في مشافي الدولة ودوامه ساعة أو أقل يومياً ليذهب إلى عيادته ومتعاقد مع عدة مشافي خاصة، والمؤسف هنا، ومع طرح قانون الضمان الصحي أن الأطباء يرفضون التفرغ حتى لو منحوا رواتب عالية.

طبعاً كل ذلك جرى في سياق إبعاد الدولة عن دورها الاجتماعي، والسؤال هنا: ما الفرق بين من يحمل إجازة جامعية، وبين الطبيب أو من يحمل دكتوراه في أي اختصاص ودكتوراه في الطب؟!.

رأي الاتحاد العام

المهم أن القرار كان استحالة تطبيق الضمان الصحي لعدم وجود تغطية مالية، فطرح القانون المبتور التأمين الصحي، والذي قال عنه حسين الأحمد أمين الشؤون الصحية في الاتحاد العام لنقابات العمال ما يلي: «من عام 2011 صدر القانون، والهدف منه تشميل العمال الذين ليس لهم مظلة صحية بعد فشل تطبيق قانون الضمان الصحي؛ وذلك من أجل العدالة، ورب العمل واحد وهي الدولة، لأن العمال لهم مظلة صحية في شركات القطاع العام وفي النقابات العمالية، وقد وافق اتحاد العمال على التأمين الصحي مع بعض الملاحظات، حيث بدأ العمل بالقانون وشمل 600 ألف عامل في القطاع الإداري بالتأمين الصحي، ورغم الوعود الكثيرة، فإن القانون لم يحقق الهدف المرجو منه حيث بقيّ عمالنا أداة ووسيلة لأرباح الغير، فكان الهدف الأساسي للشركة إدارة نفقات الربح على حساب العمال.

شركة غلوب لم تلتزم

ويعاني العمال الأمرين في كافة المناطق السورية من سوء المعاملة، ومن الروتين المقصود أحياناً، وأتت الأزمة في سورية لتزداد المعاناة والصعوبات بالرغم من كل القرارات الإدارية التي صدرت لتلافي الصعوبات، فإن الصعوبات قائمة وتتضاعف معاناة العامل هذا بالرغم من أهمية القانون إلى أنه لم يحقق الهدف المرجو منه، ومازالت الشكاوى على جميع المستويات وفي المحافظات كافة.

السؤال هنا: ما عمل شركة غلوب للتأمين؟ لأن العامل يحمل بطاقة هذه الشركة، ومدون عليها اسمه ومركز عمله، وتقدم إلى الطبيب والمشفى والمخبر المتعاقد مع هذه الشركة، ويدفع العامل 20% من نفقات العلاج، وبالمقابل يحسم من راتب الموظف مبلغ شهري حدوده الدنيا 300 ل.س شهرياً، ومع ذلك يعاني العامل الأمرين في بحثه عن الطبيب المتعاقد، ويتلقى إجابات من أكثر الأطباء والمخابر بأن عقدنا مع غلوب انتهى؛ وغلوب لا تلتزم بدفع النفقات، ويضطر العامل إلى العلاج على نفقته. الأحمد يؤكد على مسؤولية غلوب لكن المشاكل معها ومع غيرها قائمة ومستمرّة.

السؤال هنا: ألا يوجد في القطاع العام كفاءات إدارية وعلمية لإدارة النفقات الناجحة عن التأمين الصحي حتى يتم التعاقد مع شركة من القطاع الخاص؟ وهل استوردت شركة غلوب كوادرها من المريخ؟ وهل دخول القطاع الخاص ممثلاً بشركة غلوب لإدارة النفقات شراكة أو استثمار أو انتفاع أو محسوبية أو سرقة علنية للعامل والدولة؟!.

أسئلة عديدة تطرح نفسها

مع كل الأسئلة المطروحة لم نتفاجأ، لأن هناك سابقة أخرى حيث تعاقدت حكومة "العطري" مع شركة أجنبية لمراقبة جودة السلع والبضائع التي تدخل إلى سورية، والتي تنتج فيها وبمبلغ 200 مليون دولار سنوياً، رغم وجود هيئة المواصفات والمقاييس ومراكز مراقبة الجودة ومراكز أخرى عديدة، وتضم هذه الهيئات جيشاً من الكوادر والإداريين. افتتحت بدورها مكاتب في سورية في السنوات الماضية، وتقول إنها كانت متعاقدة مع شركات عالمية لمنح شهادة «الايزو» وتسابقت إدارات شركات القطاع العام للاتفاق مع هذه المكاتب للحصول على الايزو، وبمبالغ كبيرة تقدم لهذه المكاتب بعد مراقبة الإنتاج لمدة أسبوع أو أكثر هذا في حين كانت أغلب الشركات تتعثر في الإنتاج، وفي التسويق وتتلكأ في أبسط المطالب العمالية.

حالات مؤسفة

حذرنا منذ البداية من أن الليبرالية التي أقرت في سورية، كان هدفها الأول توجيه رصاصة الرحمة إلى القطاع العام، وانهاء دور الدولة، ونهب المال العام وهذا ما جرى، فقد رفضت عدة مخابر إجراء تحاليل الغدة الدرقية لموظفة في القصر العدلي لأن شركة غلوب لا توافق على هذه التحاليل. كما رفض آخر في ضاحية قدسيا إجراء تحاليل لأحد العمال المؤمن عليه رغم أن المخبر يضع إعلان تعاقده مع الشركة في الواجهة. بالإضافة لرفض أكثرية الصيادلة صرف الوصفات للمواطنين المؤمن عليهم، لأن الشركة لا تدفع المستحقات.

مراكز لاصطياد المرضى إلى العيادات والمشافي الخاصة وابتزازهم مادياً حتى الرمق الأخير..

من الأرشيف العمالي

لن نسمح بتجاوز حقوقنا!

■ أبو فهد

أولاً.. أعتز بالمدافعين عن القطاع العام، ونحن نعرف – جميعاً – أن القطاع العام هو الأساس، وأن هناك مؤامرة كبيرة على هذا القطاع. بالنسبة لموضوع الاتحاد العام لنقابات العمال وخاصة اتحاد دمشق فهم حريصون كل الحرص على القطاع العام، ومدافعون عن جميع المؤسسات العامة. ففي الاجتماع الأخير لمجلس الاتحاد العام لاتحاد النقابات وبحضور رئيس الوزراء، كان رأي مجلس الاتحاد بكامله من جميع المحافظات الدفاع عن القطاع العام، وتبيان أخطاء الحكومة في تدمير القطاع العام، واللقاء مع الدردري الذي له وجهة نظر عندما كان رئيس هيئة التخطيط، حيث كان يرفض جميع المقترحات من أجل تطوير القطاع العام، ورفاقنا النقابيون وضحوها له. معامل الأسمنت ألغيت من قبل الحكومة، ومعمل الخميرة ألغي، والمصفاة ألغيت. وحالياً رفع اتحاد نقابات العمال عدة مذكرات، وقالوا: «من أجل الوحدة الوطنية في هذا الظرف بالذات يجب توقيف تعديل قانون العمل الذي يمس حياة وحقوق الحركة النقابية» وطلبوا إيقاف العمل على هذا القانون المعدل لأنه يمس بحقوق مليون عامل، وهو لا يصنع وحدة وطنية، وإنما يسيء إليها، ثم رفعوا مذكرة بهذا الخصوص، وكذلك تحدث النقابيون عن قانون التأمينات الاجتماعية، وحالياً هناك محاولة لتأجير ميناء اللاذقية ومرفأ طرطوس، واتحاد عمال اللاذقية وضح أن هذا التأجير ليس من حق الحكومة، لأنه ملك للشعب، وقد كلف المليارات أمامكم جميعاً: إن الحكومة هي التي لا تساهم بالوحدة الوطنية، نحن مع القطاع العام ونناضل من أجله. ماحدث في القطاع العام تتحمله الحكومة، لقد ألغت جميع الاعتمادات المخصصة للقطاع العام.

إننا في الحركة النقابية ندافع بجميع إمكانياتنا عن سورية، نحن لن نسمح أبداً بتجاوز حقوق العمال. ونحن مازلنا أقوياء، وليسمع رئيس الوزراء: إن الوحدة الوطنية لن تأتي بالإجراءات التي يتخذها، رفضنا قانون العمل لأنه اعتمد « العقد شريعة المتعاقدين» وهذا الذي يعني الرجوع بنا مئة سنة إلى الوراء، وهذا لن يمتّن الوحدة الوطنية. إن الحركة النقابية في سورية مازالت قوية وقادرة على حماية القطاع العام وقوانين العمل وشكراً!!

من مداخلة النقابي إبراهيم اللوزة

■ قاسيون العدد 261 كانون الاول 2005

في الأردن 302 احتجاج عمالي في 2014

أكد المرصد العمالي التابع لمركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، أن الأردن شهد ما يقارب الـ302 احتجاجاً عمالياً خلال النصف الأول من هذا العام، ويجري تنظيم هذه الاحتجاجات بمبادرات من العمال أنفسهم بمعزل عن هيئاتهم النقابية، وأبرزها الاتحاد العام لنقابات العمال.



وأبدى العامل مراد يحيى امتعاضه من النقابات، وهو الذي يعمل في قطاع الكهرباء ويعيل خمسة أبناء قائلاً إن ما يدفعهم إلى تجاوز نقاباتهم والنزول إلى الشارع للاحتجاج هو: «ضعف هذه النقابات ودورها السلبي في تحصيل حقوقنا ومتابعة أصحاب العمل» مضيفاً أنه «في ظل غياب الدور الحقيقي للنقابات يجد العامل نفسه وحيداً يطالب بأقل حق يجب أن يحصل عليه، وهو أن يعيش حياة كريمة، لذلك فإن الوسيلة الوحيدة لإيصال صوتنا هو الاعتصام أمام المؤسسات والهيئات ذات العلاقة».

ضعف النقابات وعدم تنظيمها

وقالت الإعلامية المختصة، في قضايا العمل، رانيا الصرايرة: إن غالبية الموظفين ليس لديهم ثقة في نقاباتهم لتنفذ مطالبهم، وأن النقابات العمالية تجير مطالب العمال واعتصاماتهم لتحقيق مصالح شخصية» مشيرة أن «الاحتجاجات العمالية تتزايد بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية، وتدني مستوى المعيشة، رغم عدم تلبية غالبية المطالب بسبب ضعف النقابات وعدم تنظيمها، إلى أن غالبية العاملين بأجر يفتقرون إلى شروط العمل اللائق، وعدم تمتع غالبية المواطنين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والعمالية الأساسية خاصة الحق بالعمل ومستوى معيشي لائق وشروط عمل عادلة».

اللافت في الأردن تزايد أعداد العمال الذين قرروا كسر حاجز الخوف والمشاركة في الاحتجاجات، إلا أن هناك عمالاً من قطاعات أخرى لا يزال الخوف يسيطر عليهم، ويردعهم عن المشاركة والمطالبة بحقوقهم. رغم أنهم يعانون أوضاعا وظيفية ومعيشية صعبة نتيجة تدني أجورهم، لكنهم يفضلون الصمت خشية فصلهم من العمل.

عدم الاحتجاج خوفاً

وحسب فراس الذي يعمل في أحد مصانع الأغذية وأب لأربعة أطفال، أنه يتقاضى 250 ديناراً يدفع 150 منها إيجاراً لمنزله، وما يتبقى يكفيه بالكاد لعشرة أيام، مما يضطره لاقتراض المال حتى يتدبر متطلبات الحياة لبقية الشهر.

الاحتجاجات العمالية تتزايد بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية وتدني مستوى المعيشة وضعف النقابات وعدم تنظيمها!

يعلم جيداً حقوقه ويؤكد على حق العامل في تنظيم الاحتجاجات للمطالبة بزيادة الرواتب ورفع الحد الأدنى للأجور، وتحسين الأوضاع المعيشية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، لكنه يقرّ بأنه لم يشارك في أي احتجاج خوفاً على لقمة عيشه.

نجحت في تحقيق غاياتها

وتصل نسبة البطالة في الأردن إلى نحو12% حسب مؤشر دائرة الاحصاءات العامة خلال الربع الثاني من عام 2014. واستنادا إلى بيانات المرصد العمالي، فإن ما نسبته 10% من الاحتجاجات قد نجحت في تحقيق غاياتها بشكل كلي أو جزئي. ومن الاحتجاجات، التي نجحت في تحقيق أهدافها، احتجاجات العاملين في شركة الكهرباء الأردنية، التي ترافقت مع سلسلة احتجاجات شملت جميع مرافق وفروع الشركة. ونجح العاملون في شركة مصفاة البترول في تحقيق مطالبهم وزيارة مستوى الأجور، وتحسين بيئة عملهم. وفي المقابل، هناك احتجاجات لا تزال متواصلة من دون بوادر واضحة على تحقيق أهدافها مثل احتجاجات العاملين في شركة توليد الكهرباء الأردنية، أما ما تبقى من احتجاجات، فجرى تعليقها لإعطاء فرصة للمفاوضات من أجل إيجاد تسوية.

■ المرصد العمالي

فقدان 800 مليار دولار من الناتج الاقتصادي

أكد جمال عبد الناصر عقبي النائب الأول للأمين العام للاتحاد العربي للمصارف والتأمينات والتجارة والأعمال المالية في حوار مع «وكالة أنباء العمال العرب» أن البنوك العربية الوطنية عليها دور قومي الآن في المشاركة ببناء اقتصاد بلدانها وتقديم أشكال الدعم والتسهيلات كافة، خاصة للمشروعات القومية التي تؤدي الى خلق فرص عمل للشباب، وتساعد في عملية التنمية والبناء الاقتصادي.

وتطرق «عقبي» لحجم المخاطر والكوارث والخسائر التي خلفها هذا الربيع من خلال أحدث دراسة بنكية أعدها بنك «أتش. أس. بي. سي»، والتي أكدت «أن انتفاضات الربيع العربي ستفقد دول الشرق الأوسط نحو 800 مليار دولار من الناتج الاقتصادي بحلول نهاية العام 2014، إذ تواجه تلك الدول صعوبة في استعادة الاستقرار».

وقال: إن الدراسة التي أجراها البنك، أوضحت أنه بنهاية 2014 سيكون الناتج المحلي الإجمالي للدول السبع الأكثر تأثراً «مصر، تونس، ليبيا، سورية، الأردن، لبنان، البحرين» أقل بنسبة 35%، ما كان سيسجله لو لم تحدث تلك الانتفاضات في 2011، وذلك في حالة عدم قيام هذه الدول بطفرة إنتاجية كبيرة.



وشدد البنك في دراسته الى التدهور الشديد في الميزانية وتراجع فاعلية الحكومة والأمن وسيادة القانون، وأن كل ذلك سيضغط بشدة على جهود صانعي السياسات حتى فيما يتعلق بإعادة التوظيف إلى مستويات ما قبل الثورة.

وكشف «عقبي» عن توقع الدراسة بتباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى 4%، ثم ارتفاعه قليلا إلى 4,2% العام المقبل مقارنة مع 4,5% في العام الماضي، و4,9 بالمائة في 2011.. وقال عقبي: «وفي المقابل، تشير الدراسة إلى ازدهار دول الخليج بوجه عام منذ عام 2011، وهو ما يرجع جزئيا إلى أن الربيع العربي رفع أسعار النفط وشجع تلك الحكومات على تعزيز الإنفاق على المنح الاجتماعية. وتوقعت نمو اقتصاد السعودية 4,3% هذا العام، ثم تباطؤه قليلا إلى 4% في 2014 ولكن البنك قال إن الربيع العربي ألحق ضرراً باقتصادات الخليج أيضا، لأنه زاد اعتمادها على الإنفاق الحكومي الذي تموله إيرادات النفط».

الشيوعيون والحركة الطلابية السورية

كان الشيوعيون أول من نشطوا في العمل بصفوف الحركة الطلابية السورية منذ أوائل الثلاثينيات من القرن الماضي، خلال النضال ضد الاستعمار الفرنسي ومظاهرات طلاب مكتب عنبر وجامعة دمشق، وشارك الطلاب الشيوعيون في كل تلك المعارك بدءاً من الإضراب الستيني الكبير عام 1936، وحتى إسعاف الجرحى والمظاهرات الوطنية عندما قصف الاستعمار الفرنسي مدينة دمشق بالمدافع عام 1945 وتحقيق الجلاء.

■ آلان كرد

تطور عمل الشيوعيين في الحركة الطلابية منذ أوائل الخمسينيات، وأسس الشيوعيون أول اتحاد طلابي؛ وهو اتحاد الطلاب الجمهوريين الذي أصبح عضواً في اتحاد الطلاب العالمي وممثلاً في مكتبه التنفيذي. عقد اتحاد الطلاب أول مؤتمر له عام 1953، والمؤتمر الثاني عام 1954، وشارك في نضال الشعب ضد الأحلاف الاستعمارية والديكتاتوريات العسكرية، كما شارك الاتحاد في المهرجانات العالمية للشباب والطلاب في برلين 1951 ووراسو 1955 وموسكو 1957 وغيرها، وطرح برنامجه النقابي عام 1955.

في أيام الوحدة السورية المصرية تم حل الاتحاد، وملاحقة أعضائه حتى تفكك هيكله التنظيمي، وبقي الحزب يقود اتحاد الطلاب السوريين في الخارج قوامه الطلاب الذين يدرسون في البلدان الاشتراكية وفرنسا وبلدان أخرى، وشمل عمله أكثر من 35 بلداً. وعند إعلان الاتحاد الوطني لطلبة سورية كمنظمة وحيدة للطلاب السوريين عام 1964 رفع الحزب الشيوعي شعار النضال من أجل وحدة الحركة الطلابية السورية على أسس ديمقراطية وتم دمج التنظيمين الطلابيين عام 1970.

بعد توقيع ميثاق الجبهة عام 1972 كان من بنوده منع العمل السياسي بين الطلاب، وحظر على الحزب العمل في هذا القطاع الحيوي من المجتمع؛ لكن الحزب كان ينشط بين حين وآخر بين الطلاب، وكان يوجد في برنامجه قضايا الشبيبة الطلابية باستمرار.

تراجع دور الحركة الطلابية السورية تدريجياً منذ نهاية الخمسينيات، وأصبحت واقعاً شكلياً منذ نهاية السبعينيات بتأثير التراجع العام للحركة السياسية في البلاد بسبب عوامل داخلية وخارجية، وفقد الطلاب بذلك الصوت المدافع عنهم، وهو التنظيم النقابي الطلابي المستقل، واختفى العمل السياسي والعمل النقابي الحقيقي عن الجامعات حتى الآن.

كما كان الحزب ينشط في الهيئات الطلابية التي كان يتم تكوينها في الثانويات ويخوض المعارك الانتخابية باستمرار لكن حل هذه الهيئات بشكل نهائي نهاية السبعينيات حال دون استمرار هذا الدور.

النخب بين صراع الأيدولوجيات وصراع الحضارات

النخب في المفهوم البرجوازي، هي تلك الصفوة من المجتمع التي تساهم بشكل فعّال في تطوير الجانب المادي- التكنولوجي والفني- الإداري من جانب ، وفي تطوير الجانب الثقافي - الفلسفي - الروحي للمجتمعات وللبشرية، وهي طليعة البرجوازية الصغيرة في دول المركز الرأسمالي، التي تتشكّل في أحشاء المنظومة الرأسمالية ذاتها، وموظفة في خدمة هذه المنظومة، وتبقى تابعة لها في البنية وفي الوظيفة، طالما المنظومة الرأسمالية قائمة..

وهو ما يدحض، أو على الأقل يفرض إعادة التفكير بمدى علمية ودقة أطروحات البعض من المثقفين التي تقول «بأن هذه الفئة قد أصبحت بديل الطبقة العاملة كقوة تغيير أو أصبحت بجانبها قوة تغيير» بعد التحولات التي طرأت على وسائل الإنتاج، بفعل التقدم التكنولوجي، والذي تساهم بإنتاجه هذه الفئة، وبالتدقيق في هذه المقولة يظهر بؤسها لأسباب من بينها أنه على الرغم من دور هذه النخب في عملية تطوير التكنولوجيا، إلا أن فعلها هذا لم يؤدِ إلى إحداث أي تغيير يذكر في بنيتها ذاتها أو تغيير نوعي في وظيفتها، فبقيت كما كانت فئة تابعة غير متجانسة، أي لم ولن تتحول إلى فئة قائمة بذاتها ولذاتها لكي تتحول إلى قوة قادرة على إحداث التغيير.

في المقابل فإن نخباً تشكّلت في أحشاء مجتمعات تابعة مستهلكة غير منتجة، وفي أحشاء مجاميع ماقبل الرأسمالية: القبلية العشائرية الطائفية المذهبية الجهوية والمناطقية والإقليمية، فإنها لذلك مشوّهة لناحية النشأة ومرتبكة لناحية الوظيفة، وهي معوّمة فوق كل هذه الشرائح والمجاميع، وتنحاز الغالبية العظمى منها، إلى مصالح القوى التي تملك السلطة والمال والجاه، وبفعل قانون التبعية في هذه المجتمعات فإن الشريحة السائدة التي تمتلك السلطة والمال هي الشريحة التابعة للمركز، وبناءً عليه فإن الفرز بين صفوف هذه النخب يتم على أرضية الموقف من قانون التبعية بين :

- نخب تابعة للقوى السائدة في الدولة والمجتمع، وهي في حالة دول ومجتمعات المحيط قوى تابعة للمركز الرأسمالي، تعمل على الترويج لنهج التبعية الذي يخضع الدولة والمجتمع لشروط ومصالح المركز الرأسمالي.
- ونخب ملتزمة بمشروع التحرر الوطني، الذي يهدف إلى تحقيق الإستقلال الناجز، عبر متلازمة مشروع التحرر الوطني و مشروع التحرر
- الإجتماعي.

وبسبب تداخل مصالح وثقافة وموروث هذه النخب مع مصالح شرائح إجتماعية متعددة ومتضاربة ومجاميع الماقبل رأسمالية، وبسبب انتمائها هذا وبسبب هذا التداخل فإنها تنزع إلى النهج التوليفي التوفيقي الإنتقائي بين الأيدولوجيات ، بين أيدولوجيات متمايزة، قائمة كل أيدولوجيا بذاتها، أليس هذا ما يحصل على صعيد الأردن وعلى صعيد المجتمعات العربية، قيام النخب العربية بتلفيق توافق أيدولوجي من نمط:

« قومي – إسلامي» أو العكس «ماركسي – قومي» أو العكس و « قومي – ليبرالي » و «ماركسي – ليبرالي » ...ألخ.

يبدو أن البعض يخلط بين الإيمان «الديني» والأيدولوجيا الدينية، والبعض الآخر يعتبر القومية بنية وليست أيدولوجيا، ومن هنا يأتي هذا الإلتباس عندها.

كما تحاول هذه النخب التوليف والتوفيق الإنتقائي «الخلط» بين البنيات التي تستند إليها هذه الأيدولوجيات، حيث:

- تستند الأيدولوجيا القومية إلى بنية قائمة بذاتها، تسمى الأمة.
- تستند الأيدولوجيا الماركسية إلى بنية قائمة بذاتها تسمى الطبقة العاملة.
- بينما الأيدولوجيا الدينية ليس لها موضوعياً ولا في الواقع بنية تستند لها، ليس هناك بنية موضوعية تستند لها لا إسلامية ولا مسيحية ولا بوذية ولا يهودية ولا هندوسية ...إلخ . فيتم تخيل بنية لا تمتلك أي شرط من شروط البنية وتسمى الأمة الدينية.

فالأيدولوجيا بصفتها جزءاً من الوعي الإجتماعي، الذي يتحدد بظروف الحياة الإجتماعية المادية وتعكس العلاقات الإجتماعية، فهي عبارة عن نسق من النظريات: السياسية والحقوقية والدينية، ومنظومة فلسفية وأخلاق وجمالية، ونسق من الأراء والأفكار، التي هي بالضرورة متباينة ومتصارعة، ويأتي هذا الصراع في ميدان الأيدولوجيات إنعكاساً طبيعياً لتباين وتعارض وتضاد مصالح الشرائح والطبقات المتنافسة أو المتصارعة في المجتمع.

فكيف يمكن التوليف والتوفيق بين هذه الإيدولوجيات؟ بالرغم من وضوح التعريف العلمي لمفهوم الإيدولوجيا، وما الذي يفسر إصرار هذه النخب على خلق هجين بالتأكيد غير قابل للحياة، وهو ما أثبتته وقائع التطور الطبيعي للمجتمعات؟.

ولا يقتصر نهج التوليف والتوفيق عند هذه النخب على الصعيد الأيدولوجي فقط، بل تتخطاه باتجاه الحضارة، وكما تمارس هذه النخب التوليف في المجال الأيدولوجي، فهي تمارس الفعل ذاته في مجال الحضارة، فتصبغ على الحضارة سمة دينية: الحضارة الإسلامية أو الحضارة المسيحية و الحضارة البوذية ...الخ، التي لم توجد سابقاً ولن توجد لاحقاً.

ولكي نلمس مدى ديماغوجية وعدم علمية هذا الطرح «صبغ الصفة الدينية على الحضارة» لننطلق من التعريف العلمي لهذا المصطلح التاريخي، الحضارة:

تعرّف الحضارة بأنها مجمل إنتاج المجتمع، أي مجتمع، عبر التاريخ في المجال المادي والروحي، أي الإنتاج على صعيد البنية التحتية – الإنتاجية – وعلى صعيد البنية الفوقية – الروحية والحقوقية والثقافية – وبما أن الإنتاج الروحي، المقصود الديني هنا، هو مجال واحد من مجالات متعددة لإنتاج المجتمع، فكيف يتم صبغ سمة الجزء على الكل، أليس هذا فعلاً إنتقائياً توليفياً وتوفيقياً لا يخدم بناء المنظومة المعرفية للمجتمع، فعلى ماذا يدل هذا الفعل؟.

بالمقابل نجد نخباً، تنحاز بصدق إلى مشروع التحرر الوطني، تحرص على امتلاك أدوات التحليل العلمي ومنهج التحليل العلمي، من أجل إحداث التراكم المعرفي الحقيقي الذي يشكل إحدى القواعد المادية الضرورية لإحداث التغيير المنشود: الاستقلال الوطني الناجز، من خلال متلازمة مشروع التحرر الوطني والتحرر الإجتماعي.

وتتميز هذه النخب المنحازة لمشروع التحرر الوطني بالاستقامة الأخلاقية في سلوكها اليومي وتطابق النظرية مع الممارسة في نضالها، وتفانيها في خدمة الهدف الوطني، باختصار تمتاز بمناقبية عالية في النضال من أجل تحرير الإنسان من الظلم والاضطهاد والغبن والفقر والجوع ، والاستغلال والضياع والاغتراب، وتعمل على تعزيز أنبل وأرقى القيم الإنسانية في وعي البشر، قيم الجمال والمحبة، قيم الخير والإبداع والابتكار، وتعمل على تعزيز قيم التماسك الاجتماعي ومحاربة الغرائز البدائية وعلى كافة الصعد.

جاء إنهيار منظومة الدول الاشتراكية، بداية تسعينيات القرن المنصرم، إلى زيادة البلبلة المعرفية والفكرية والسياسية والإرباك بين صفوف النخب، مما عمّق سياسة هروب البعض إلى نهج التوليف والتوفيق على صعد الأيدولوجية والحضارية، وفقدان البوصلة على الصعيد السياسي، وفي المقابل تغوّل نخب المركز الرأسمالي على هذين الصعيدين تحديداً، الأيدولوجيا والحضارة، تحت عناوين فاقعة : «صراع الحضارات» و «نهاية التاريخ» .

انتهز المركز الرأسمالي تداعيات الإنهيار، الذي لحق بالمعسكر الاشتراكي، ليعمق من تبعية نخب دول المحيط ،ويتوسع في ضم مجموعات جديدة من بين صفوفها، كذلك عمل المركز على استغلال إنهيار منظومة الأخلاق والسلوك لدي هذه النخب، ليوظفها في التسويق لمشروع وحشي همجي مقامر، مشروع الانتقال من الرأسمالية المنتجة إلى الرأسمالية المضاربة، التي أدت إلى إنزياحات هائلة في الثروة، من يد الدول ليد الشركات متعددة الجنسيات، ومن يد المجتمعات إلى يد قلة من الأفراد، على حساب الدول والمجتمعات، أي على حساب البشر بشكل عام.

ومما ساهم في انتقاء هذه النخب من قبل المركز الرأسمالي، للعب دور هام لمصلحته، الأسباب التالية:

- بسبب ثقافتها وكفاءتها التقنية والإدارية.
- بسبب قدرتها الفائقة على تزييف الوعي الجمعي للمجتمعات التابعة.
- بسبب استعدادها اللامحدود لبيع ذاتها، مما يسهل من استعمالها في مشروع الترويج لمخططات المركز، وبسبب من دونيتها فإنها على استعداد للقيام بما يسمى «الأعمال القذرة» التي توكل لها من قبل الأوساط والمراكز والقوى والأجهزة، لمحاربة قوى التغيير في المجتمعات التابعة، وخاصة عبر سياسة تفكيك صفوفها وتعميق الإختلافات الطبيعية الموجودة بينها وتحويلها إلى خلافات تناحرية.
- بسبب طابعها الانتهازي – التملقي فإنها تمتلك القدرة الفائقة على الانقلاب من موقف إلى موقف بحسب موازين القوى، ولا ضير من أن تقوم بأعمال المقاولة السياسية للشيء وضده في الوقت ذاته.
- وبسبب بؤسها الأخلاقي وغياب الرادع المبدئي لديها، فإنها على استعداد لمقاتلة قوى التغيير الحقيقية في المجتمع، بأكثر الأساليب إنحطاطاً، وأنها مستعدة لتبني كافة الأكاذيب في عملية الدعاية والتحريض، ضد أي كان شخصاً أو قوى، طالما تضمن بذلك إستمرار حالة الإحباط واليأس والقنوط بين صفوف الجماهير ، خدمة لمخططات مشغليها على تعددهم، والتي هي في المحصلة مشاريع الهيمنة على الدول والمجتمعات ، من قبل المركز الرأسمالي ومشاريع صغيرة لقوى التبعية في الداخل.

■ المبادرة الوطنية الأردنية 2014/8/21



نجد نخباً تنحاز بصدق إلى مشروع التحرر الوطني وتحرص على امتلاك أدوات ومنهج التحليل العلمي لإحداث التراكم المعرفي الذي يشكل قاعدة مادية ضرورية للتغيير المنشود

توجد نخبٌ تشكّلت في أحشاء مجتمعات تابعة مستهلكة غير منتجة وفي أحشاء مجاميع ماقبل الرأسمالية وهي مشوّهة لناحية النشأة ومرتبكة لناحية الوظيفة

د. جميل:
المعارضة الوطنية في الداخل توصلت إلى تفاهم يؤسس لها أن تكون محاوراً جدياً للنظام

عرضت قناة «روسيا اليوم» يوم الأربعاء 2014/8/20 ضمن برنامجها «حوار اليوم»، لقاءً تم تسجيله مسبقاً مع د.قدري جميل، عضو قيادة جبهة التغيير والتحرير وأمين مجلس حزب الإرادة الشعبية تناول جملة من المسائل المتعلقة بتطورات الأزمة السورية وسبل حلها ودور القوى الوطنية في ذلك. وفيما يلي نص اللقاء:



● د.قدري مرحبا بك على قناة RT ، سنبدأ من الخبر الأهم وهو توقيعكم على مذكرة تفاهم مع هيئة التنسيق الوطنية في سورية، هل لكم أن تحدثونا بالتفصيل عن هذه الخطوة بالدرجة الأولى، وإلى أي مدى لها علاقة في مسألة وحدة قوى المعارضة الوطنية في سورية؟

فعلا كما عبرت، هذا الحدث هام جداً مع أنه أتى متأخراً، بعد ثلاثة أعوام من بدء الأزمة السورية، ولكن كما يقال «الأفضل أن تأتي متأخراً من أن لا تأتي أبداً». يعكس توقيع مذكرة التفاهم، التي سأتي على بعض ما جاء بها، الأمور التالية:

أولا – يعكس أن معارضة الداخل هي قوة حقيقية قادرة على تقديم بدائل أمام الخيار الذي كان موجوداً في جنيف2، أي معارضة الخارج فقط لا غير، والتي أوصلت عملياً صيغة جنيف2 إلى طريق مسدود. اليوم مع تسمية مبعوث دولي جديد ومع احتمال تجدد جنيف ابتداءاً من الشهر القادم، استطاعت المعارضة الوطنية في الداخل أن تتوصل إلى تفاهم يؤسس لها كي تكون طرفاً محاوراً جدياً للنظام. هذا الأمر كان مفقوداً في السابق، سابقاً كنا أمام طريق مسدود، وكان المطلوب منا البحث عن بدائل، هذه البدائل وجدت جبهة التغيير والتحرير وهيئة التنسيق ما لديها من الإرادة كي تصل إلى تفاهم يسمح لطاولة الحوار والمفاوضات أن تبدأ بشكل جدي. وإن هذا يجري بمناخ عام يتسم أولا بأن الكارثة الإنسانية في سورية تتعمق ويجب إيقافها حتماً، ولا يمكن إيقافها إلا بحل سياسي، وهذا الحل السياسي أحد إحداثياته هو موضوع الخارج وتدخله، لذلك كان مطلوباً حوار مع الخارج أيضاً وليس فقط في الداخل، لأن الداخل وحده غير قادر على إيقاف التدخل الخارجي بعد تدويل الأزمة، مطلوب استخدام كل قوى المجتمع الدولي النظيفة الشريفة لإيقاف التدخل الخارجي في الشأن السوري، هذه مهمة جنيف في الدرجة الأولى، مهمة جنيف ليست أن تحل محل السوريين وإنما مهمته إيقاف التدخل الخارجي، لذلك جنيف أو أياً كان الاسم، المهم أن هذه العملية إذا بدأت وكان هناك طرف محاور جدي للنظام مثل معارضة الداخل فأعتقد أن هنالك آفاقاً جدية لنكون قادرين على أن نسير بهذا الموضوع لآفاق مفتوحة.

توقيع المذكرة يعكس تغييراً هاماً بسلوك هيئة التنسيق خلال الفترة الماضية، هذا السلوك انتقل إلى موقع الاعتراف بوجود قوى معارضة أخرى يمكن التفاهم معها، وأعتقد أن مذكرة التفاهم هذه تفتح الطريق أيضاً لقوى معارضة الداخل الوطنية الأخرى غير الممثلة بهذا التفاهم أن تلتحق بتفاهم من هذا النوع، أي أنه يؤسس لتحالف معارضة وطنية واسع يسهل الوصول إلى الحوار ويسهل لهذا الحوار أن يصل إلى نهايته المنشودة. ماذا قالت مذكرة التفاهم؟ وعلى ماذا تأسست مذكرة التفاهم؟.. مذكرة التفاهم هي عملياً مذكرة إبداء نوايا من الطرفين، وقد تأسست على النقاط التالية:

- الحفاظ على وحدة سورية أرضاً وشعباً والسيادة الكاملة للدولة السورية على جميع أراضيها.
- رفض ونبذ الطائفية وأي دعاوى تمس بوحدة المجتمع السوري.
- رفض أي تدخل عسكري خارجي.
- نبذ العنف بكل أشكاله ووجود المسلحين غير السوريين على الأراضي السورية وأوهام الحل العسكري ونتائج ذلك الكارثية على الدولة السورية.
- مواجهة خطر إرهاب المجموعات الأصولية التكفيرية على المجتمع والدولة.
- رفض أي حل يتعارض مع مصالح الشعب السوري أو وحدة البلاد أو يعيد إنتاج نظام الاستبداد.

أعتقد أن كل وطنيين في سورية بغض النظر عن مشاربهم ، إن كانوا معارضة أو موالاة، سيسرون جداً بتوقيع مذكرة تفاهم على هذه الأسس بين تشكيلين أساسيين للمعارضة السورية في الداخل، أسس مبدئية تفتح الطريق للذهاب باتجاه تكوين تصورات وتفاهمات أوسع لها، كما تقول مذكرة التفاهم، لإعداد خارطة طريق للحل السياسي، يتم الالتزام بها لاحقاً في أي حوار– تشكيل لجنة لإعداد تصور مشترك لمستقبل سورية الديمقراطي والبنى الدستورية والقانونية المنشودة. الموقعون على مذكرة التفاهم هنالك أمامهم شوط يجب أن يقطوه من أجل أن يوحدوا الرؤى ضمن قاسم مشترك أدنى بينهم لخوض الحوار لاحقاً مع النظام بسورية للوصول إلى الحل السياسي المنشود من الشعب السوري.

أعتقد أن كل وطني في سورية من المعارضة أو الموالاة سيسر جداً بتوقيع مذكرة تفاهم بين تشكيلين أساسيين للمعارضة السورية في الداخل على أسس مبدئية تفتح الطريق للذهاب باتجاه تكوين تصورات وتفاهمات أوسع لها بإعداد خارطة طريق للحل السياسي يتم الالتزام بها لاحقاً في أي حوار

● كما أفهم من ذلك بأن هذه النقاط يجب أن تتجسد بحكومة توافق وطني؟

دعنا نقول حكومة وحدة وطنية، «بكل الأحوال» سيتفق المجتمعون على التسمية. نحن في الجبهة منذ نهاية العام 2011 تكلمنا عن حكومة وحدة وطنية، وأعتقد أن الكلام غير خاطئ في الحديث عن حكومة وحدة وطنية تضم كل السوريين لتجاوز الأزمة الحالية كي نصل إلى النقطة التي يختار فيها السوريون مصيرهم بأنفسم ويقررون من سيدير البلاد بشكل ديمقراطي لا غبار عليه، هذا هو الهدف من هذه المرحلة بين الحوار والانتقال إلى مرحلة تدار فيها سورية عبر صندوق الاقتراع الذي يمثل كل السوريين.

● حسنا دكتور، الآن الحلقي في إطار تشكيل الحكومة بتكليف من الرئيس الأسد، هل بتصورك أن هذه الحكومة بالفعل يمكن أن تكون حكومة توافق وطني وتشمل كل أطياف المعارضة الوطنية بشكل أساسي؟

حسب معلوماتي هذه الحكومة تأتي في سياق تشكيل الحكومات السابقة، والحكومة السابقة. الحكومة السابقة كما تعلم كان ممثلاً فيها جزء من المعارضة، وجزء من هذا الجزء خرج منها، وبالتالي كم ستكون المعارضة السورية في الداخل ممثلة في هذه الحكومة. هذا الأمر تصعب معرفته الآن، لأنه يجب أن يسبقه حوار، وهذا الحوار لم يبدأ بعد، ومن المفروض أن يبدأ لاحقاً، أعتقد في خريف هذا العام. وهذا الحوار سيفضي إلى اتفاقات وتفاهمات وبرنامج زمني سيوضع على أساس أن حكومة وحدة وطنية هي من ستنفذه. لذلك، اليوم، حتى لو طرح علينا، وممكن أن يطرح لا أعرف، ربما يطرح بدمشق على أطراف المعارضة المشاركة، ولكن قبل المشاركة يجب الاتفاق على برنامج، برنامج التغيير الجذري الوطني الديمقراطي الشامل، هذا البرنامج إن لم يتم الاتفاق عليه لا معنى للمشاركة بأية حكومة، لذلك المهم اليوم الحوار الجدي بين الأطراف الأساسية في سورية من أجل الوصول إلى اتفاقات وتفاهمات تخرج سورية من الأزمة نهائياً.

توقيع مذكرة التفاهم يعكس أن معارضة الداخل هي قوة حقيقية قادرة على تقديم بدائل أمام الخيار الذي كان موجوداً في جنيف2 أي معارضة الخارج فقط لا غير التي أوصلت صيغة جنيف2 عملياً إلى طريق مسدود

● كما فهمت أنه لغاية اليوم لم يتم الاتصال معكم للمشاركة؟

حسب معلوماتي لم يتم

● بحال دعيتم لهذه الحكومة هل ستشاركون بها؟

قلت لك، في حال دعينا سنتشاور مع الذي سيدعونا وسنطلب منه برنامجه وسنقترح عليه برنامجنا وسنرى ما هي نقاط الاتفاق، وعلى أساس ذلك نقرر دخولنا من عدمه، نحن لا ندخل على مقاعد وإنما على موقف، برنامج. لذلك هذا البرنامج أعتقد إذا أردنا له أن يكون شاملاً وجذرياً فيتطلب حواراً وطنياً شاملاً تشارك به كل أطياف المعارضة الوطنية في الداخل، وهو أمر لم يبدأ بعد فعلياً، ولو بدأ فيجب أن يأخذ وقته، ولا أعتقد أن الحكومة التي كلف فيها د.الحلقي اليوم ستنتظر انتهاء الحوار الذي ننشده كي تتشكل، لذلك هذه حكومة تأتي في سياق تشكيل الحكومة السابقة، أعتقد بالإطار العام، الحكومة التي ننشدها هي حكومة تتمثل بها جميع الأطراف السورية القادرة على حل الأزمة سياسياً.

● أنت تحدثت عن مسألة استئناف الحوار في إطار جنيف، المجتمع الدولي لا يتحدث عن هذا الأمر في الآونة الأخيرة، حتى أن القيادة السورية تقول إنه لا يوجد محاور حقيقي لها، إلى أي مدى يمكن بالفعل الآن الذهاب إلى طاولة جديدة للحوار في جنيف؟

أولا المجتمع الدولي عيّن بديلاً للإبراهيمي، وهذا مؤشر هام برأيي، ويجب أخذه بعين الاعتبار، أي أن المبعوث الدولي لحل الأزمة السورية أصبح موجوداً وهو سيباشر عمله في أول أيلول، والحكومة السورية ممثلة بوزارة الخارجية رحبت بتعيين هذا المبعوث، وهذا موقف إيجابي يسجل لصالح الحكومة السورية، وأعتقد أن المعارضة الوطنية السورية ترحب أيضاً بتعيين هذا المبعوث الدولي، لذلك فإن المجتمع الدولي رغم تدافع الأحداث في أوكرانيا وغزة لم ينس الأزمة السورية، وماتزال هناك متابعة لهذا الملف وجرى عمليا تعيين هذا المبعوث بهذا الإطار.

فيما يخص البدء الفعلي، لكي يكون هنالك محاور جدي، فإن المطلوب من الأساس، وكان هذا رأينا وكررناه سابقاً، هو أن تمثل معارضة الداخل، وقلنا إن استئثار معارضة الخارج بتمثيل المعارضة كلها هو نمط من تكريس فكرة الحزب القائد على المعارضة السورية بمجملها. لذلك نحن اليوم بمذكرة التفاهم هذه فتحنا الآفاق كي يجري تمثيل واسع للمعارضة السورية، وخاصة الداخلية الوطنية، بشكل أن يؤدي جنيف المهمة المطلوبة منه.

د.قدري جميل أمين مجلس حزب الإرادة الشعبية والقيادي في جبهة التغيير والتحرير شكرا لكم على هذا الحوار.

وفد مجلس قيادة العشائر السورية من موسكو

يؤكد استحالة حل الأزمة إلا عبر الوسائل السياسية

قالت وزارة الخارجية الروسية الاثنين 18 آب إن الأزمة السورية لا حل لها بالقوة، ولا يمكن تسويتها إلا بالوسائل السياسية والدبلوماسية. وأشار بيان للخارجية الروسية في ختام اجتماع جرى بموسكو في اليوم ذاته بين ميخائيل بوغدانوف نائب وزير الخارجية الروسي، مبعوث الرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط، ووفد مجلس شيوخ قبائل شمال شرق سورية، إلى أن الطرفين شددا على أن «الأزمة التي طالت في سورية لا حل لها بالقوة، ويمكن تسويتها فقط عبر الوسائل السياسية والدبلوماسية، ومن خلال حوار شامل بين السوريين».



وأوضح البيان أن النقاش تطرق إلى «مهمة انضمام القبائل المتحالفة في سورية إلى العملية السياسية لصالح وقف العنف وإعادة إصلاح البنية الاجتماعية والاقتصادية المدمرة في البلاد»، مضيفاً «أن الاهتمام خلال النقاش تركز على الوضع القائم في سورية، بما في ذلك في المناطق التي تسكنها القبائل شمال وشمال شرق سورية، حيث لوحظ في المدة الاخيرة تزايد نشاطات جماعة «الدولة الاسلامية» الإرهابية بشكل حاد».

ويضم وفد مجلس قيادة العشائر السورية :الأمير فيصل محمد عبد الرحمن- رئيس مجلس قيادة العشائر، والشيخ غوار الحسو- شيخ عشيرة الراشد، عضو مجلس قيادة العشائر، والشيخ محمد العاكوب- شيخ قبيلة حرب، عضو مجلس قيادة العشائر، والشيخ محمد الحسن- أحد شيوخ قبيلة الخواتنة، عضو مجلس قيادة العشائر، ود.عباس حبيب- المنسق العام لمجلس العشائر.

المجلس يدعو لمؤتمر سوري في روسيا

ودعا الوفد إلى عقد مؤتمر تشاوري في روسيا من أجل أن يتوجه هذا المؤتمر السوري الداخلي بعد ذلك إلى دمشق، وهناك يشارك فيه أيضا شيوخ القبائل.

وقال منسق مجلس القبائل السورية عباس حبيب في مؤتمر صحفي في مقر وكالة «روسيا سيفودنيا» بموسكو إن مهمة المؤتمر هي توحيد جميع قوى المجتمع السوري، لافتاً إلى أن الوفود يمكن أن يكون لها تفويض من معظم الأطراف في سورية، مضيفاً «نحن نوجه الدعوة للجميع. لدينا دعوة رسمية، لكن الموعد سيتحدد بعد زيارتنا إلى الدول المجاورة لسورية وإلى المحافظات السورية. ونحن سنتفق مع زملائنا الروس على موعد محدد لمؤتمرنا».

وأشار حبيب إلى أن مجلس القبائل السورية يسعى إلى تنفيذ المهمة التي عجز عنها المبعوث الدولي والعربي المشترك السابق إلى سورية الأخضر الابراهيمي.

رغبة جامعة

وقال إننا ومن خلال المشاورات التي تمت مع شيوخ القبائل ومع أبنائهم في خارج سورية في العراق وفي السعودية وتركيا والأردن تبين أن هناك رغبة لدى الجميع في العمل من أجل عقد مؤتمر تشاوري في موسكو ينتقل فيما بعد إلى دمشق مضيفاً أن المجلس أخذ على عاتقه ترتيب مثل هذا اللقاء بعد أن حصل على الموافقة الشعبية ولم يبق سوى مناقشة الموضوع مع القوى السياسية ولا بد من الكثير من الوقت للاتفاق معها، معرباً عن أمله بأن النتائج ستكون إيجابية وتاريخية.

وأضاف حبيب إننا نسعى جاهدين لوقف عمليات العنف والاقتتال والخراب والتدمير خصوصاً في منطقة الجزيرة السورية باستخدام كل الوسائل المتاحة لافتاً إلى أن المجلس سيقوم بجولة عربية وإقليمية إلى الدول التي لها تأثير على الوضع في سورية، قائلاً لكننا بدأنا جولتنا من موسكو لأن لها عمق تاريخي وحجم عالمي وموقفها من سورية كان موقفاً ثابتاً منذ بداية الأحداث بأن الحل في سورية لا يمكن إلا أن يكون حلاً سياسياً، مشيرا إلى أن استقبال الجانب الروسي للوفد كان رائعاً ومتفهماً لموقف المجلس وكان هناك تطابق في وجهات النظر بين المجلس والخارجية الروسية مؤكداً أن المجلس سيبلغ الخارجية الروسية عن موعد المؤتمر التشاوري في حينه.

تطابق بوجهات النظر

بدورهم اعتبر ممثلو قيادة مجلس العشائر السورية أن وقف العنف والمواجهات المسلحة وحل النزاع في سورية لا يمكن أن يكون إلا عن طريق الحلول السياسية والسلمية وعبر الحوار السوري- السوري فقط وبدون تدخل أطراف خارجية فيه.

قيادة مجلس العشائر السورية: وقف العنف والمواجهات المسلحة وحل النزاع في سورية لا يمكن أن يكون إلا عن طريق الحلول السياسية والسلمية وعبر الحوار السوري- السوري فقط وبدون تدخل أطراف خارجية فيه

وقال أعضاء الوفد في المؤتمر الصحفي إنه كان هناك تطابق في وجهات النظر مع الخارجية الروسية وتقارب بالأفكار فالكل يريد حل القضية السورية حلا سياسيا لأن سفك الدماء والقتل والتدمير لا توقف بالعنف. وأضاف أعضاء وفد مجلس العشائر السورية أن مبادرة تشكيل مجلس العشائر السورية في مطلع تموز هذا العام جاءت لوقف نزيف الدم السوري ووقف الدمار والخراب وتدمير الإنسان فكراً وجسداً ما نتج عنه تفككاً اجتماعياً وأخلاقياً نتيجة تجاذب القوى التي لا تريد لسورية الخير بل وأدخلت سورية في نفق اقتتال لا ينتهي «وإننا نبحث عن بصيص ضوء للوصول إلى نهاية هذا النفق للخروج من هذا المأزق الذي أدخلنا إليه الغير» وأكدوا على أن «وطننا كان مثالا يقتدى به ونموذجاً رائعا للتآخي والمحبة بين كل أبنائه».

وأشار أعضاء الوفد إلى نجاح مهمتهم بلقائهم ممثلي الخارجية الروسية وإلى الاتفاق معهم على بذل كل الجهود الممكنة لدعوة جميع الأطراف السورية إلى مؤتمر تمهيدي تشاوري يعقد بداية في موسكو ليكمل أعماله فيما بعد على الأرض السورية ليجمع السوريون فيه على الاتفاق الذي ينهي هذا الوضع بين أبناء الوطن الواحد.

باب المجلس مفتوح

وناشد أعضاء الوفد الشباب السوري «إننا ننادي كل أبناء سورية الغيارى والنشامى جميعاً لنقف وقفة رجل واحد لحقن دماء أبنائنا ولوقف التدمير والخراب وللتعاون معا لوضع خطة عمل ومبادرة على مستوى القطر من أجل إنقاذ سورية الحبيبة وإخراجها من هذه الكارثة التي لا تبقي وتذر» مشيرين إلى أن البيان التأسيسي لمجلس العشائر السورية حصل على تأييد وتواقيع شيوخ عشائر وقبائل عديدة منهم الشيخ حميدي الدهام شيخ عشيرة شمر والشيخ حسن المسلط شيخ عشيرة جبور والشيخ فيصل عبد الرحمن شيخ عشيرة طيّ وشيوخ عشائر الراشد، الجوالة، حرب، بني سبعة، الغنامة، أليسار، الحريت، الشعيطات، البكير، البوخطاب، البومعيش، البوعاص، والخواتنة، مؤكدين أن باب الانضمام إلى المجلس يبقى مفتوحاً أمام كل من يريد.

وفي مقابلات مع مراسل «سانا» في موسكو قال الشيخ فيصل عبد الرحمن رئيس مجلس العشائر السورية إننا بتشكيلنا المجلس قررنا «أن تصل متأخراً خير من ألا تصل أبداً» لذا وإن كنا قد تأخرنا ثلاث سنوات ونصف السنة ولكن أن نبدأ الآن أفضل وذلك لعلمنا أن روسيا ليس لها أطماع ولا ترغب بتقسيم سورية وهذا من الأسباب الرئيسية التي جعلتنا نتوجه أولا إلى روسيا كونها الدولة الوحيدة التي لا تدعو إلى تقسيم سورية.

وأضاف إننا قابلنا السيد بوغدانوف وشرحنا له أهداف زيارتنا وقلنا إننا أبناء العشائر السورية نريد عقد مؤتمر وطني تشاوري لحل الأزمة السورية إذ كفانا دماء وأنتم الروس أصدقاءنا منذ القدم ووقفتم معنا دائماً وعليكم أن تقفوا معنا في هذه المرة أيضاً وأكد على التفاهم في وجهات النظر والتطابق في الرؤية بين الجانبين.

الإرهاب شامل

من جانبه اعتبر الشيخ محمد العاقوب الحربي شيخ قبيلة حرب عضو قيادة مجلس العشائر السورية أن تعريف الإرهاب بالنسبة للقبيلة والعشيرة منذ عهد آبائنا وأجدادنا يعتبر إرهابياً كل من يتعدى على الحياة وعلى أموال الناس وعلى الحرمات واغتصاب النساء لذلك إن الإرهابي بالنسبة لأفراد العشيرة أو غيرها هو كل من يقوم بهذه العمليات.

يذكر أن مجلس قيادة العشائر السورية في المنطقة الشمالية الشرقية لسورية تأسس في تموز 2014 بهدف توحيد جهود المواطنين السوريين هناك لإيجاد مخرج من الأزمة الطاحنة التي تعاني منها سورية، ووضع حد للصراع العسكري والأهلي فيها، وبهدف إحياء وصيانة وحماية وحدتها الوطنية الفريدة من نوعه، وأصدر لاحقاً بيانه التأسيسي.

■ قاسيون، سانا، وكالات

حبيب: من خلال المشاورات التي تمت مع شيوخ القبائل ومع أبنائهم في خارج سورية في العراق وفي السعودية وتركيا والأردن تبين أن هناك رغبة لدى الجميع في العمل من أجل عقد مؤتمر تشاوري في موسكو ينتقل فيما بعد إلى دمشق



سوق «المهن» السورية على وقع الأزمة

ومن ريف دمشق «الضربة القاضية»

تداول الكثير من المحللين الاقتصاديين خلال الأزمة السورية مصطلح «معدومي الدخل»، الذي أطلق على أولئك الذين فقدوا أعمالهم ومهنهم الحرة ومصادر رزقهم جراء الحرب التي تعصف في البلاد منذ 4 سنوات وتداعياتها الكارثية على الذين امتهنوا «مصلحة» بدلاً من الدراسة، لتكون مصدر رزقهم خلال حياتهم، والتي كانت بحسب ما عبّر عنه البعض «تقص دهب» في أيام السلم والأمان.

■ حازم عوض- قاسيون

«كل ما جنيته في حياتي ضاع، مهنتي التي ورثتها عن والدي– تمديدات صحية–، والتي كانت مصدر رزقي وعيشي الميسور سابقاً، صارت مصدر أرق وفقر لعائلتي»، بحسب «أبو سامي»، وهو أب لـ5 بنات وشاب مفقود منذ عام.

.. وصرنا «لا شيء»

يروي «أبو فوزي» قصة ضياع «مستقبل عائلته» على حد تعبيره، ويقول «سابقاً كان لدي محل وسيارة و«عدة عمل»، في الحجر الأسود مكان سكني، وكان عملي في التمديدات الصحية مصدر رزقي لي ولعائلتي» مشيراً إلى أن «أغلب العمل كان في مناطق المشاريع بالأرياف جنوب دمشق، والتي كانت تشهد حركة عمرانية نشطة».

وأردف «بعد خروجنا من الحجر الأسود، خسرت محلي وسكني وأدوات العمل، ونزحت إلى العاصمة، واختفى ابني الشاب الذي كان يساعدني في العمل، وهنا بدأت حياتي بالتدهور، فأنا لا أملك أي شيء لأبدأ عملاً جديداً، وسعر أدوات العمل باهظ الثمن ولا أملك منه شيئاً، عدا عن أجار المحلات المرتفع جداً».

وتابع حديثه قائلاً «كنت «معلم ورشة»، واليوم لا شيء.. في دمشق لا يوجد سوق للعمل كما كان الريف، فقد ضاع مصدر رزقي، ومهنتي باتت أساس الفقر الذي أعيشه اليوم، وإني مضطر للعمل على سيارة أجرة في مهنة ليس لي علاقة بها لا من بعيد ولا من قريب، والمردود الذي أحصل عليه لا يكفي أسرتي».

«مهنتنا» من الكماليات!

«أحمد»، 28 عاماً، صانع في ورشة «ديكور جبسين»، ويعمل حالياً على «بسطة» لبيع علب السجائر بعد أن خسر عمله مع رب العمل الذي يجلس في منزله حالياً دون عمل.

ويقول أحمد «كان أغلب عملنا في مدينة دوما بريف دمشق.. المنطقة كانت تشهد حركة عمرانية كثيفة وكنا منهمكين جداً بالعمل المتواصل، لكن سوء الأوضاع الأمنية والاشتباكات المسلحة في دوما وريف دمشق عموماً، جعلتنا نخسر سوق عملنا».

وتابع «حالياً في دمشق، الحركة العمرانية هزيلة جداً، ولا يوجد سوق منتعش لمهنتنا، فمن الصعب اليوم أن تجد شخصاً يريد أن يكسي بيته بديكور جبسين في ظل الوضع الاقتصادي الصعب الذي نعيشه، حيث باتت مهنتنا من الكماليات بالنسبة للكثيرين، وليست ضرورية بتاتاً».

البطالة ومعونات الذل

وبدوره «محمود. ش» أب لطفلين، وقد امتهن مهنة «الدهان» لـ11 عاماً، عبّر عن مأساته بأنه اليوم «ينتظر المعونات من الجمعيات الخيرية وصدقات المعارف كي يستمر في حياته»، بعد أن خسر عمله، وعجز عن البدء بعمل جديد في دمشق العاصمة وضواحيها نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية وفقدان عامل الأمان في حال كان هناك عمل بمناطق خارج دمشق.

وتابع حديثه قائلاً «إن المصيبة هي في تبديل المهنة بعد 11 عاماً من امتهانها، فقد حاولت العمل في عيادة طبيب كمستخدم، لكن طبيعة العمل هناك وطبيعتي كشخص صاحب مهنة لها طبع معين وبيئة معينة، لم تتناسب مع الطبيب»، مضيفاً «حاولت العمل كحارس على أحد أبواب المولات، لكن حتى هذه المهنة تتطلب شهادة على الأقل ثانوية وأنا لا أملكها».

«بعد النزوح إلى العاصمة وخسارتي للمحل والمنزل وأدوات العمل واختفاء ولدي الذي كان يساعدني في العمل بدأت حياتنا بالتدهور فأنا لا أملك أي شيء لأبدأ عملاً جديداً يعيل عائلتي»

دوام كامل بـ 7آلاف ليرة!

وأكد «محمود. ش» أن مأساته في الحصول على مصدر دخل من جديد، تصطدم غالباً بالشهادة التعليمية واللغة التي لا يملك منها شيئاً، حيث كانت مهنته لا تتطلب إلا «الفن والذوق والجودة» على حد تعبيره.

عدا عن طبيعة العمل البديل وشروطه بعد الاصطدام بصعوبة إعادة فتح عمل جديد بالمهنة السابقة لارتفاع أسعار الأجارات والمواد اللازمة للعمل، فوجئ «بلال. م» 31 عاماً، الذي كان يعمل «ميكانيكي سيارات» في مخيم اليرموك، بالراتب الذي يمكن أن يحصل عليه بمهنة أخرى «سكرتير» بمركز طبي، بعد أن كانت مهنته «تقص دهب» على حد تعبيره.

«بلال» اضطر لتغيير مهنته نتيجة الصعوبات سابقة الذكر وصعوبة إيجاده لعمل ضمن مهنته السابقة، لكنه يتقاضى اليوم 7 آلاف ليرة سورية فقط بدوام كامل، ما لا يكفي مستلزمات عائلته المكونة من 3 أطفال، والتي تعيش بالأجرة في منزل بعشوائيات ركن الدين بدمشق.

ويقول بلال «7 آلاف لا تكفي يومين في الشهر لاشتري مستلزمات العائلة، ونحن اليوم على اعتاب افتتاح المدارس.. أنا مضطر للاعتماد على المعونات المقدمة من الجمعيات الخيرية، وما أحصل عليه من «أهل الخير» شهرياً، لكنني أتوقع انهيار حياتي قريباً، فأنا أتطلع للهجرة مهما كلفني الثمن».

ريف دمشق.. الضربة القاضية

«أبو حسان» 55 عاماً، رب لعائلة من 6 أشخاص، كان صاحب لـ «4 ورش ديكور جبسين» بريف دمشق، خسر اليوم كل ورشاته ومستودعاته، وهو عاجز عن تأمين عماله السابقين بأي ورشة جديدة.

وقال «بعد أن تأزم وضع ريف دمشق، بدأت مأساة أصحاب الأعمال الحرة، فمن الصعب جداً الحصول على عمل بهذه المهنة بدمشق كما السابق، فأسعار المواد الأولية ارتفع 4 أضعاف، والمواصلات باتت أمر يؤرق أي عامل بالمهن الحرة لما ترتبه من مصاريف شهرية، وعلى هذا يتم رفض أي عرض سعر يقدم للزبون إن وجد في دمشق، كونه مرتفع».

وأردف «في ريف دمشق كانت هناك تربة خصبة للمهن الحرة نتيجة المشاريع التي كانت قيد الانشاء، وكان من الممكن خفض أسعارنا هناك نتيجة حجم الطلب، لكن في دمشق يمكن أن نحصل على ورشة كل عام بدون مبالغة، وان حصلنا على عمل خارج دمشق، تكون الصعوبة التي نواجهها، هي بنقل المعدات والمواد الأولية لمسافات بعيدة، والتكاليف التي تترتب علينا وعلى الزبون».

وتابع «اليوم اعتمد على مبلغ مالي يرسله لي ابني المتواجد في الخليج بالإضافة إلى محل صغير افتتحته منذ مدة قصيرة، على أمل أن تعود الأمور في الريف إلى ما يرام».

تبديل المهن

«أبو رامز» في الستين من عمره، كان يعمل في بناء المنازل بمناطق العشوائيات، لم يخرج من بيئة عمله، لكن ارتفاع أسعار مواد البناء وقلة الطلب لشراء المنازل في هذا المناطق، وارتفاع الطلب على الاستئجار، دفعه لتبديل مهنته.

وقال «اضطررت لافتتاح محل منظفات في الحي الذي أقطن به، فالعمل بالبناء أصبح صعباً جداً في الوضع الراهن» مشيراً إلى أن «نقل معدات البناء ومستلزماتها أصبح من الأمور الصعبة جداً، عدا عن أنه هناك ركود في عمليات البيع والشراء بالعشوائيات، إضافة إلى ارتفاع الطلب على الاستئجار».

الاتهام وواقع الحال

ورغم هذه الشكاوى العديدة من قبل أصحاب المهن الحرة، اشتكى العديد من المواطنين من الأسعار التي يطلبها أصحاب هذه المهن لقاء عملهم ليحاولوا سد العجز الذي وقعوا به، واتهم البعض هؤلاء بأنهم أيضاً دخلوا سوق الدولار واتبعوا طرق التجار في رفع الأسعار للحصول على أكبر نسبة من الربح لتعويض فروقات الأسعار على حساب المواطن.

في مطار «القامشلي» الدولي:

«التذكرة» وصلت لحاجز الـ50 ألف والفساد علني!!

من المؤكد أن الأزمة التي تمر فيها البلاد تركت الأثر السلبي في جميع مناحي الحياة لأبناء المحافظات كافة، إلا أنها بالنسبة لمواطني الحسكة إضافة أخرى تختلف عن باقي شقيقاتها، فهي تعاني الأمرين بعد توقف عشرات شركات النقل البري الخاص إضافة إلى القطار تباعاً خلال الفترة الماضية على تغطية تنقلات المواطنين بين المحافظات.



■ علي نمر- خاص قاسيون

فالأزمة الحالية أجبرت المواطنين بصعوبة التنقل بالبر بسبب الوضع الأمني نحو المحافظات الأخرى، إذ يعتبر كل مواطن فيها محاصراً لحين يُفكَّ أسره. ولهذا يبقى السبيل الوحيد أمامهم السفر جواً عبر شركة الطيران السورية إما باتجاه القامشلي– اللاذقية ومن ثم دمشق أو العكس حسب تأمين البطاقة التي أصبحت حلماً لدى الكثيرين من المواطنين الذين ليس بإمكانهم الحجز بسبب الأرقام الخيالية التي وصلت الأسبوع الفائت لحاجز الـ50000 ألف أو لديهم وساطة!!.

اتفاق مسبق

موظفو الطيران أنفسهم يوزعون نسبة 90% من تذاكر مكتب الطيران التي تباع في السوق السوداء، وذلك عن طريق الموظفين أنفسهم، أو الجهات المعنية التي مهمتها حفظ أمن المطار والمكتب، لا التحكم بمنافذ القطع، فيتفقون مع المسافر على اللقاء خارج المكتب بأمتار، ويتم الحجز لمقعد أو أكثر وكل شيء بثمنه، هذه الحقيقة تحدث يومياً أمام مكتب القطع في شارع «الوحدة» بالإضافة إلى عدد من سماسرتهم المتوزعين في أحياء مدينة القامشلي، وأي مسؤول في الحكومة ووزارة النقل لديه أدنى شك بما نكتبه فليراجع مكاتب «السورية» ويرى بأم عينيه الإذلال والإهانة للمواطن من أجل الحصول على تذكرة. في وقتٍ يزيد عدد المسافرين يومياً بالمئات.

الحشود ومدخل المطار

موظفو المطار والمكاتب أنفسهم بثوا شائعات بين المواطنين أن عدداً كبيراً من المقاعد المحجوزة لا يأتي أصحابها أو يتأخرون لهذا السبب أو تلك، بالإضافة لعدد من المقاعد الإضافية للحالات الطارئة المخصصة للجهات المختصة والمسؤولين. هذه الشائعة وحدها حوّلت مدخل المطار عند الحاجز الأول فندقاً ومطعماً بـ«الفلا» لمختلف الأعمار تحت أشعة الشمس الحارقة، و«العجاج» الديري والبعوض الحسكاوي؛ منتظرين حتى ساعات الصباح الأولى أملاً بنيل إحدى البطاقات أو يأتي الحظ مع وصول طائرة الشحن التي ليس لها أي موعد ثابت أسبوعياً ومع ذلك لا يقطع المواطن أمله.

والمضحك أن طائرة الشحن في البداية كانت تنقل عناصر الجيش والطلاب وبعض المواطنين مجاناً، إلا أنها في الآونة رأت ضالتها بأخذ المعلوم من أي شخص يسافر عليها إن كان عسكرياً أو طالباً أو حتى على فراش الموت باعتبارها بلا مقاعد ومخصصة للشحن فقط!!.

المواطن «الغينسي»!

في لقائنا مع عددٍ من الركاب حصلنا على إجابات تستحق أن تدخلَ موسوعة «غينس» للأرقام القياسية، فالمواطن «جمعة. م» كان يقضي يومه الثاني عشر نائماً على مدخل المطار دون الحصول على تذكرة، يقول «أصبحت معروفاً لدى جميع عناصر الحاجز بسبب المدة الطويلة التي قضيتها هنا، ويومياً يأتيني الجواب ذاته من المساعد، «في حال تأخر أحدهم سنقطع لك» علماً أن بعض الأسماء على قلتها التي تأتي في آخر لحظة قبل انطلاق الرحلة تكون من السماسرة، أما أنا مضطر للانتظار هنا بدلاً من الرجوع للقرية التي ستكلفني 1200 ليرة سورية مواصلات»!!

وحسب «جمعة» فأنه تعرَّف على جميع الطرق الملتوية للقطع من خلال مشاهداته اليومية، يضحك من قلبه قائلاً «المضحك المبكي أن البعض أصبح يشكّ بأمري على أني أحد سماسرة المكتب لطول إقامتي هنا».

من القامشلي إلى أوروبا!

المواطن «صالح. ع» انتظر في القامشلي لمدة أسبوع كامل صباحاً أمام مكتب الطيران، ومساءً أمام مدخل المطار للسفر إلى دمشق مكان عمله وأسرته، فلم يستحوذ على تذكرة، اختياره كان من أصعب الاختيارات في حياته.

ويقول شقيقه رضوان «...قرر وبشكل مفاجئ الذهاب لأوروبا، وأنه لن يقيم بعد اليوم في مكانٍ لا يستطيع فيه تأمين تذكرة طائرة».

الأسعار بين 12 و50 ألف!؟

إن الأسعار بالسوق السوداء تفوق سعر البطاقة بثلاثة أو أربعة أضعاف أو سبعة. فخلالنا وجودنا بين الناس أخذنا أكثر من عيّنة من الأسعار، فبين الموجودين كان هناك من قطعها بسعرها الرسمي وهؤلاء القلّة، وبعدها فوراً الأسعار المرتفعة، فكان هناك من قطع بـ12 ألف و15 ألف و17ألف 25ألف 30ألف 42ألف 50ألف.

وفي هذا السياق قال لنا طالب، أمن تذكرة بـ42ألف، «بعد ثلاثة أيام متواصلة أمام المكتب اضطررت التوجّه للسماسرة فأعطيت أحدهم 12ألف على أساس ثاني يوم تكون التذكرة معي، وأثناء قدومي للمطار لم يتعرف أحدهم لا على السمسار ولا عليَّ فخسرت المبلغ بغمضة عين، فلم يبقَ أمامي سوى القطع بأي مبلغ لأن معي مادة واحدة للتخرّج فقطعت بـ30ألف!!».

مواطنون بلا وساطات

أمام مكتب الطيران وحين علمَ بعضهم أننا إعلاميون سوريون وسنوصل كل ما جرى للجهات المعنية، الكل جاء ليحكي معاناته؛ معظم الكلام كان يتمحوَّر حول «عم نروح عالمطار عم يبعتونا لمكتب الطيران عالفاضي، بنرجع ونستنى أيام قدام المطار والمكتب لحتى نلاقي الحجز أو ما نلاقي، المافيا اللي مسيطرة على المطار، هي نفسها مسيطرة عالمكتب، وبيع البطاقات بأسعار خيالية وناريّة.. يا أخي مشان الله قلون للمسؤولين للحكومة لك أرحموا هل الشعب، أرحموا أهل الحسكة الوطنيين الصامدين لحد الآن، إلى متى الفساد...؟؟

حلول ممكنة

لن نطالب بحلول مستحيلة، وإنما بحلول على الأقل تخفف منّ حدّة الأزمة، وتقضيً على الفاسدين والسماسرة المتعاملين معهم:

–عدم تخفيض عدد الرحلات الداخلية من مطار القامشلي إلى دمشق وبالعكس مهما كانت الأسباب.

–التعامل مع المطار والإدارة مدنياً بعيداً عن تدخل بعض الأجهزة الأمنية.

–وضع حد للقوائم الجاهزة للقطع التي تأتي من المتنفذين.

–وأخيراً ربط شبكة القطع بالشبكة المركزية عبر الانترنت الفضائي لمنع القطع لأي شخص كان قبل دوره المسجَّل عبر الانترنت، ولا يستدعيّ وجود أي مواطن أمام مكاتب الطيران والمطار إلا لمن حان دوره ووقت سفره.

فهل تفعلها الحكومة وتطبق النظام احتراماً لكرامة الوطن والمواطن.. انتظروا معنا الحلول القادمة إن لم يكن هناك من ألاعيب مخفيّة؟!!.

هل التغاضي عن عمليات الفساد المكشوفة في بيع التذاكر جزء من عملية تشويه صورة المؤسسة العامة للطيران باتجاه خصخصة قطاع النقل الجوي؟

هل افتعال أزمة «النقل الجوي» خطوة باتجاه خصخصته؟

كشفت الأزمة التي واجهها طلاب الجامعة في محافظة الحسكة، خلال محاولتهم السفر إلى دمشق واللاذقية لتقديم امتحاناتهم، عن الفساد الكبير الذي يسيّطر على عملية بيع تذاكر السفر عبر مطار القامشلي، ونشوء سوق سوداء للتذاكر، تلبي الحاجة ولكن بأسعار مضاعفة ترتبط بالعرض والطلب.

■ مراسل قاسيون- الحسكة

لم تكن أزمة الأسبوع الماضي التي كان طلاب الجامعة سببها، هي النافذة التي أثير منها الفساد الذي يسيطر على عملية بيع تذاكر السفر، فمنذ توقف الرحلات البرية والقطار رصدت «قاسيون» سوقاً سوداء لبيع تذاكر الطائرة بأسعار مضاعفة، يتشارك فيها القطاع العام والخاص كما هو معتاد في أغلب قضايا الفساد في البلاد.

غياب الاستعدادات

وقد بدأت أزمة الأسبوع الماضي، مع اضطرار آلاف الطلاب للسفر خلال أيام محددة تسبق موعد الدورة الامتحانية التكميلية، ورغم أن موعد الامتحان محدد منذ فترة طويلة، إلا أن أي خطة حكومية لمواجهة أزمة متوقعة لم تكن موجودة، لتجد الشركة السورية للطيران والمسؤولين في مطار القامشلي، أنفسهم أمام غضب عارم من الطلاب وذويهم.

واضطر المسؤولون في المحافظة، لإجراءات إسعافية مؤقتة في محاولة لامتصاص الغضب، عبر تخصيص كل مقاعد السفر في الطائرة للطلاب، والاستعانة بطائرة الشحن الكبيرة التي ساهمت في نقل عدد كبير من الطلاب، وفرض رقابة على بيع التذاكر وحصرها بمكتب «السورية للطيران».

بالون اختبار

تزامنت أزمة سفر طلاب الجامعة من الحسكة نحو دمشق واللاذقية، والفساد الكبير في عملية بيع التذاكر، مع سعي حثيث لمؤسسة الطيران المدني لمنح التراخيص لعدد متزايد من الشركات الخاصة، بهدف إدخالها في مجال النقل الجوي، وصولاً إلى تحرير هذا القطاع.

ويمكن أن يكون التغاضي عن عمليات الفساد المكشوفة في بيع التذاكر، جزءاً من عملية تشويه لصورة المؤسسة العامة للطيران المدني بشكل عام، ليكون الحديث عن خصخصة هذا القطاع الهام أمراً مقبولاً بين الناس بعد وصولهم لحالة يأس وغياب للعدالة في القطاع العام. ومن ثم تصبح الخصخصة مطلباً يروج له القطاع الخاص في حربه على القطاع العام.

ملف «المصروفين» من الخدمة:

استمرار القرارات الجائرة بحق العاملين في الجهات العامة

ملف كبير ينتظر الحكومة الجديدة كي تبت بأمره، فخروج آلاف العمال السوريين من وظائفهم وبقاؤهم دون وظائف ودون دخل ثابت إلى جانب استشهاد عدد كبير من العمال خلق أزمة بطالة كبيرة تحتاج إلى قوانين جدية كي تنظم الواقع الجديد الذي يعيشه هؤلاء العمال، كما أن هذه الحكومة تحتاج إلى آلاف العمال إذا ما كانت جادة في تنفيذ الشعارات التي تنوي تبنيها، وأبرزها شعار «إعادة إعمار سورية» فهل ستكون قادرة على القيام بهذا العمل؟



■ نسرين علاء الدين- قاسيون

تتلقى «قاسيون» أسبوعياً عشرات الشكاوى حول «فصل العاملين» في الجهات العامة التابعة للدولة بقرارات إدارية تعسفية تحت مسمى «مقتضيات المصلحة العامة»!؟، على أمل الوصول إلى حلول حقيقية مجدية لمشاكل هؤلاء العمال.

الاحتجاز وقطع الراتب

شاركت «سعاد. ع» في الاعتصام الذي نفذه أهالي العمال المحتجزين في مدينة عدرا العمالية. وفي هذا السياق تقول السيدة سعاد «تمكنت من الخروج مع أطفالي خارج عدرا وبقي زوجي محتجزاً من قبل العصابات المسلحة، ولكن منذ احتجاز العصابات المسلحة لزوجي أوقفت الحكومة صرف رواتب زوجي وبقيت أنا وأولادي دون أي دخل». وتضيف «الحكومة تعلم بوضع زوجي وزملائه، وتعلم أنه غاب عن العمل بسبب احتجازه من قبل المجموعات المسلحة ومع ذلك قامت بقطع رواتبه عنا».

وتتابع حديثها قائلة «نحن اليوم بأمس الحاجة لراتب زوجي الذي كان المعيل الوحيد للعائلة، علماً أن أكبر أبنائي يدرس أدب انكليزي سنة ثانية لكنه ترك دراسته هذا العام وعمل في العتالة وبيع الخضرة كي يؤمن لنا دخلاً يساعدنا على صعوبات الحياة من دفع إيجار المنزل إلى المصاريف الأخرى».

صرف العمال بالجملة!

تعرض العاملون في المؤسسات الحكومية في محافظة الرقة وبعض العاملين في معامل حلج الأقطان إلى إجراءات تعسفية تضمنت أوامر الصرف من الوظيفة. حيث تلقت «قاسيون» عدداً كبيراً من الشكاوى من العاملين المصروفين من الخدمة في محافظة الرقة.

ويقول المتقدمون بها «إنهم فوجئوا بأوامر الصرف من وظائفهم علماً أنهم لم يغادروا محافظة الرقة منذ أن وقعت تحت سيطرة ما يسمى «داعش»»، حيث أعلنت الحكومة السورية في بداية العام الحالي قرارها عدم تجديد عقود 4700 موظف في الرقة، وقد ازداد عدد العاملين المصروفين من وظائفهم منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا، مما يزيد أعباء العائلات الرقية التي تعيش ظروف معيشية سيئة.

إجراءات تعسفية

وفي هذا السياق يقول «عادل .ش»، مساعد مهندس من أهالي محافظة الرقة، «وصلت إلى محافظة اللاذقية قبل عشرين يوماً وذلك بعد أن وصلني أمر صرفي من الخدمة، حيث كنت أعمل في محافظة الرقة بشهادتي- مساعد مهندس».

ويتابع حديثه قائلاً «أنا لم أغادر محافظة الرقة منذ أكثر من سنة والنصف وبقيت على رأس عملي في المحافظة، وكنا نعمل مع زملائنا على تيسير معاملات المواطنين السوريين ورفضنا أن نعمل لصالح ما يسمى «داعش» أو أن ننتمي إلى أي طرف آخر، لكن القرار بفصلنا أنا وعدد كبير من العاملين كان قراراً صاعقاً، وكنا نتمنى أن يتم معاملتنا كما يتم معاملة العاملين لدى وزارة التربية».

وأردف «تواصلت مع الجهات المختصة في اللاذقية كي أتوظف لديهم كوني كنت أعمل في محافظة الرقة كموظف معيّن بموجب مسابقة رسمية لكن طلبي قُبِلَ بالرفض بحجة عدم وجود شاغر لي في المحافظة».

بدوره يقول «وليد .س»، والذي كان أيضاً من موظفي محافظة الرقة، «أنا أبحث اليوم عن طريقة للسفر خارج سورية بعد أن سدت جميع الأبواب في وجهنا، فنحن رفضنا أن نترك محافظتنا بعد أن سيّطر عليها المسلحون، وبقينا نعمل تحت التهديد بالقتل، ولكننا تفاجأنا بقرار الحكومة السورية التعسفي بإقالتنا وصرفنا من وظائفنا، علماً أننا كنا نوقع على جداول الدوام ونقوم بأعمالنا كما يجب، فكانت نتيجة المكافأة بأن تم صرفنا من وظائفنا».

القوانين وتطبيقها الجائر

يخضع العاملون لدى الجهات والمؤسسات العامة لعدد من القوانين الناظمة لعملهم، ومنها ما ينص على أن يتم فصل العمال إما لأسباب تتعلق بمكافحة «الفساد المالي والإداري» أو تسريح مرتبط بالأزمة الحالية حيث يتم صرف العاملين الذين يتغيبون عن وظائفهم لأكثر من خمسة عشر يوماً ويعتبر العامل المتغيّب بحكم المستقيل «بموجب أحكام القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم /50/لعام 2004».

لا يعلم «أبو ماجد» ما هو المستقبل الذي ينتظره بعد أن تم فصله تعسفياً من عمله الذي كان يعمل فيه لأكثر من عشرين عاماً، وذلك بسبب تغيّبه عن عمله حوالي الشهر والنصف شهر؛ وذلك بسبب تعرض بلدته لظروف أمنية منعته من الخروج خارج بلدته، وعندما تمكن من الخروج عاد إلى مكان عمله فما كان إلا أن تفاجأ بقرار فصله.

وفي هذا السياق يقول «حاولت العودة إلى عملي بعد أن خرجت من بلدتي وقمت بإحضار كافة الأوراق التي تثبت أن بلدتي كانت تخضع لظروف أمنية صعبة، وأحضرت أوراقاً تثبت عدم تورطي بأي عمل يضر بمصالح القطر، ولكن طلبي بالعودة إلى العمل قوبل بالرفض. وبعد تقدمي بالسن وانقطاع مرتبي لا أعلم ما هو العمل الذي يمكنني أن أمارسه كي ألبي احتياجات عائلتي»، مضيفاً «إن كل ما أتمناه هو العودة إلى عملي فوراً».

ما مقتضيات المصلحة العامة التي تستدعي إصدار القرارات اللامسؤولة واتخاذ الإجراءات التعسفية بقطع رواتب الموظفين المعيلين لعائلاتهم؟

اتحاد النقابات يطلب تفسيراً

تقدم الاتحاد العام لنقابات العمال بطلب تفسير من رئاسة مجلس الوزراء بناءً على تعميم مجلس الوزراء رقم «111\15» بتاريخ 19\6\2013. جاء فيه ما يلي:

«إن القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم /50/لعام 2004 وتعديلاته، يجيز إعادة المستقيل والمعتبر بحكم المستقيل والمَسرح صحياً، كما أجاز القانون إعادة استخدام المسرح من الخدمة في حال الحاجة إليه في مكان عمله. لذا نرجو أن تجري إعادة العاملين أو المستقيلين أو من في حكمهم أو المسرحين صحياً الذين تم الموافقة على إعادتهم للعمل، وكذلك المصروفين من الخدمة الذين يجوز إعادة استخدامهم من الجهة العاملة التي كانوا يعملون لديها، وفي حال تعذر ذلك يتم إعادتهم إلى جهة أخرى تتبع لذات الوزارة متى كانت تلك الجهة بحاجة لخدماتهم ومتى توفرت فيهم شروط إعادة أشغال الوظيفة المعادين إليها».

أرقام وإحصائيات

ذكرت تقارير صحفية «صحيفة تشرين» أنه يوجد في وزارة الصناعة نحو 100 شركة صناعية ومعمل فيها 58 ألف عامل، تصل أجورهم الفعلية إلى 19,8 مليار ليرة. ومن بين هذا العدد هناك 51 شركة و12 محلجاً توقفت عن العمل، يبلغ عدد عمال هذه الشركات المتوقفة 25,5 ألف عامل، وكتلة أجورهم 8,8 مليارات ليرة، أما عدد العمال الذين تسدد لهم مؤسساتهم من مواردها الذاتية فهم 19964 عاملاً، تبلغ أجورهم نحو 6,8 مليارات ليرة، أما عدد العمال الذين تسدد لهم وزارة المالية فهو 5584 عاملاً أجورهم مليارا ليرة.

وتضيف التقارير أن عدد العمال المتعطلين في وزارة الصناعة يقارب 50% من عدد العاملين ما أدى إلى مشكلة في تأمين الرواتب والأجور، فوزارة الصناعة عليها أن تدفع شهرياً كتلة أجور ورواتب عمالة متوقفة تبلغ نحو 8,858 مليارات ليرة كما تؤكد دراسات وزارة الصناعة. وهناك شركات متوقفة تسدد رواتب عمالها من الموارد الذاتية للمؤسسات التابعة لها، الأمر الذي سيتسبب بفقدان جزء مهم من السيولة المتوافرة لديها، ويجعلها عاجزة عن متابعة تسديد رواتب عمال الشركات المتوقفة والمتعثرة. علماً أن المخطط للعمالة عام 2014 كان 68,2 ألف عامل، بينما العدد الفعلي وفق تقرير الوزارة للعام الجاري انخفض إلى 58 ألف عامل، وفي الشهر السادس من العام 2014 انخفض العدد إلى 52 ألف عامل.

في وزارة الصناعة هناك أكثر من 10,2 آلاف عامل يعانون مشاكل مباشرة من حيث إنهاء عقود أو نقل أو... وقد بلغ عدد من تم إنهاء عقودهم السنوية والموسمية نحو 3590 عاملاً، وهناك نحو 1603 بحكم المستقيلين، و 103 عمال مصروفين من الخدمة، و1044 أجورهم متوقفة.

الحكومة وشماعة المصلحة العامة

وقد صرح رئيس الوزراء المكلف بتشكيل الحكومة وائل الحلقي خلال حضوره المجلس السنوي للاتحاد العام لنقابات العمال، مؤخراً، أن عدد المفصولين 7 آلاف عامل، ويرى أن هذا العدد من إجمالي العاملين البالغ نحو 2,5 مليون عامل في القطاع العام، وأن قرارات الفصل تمت بناء على المادة 137 وعلى رأي أكثر من جهة.!؟

وبناءً على ما تقدم أعلاه نتساءل: ما هي مقتضيات المصلحة العامة التي تستدعي إصدار هذه القرارات اللامسؤولة «الصرف من الخدمة وبحكم المستقيل....» واتخاذ الإجراءات التعسفية بقطع رواتب الموظفين المعيلين لعائلاتهم؟

«المدربون» وجع مزمن في جسد الكرة السورية..!

ليست المرة الأولى التي يكثر فيها الجدل، حول اختيار مدرب للمنتخب الوطني الأول بكرة القدم، ودائماً نعود إلى الحكاية نفسها بفصولها المريرة، كلما يتم الاختيار والمفاضلة بين المدربين.



■ بسام جميدة

كانت المفاضلة سابقاً بين المدرب الوطني والأجنبي،وأيهما يستحق ويفيد المنتخب أكثر.. مع أننا غير قادرين على استقدام الأجنبي بمواصفات عالية، فيتم اللجوء لمدربين عاديين جداً،أو نعود «لحمّال الآسيّة» الوطني الذي عليه أن يتعب ويشقى بمقابل زهيد جداً..

لنتفق أولاً

القصة طويلة ومتشعبة ومؤسفة،وتحتاج لملف كبير جداً، ولكن هنا تحكمني المساحة المخصصة، لذلك سأختصر الحكاية عبر عدة أسئلة أبرزها:

بالنسبة للمدرب الوطني:هل يفيد المنتخب أكثر من الأجنبي؟وهل يملك المحلي المؤهلات اللازمة لهذا العمل الكبير؟ وهل ينال حقه المادي والمعنوي كاملاً أسوة بنظيره الأجنبي؟ماهي المعايير التي يتم الاستناد إليها في الاختيار؟عبر سنوات عمل المدرب الوطني مع المنتخب ماهي حصيلة عمله؟وأخيراً هل استفاد المنتخب منه أم استفاد هو من المنتخب ليضع في سيرته الذاتية «مدرب وطني» ويسوق نفسه للخارج؟

بالنسبة للمدرب الأجنبي: لماذا تتحكم الإمكانيات المادية في مستواه ؟وهل أفادنا وماذا قدم لنا،أم استفاد منا ورحل؟لماذا لا يكون للمدرب خطة عمل واضحة ومحددة وإستراتيجية يُحاسب عليها كما يحاسبنا وفق عقده ؟

الذاكرة تتحدث

خلال مسيرة المنتخب الوطني الرسمية منذ عام 1950 لم تكن حافلة بالإنجازات، وتعاقب على تدريبه /45/ مدربا، منهم/ 25/ أجنبيا 20 محلياً،والمدرب الوطني فجر إبراهيم هو الأكثر قيادة للمنتخب، واستمر حوالي /10/ سنوات دون أي حصاد يذكر،وتفاوتت الإمكانيات المادية المتوفرة بين يدي كل مدرب،حسب الزمان والمناسبة التي شارك بها.

اللقب الأول كان المنتخب بقيادة المجري جوزيف البرت، حيث فاز بذهبية الدورة العربية التي أقيمت في لبنان،والثاني ذهبية المتوسط عام 1987 بقيادة الروسي اناتولي في ظروف استثنائية والثالث، بطولة غرب آسيا السادسة عام 2012 بقيادة المدرب السوري حسام السيد،وكان تحت بند المفاجآت السعيدة!

المنتخب السوري:لم يسجل حضوره في المونديال العالمي مطلقاً، ويغص عشاقه في تفاصيل الحلم الذي يراودهم في التصفيات دائماً،حيث تبلغ اللقمة الحلق،ويتبدد الحلم في كل مرة،وحضوره الاولمبي الوحيد في موسكو،كان بمحض مصادفة ونتيجة المقاطعة للدورة، فحل منتخبنا بديلاً و«خرج من المولد بلا حمص» ومازال البعض يتغنى بالماضي المجيد للمنتخب السوري،عندما كان يفوز على منتخبات الخليج وبعض المنتخبات الأخرى، وبفارق كبير، ولمّا تكن كرة القدم قد لامست اهتمام تلك الدول بشكل جدي،وباتت تسبقنا الآن بأشواط كثيرة، نظراً لغنى المدارس التدريبية ورفعة مستواها.

منتخباتنا الشابة تتفوق

كانت منتخبات «الشباب والناشئين» تسجل حضوراً لافتاً،ومنتخب الشباب الذي حمل اللقب الآسيوي مرة وتأهل للمونديال،وكان بسمة الكرة السورية.ولم يستطع تكرار الإنجاز، وكذلك منتخب الناشئين،وكلاهما كان يحضّرهما مدربون محليون مع استثناءات قليلة، وذلك بالتواجد الفعال في التصفيات، ولكن في النهائيات يختلف الأمر،حيث يصطدمون بمدارس كروية على مستوى عال ويخرج المنتخب «تكتيكياً» ولا يتم المحافظة على المواهب ولا الاستمرار فيها أو تطويرها،لتصل للمنتخب الأول وتجد من يصقلها فنيا،حيث لا يتوفر مدرب قادر على السير بها إلى مستويات متقدمة أكثر في الاستحقاقات اللاحقة،والسبب يكون المدرب الذي لايملك القدرات العالية على تطوير الأداء ورفع المستوى وسد الثغرات. ولكن ليس هو وحده فقط..!؟

قصص وقيود

طريقة التعاقد مع المدربين الأجانب لم تكن واضحة المعالم منذ البداية،ويشوبها كثير من الغموض بالنسبة للعقود، ومن يستفيد منها،من يستأجر له المنزل والسيارة، ومن يتدخل في شؤونه وماهي طريقة عمله وإستراتيجيته، ومن يحاسبه على الفشل..؟

ومن المهازل المضحكة أن اختيار مدرب أجنبي للمنتخب،يكون وفق ما يتم رصده من راتب ومقدم عقد، فيكون الاختيار من مدربي الدرجات الأدنى،ومع ذلك فراتب الأجنبي يبقى حلماً بالنسبة للمدرب المحلي،ويبقى هناك سقف للمدرب الأجنبي ومثله للمحلي،وما بين الاثنين فارق شاسع.. وعندما كان الأول يقبض ألفي دولار شهرياً،كان الثاني يكلف300 دولار فقط، وعندما رفع السقف للأجنبي إلى حوالي 10 آلاف دولار، لم يكن مسموحاً للمحلي بأكثر من 1500 دولار فقط..!؟

بلدة «شين».. لا تطالها الخدمات الحكومية

تقع بلدة «شين» غرب حمص وتبعد عنها 35 كم، و«شين» كلمة يونانية الأصل تعني «القمر»، وهي ناحية عريقة عدد سكانها حالياً 25 ألف نسمة، خاصة بعد نزوح الآلاف إليها بسبب تداعيات الأزمة السورية.

■ مراسل قاسيون- حمص

ومع انفجار الأزمة السورية ولجوء مئات العائلات المهجرة إليها،شهدت البلدة نشاطاً تجارياً كونها منطقة آمنة،وتعيش فيها مختلف الطوائف بمحبة ووئام منذ عشرات السنين وحتى الآن،وتعتبر نموذجاً للوحدة الوطنية، والكل متفق على منع العبث بالسلم الأهلي رغم قربها من المناطق الساخنة، وأهالي «شين» عاتبون على المسؤولين في البلدة والمحافظة،ويقولون بأنها محرومة من الخدمات التي تستحقها كمنطقة تحوي تجمعاً سكانياً كبيراً.

شكاوى ومطالب

«قاسيون» زارت البلدة والتقت العديد من الأهالي،الذين تحدثوا عن مطالب «شين» ومشاكلها.. وفيما يلي عينة ممن التقت بهم:

المواطن «أحمد سعيد» صرح بأنه «رغم الأزمة التي تعصف بوطننا ورغم شلالات الدم،مازال بعض المسؤولين يعيشون في واد،والمواطن في واد آخر وللأسف بلدة شين أصبحت مثالاً للفساد والرشوة والمحسوبية وهذا حديث الناس».

وبدورها «هـ.ش» قالت «يسكن في شين وجوارها آلاف المواطنين ورغم ذلك لا يوجد صراف آلي، فهم يذهبون إلى طرطوس لقبض رواتبهم ويوجد في دوائر الدولة غرف زائدة يمكن تخصيص إحداها للصراف الآلي».

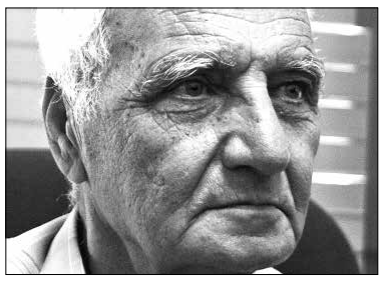
«المشفى» مطلب ملّح

أما «محمد شاهين» فتحدث قائلاً «إن الأهالي يطالبون بمشفى لهم وللقرى المحيطة بهم منذ سنوات،وبعد الأزمة صار المطلب ملحاً،خاصة مع خروج غالبية مشافي حمص من الخدمة بسبب الأحداث،فالمريض يذهب إلى طرطوس أو مصياف للعلاج..؟ ويستغرب الأهالي كيف تتم إشادة بناء ضخم بطابقين لشعبة حزب البعث أغلبه فارغ، ولايتم بناء مشفى لعلاج الناس،لتخفيف آلامهم خاصة مع صعوبات وغلاء النقل».

في حين أكد «ع.ع» أن «شين مظلومة جداً خدمياً وسياحياً،لا يوجد فيها حديقة حتى بالمخطط التنظيمي،ويمكن استثمار الجبل الأخضر المشجر المطل عليها بمنشآت سياحية فمناخها يضاهي مناخ مشتى الحلو وغيرها..ولكن للأسف لا يتم ذلك،ويمكن أن يدر أموالاً طائلة على المواطنين ويقضي على ظاهرة البطالة والهجرة».

وختم حديثه بالقول «إلى متى ستظل شين مظلومة.؟!».

من الذاكرة



■ محمد علي طه

في مواجهة الاستحقاقات القائمة

يسعدني ككل مجتهد أن يحظى اجتهاده بتقويم صريح وجدي، وتزداد سعادته إن اقترن ذلك باستحسان وتقدير، وفي كلتا الحالتين يؤدي التقويم دوره الواضح في إغناء الاجتهاد وتطويره إلى الأفضل والأصح، بما يحمله من نقد وملاحظات وتصويبات وإضافات وبصورة أساسية في الموضوعات التي تهم غالبية أبناء الشعب وتمس حياتهم ووجودهم، كالأحداث الدامية التي تعصف بالوطن. فما يجري يستدعي وجوب إدراكه وفهمه بشكله الحقيقي، ليكون التعامل معه مجدياً، يجنب شعبنا الآلام والمآسي، ويوقف نزيف الدماء والقتل والدمار. وكما جاء في افتتاحية العدد 667، فإن المؤشرات والوقائع تؤكد تشكل المقدمات الضرورية لفتح أفق طور جديد من الحلول السياسية أكثر جدية من سابقة، ما يستلزم العمل الجاد على تجميع القوى الوطنية وصقل برامجها المتكاملة تحضيراً للمرحلة المقبلة.

إن في تاريخنا الحديث أكثر من دليل على صوابية هذا القول، ففي زمن قريب وبالتحديد قبل عشر سنوات أصدر الشيوعيون السوريون بياناً تحت عنوان «الوطن في خطر» وما زلت كالآخرين أذكر تأكيد البيان على أنه لا استقواء إلا بالداخل ولا رهان إلا على الشعب السوري، بكل ما يملك من تاريخ مليء بالمآثر والتضحيات ضد الاستعمار بكل أشكاله، وعلى قواه الفاعلة من عمال وفلاحين ومثقفين وطنيين وجنود وضباط بواسل، فهم عماد الوحدة الوطنية ونسيجها الحي، وليس أولئك الذين يقسمون الشعب إلى طوائف وأعراق ومذاهب وعشائر، ويتجاهلون شعار «الدين لله والوطن للجميع» ويعيثون فساداً ينخر في بنيان الوطن، وإن استمر فسيؤدي إلى تآكله وتداعيه.

وفي زمن أبعد، إبان الحكم الديكتاتوري العسكري «1949–1954» استطاع تلاحم القوى الوطنية مدنيين وعسكريين إنهاء حقبة مظلمة من تاريخ الوطن، لينبلج فجر مرحلة حملت لشعبنا ثمرات نضاله المجيد بقيام حكم وطني ديمقراطي شاركت في صنعه كل القوى الفاعلة في المجتمع.

وفي زمن أبعد أكثر، ومنذ عام 1925 مع تفجر الثورة السورية الكبرى، تجاوز المد الوطني الثوري الكاسح كل ما كان سائداً قبله من عصبيات ومذهبيات وعشائرية وانقسامات، ونجح في ترسيخ لحمة وطنية تابعت النضال بكل أشكاله المسلحة والسياسية إلى أن تحررت سورية الوطنية من كل المحتلين الغاصبين وأشرقت شمس الجلاء والحرية، واليوم نختصر ونقول: إن مذكرة التفاهم بما تضمنته من رؤى وأهداف، يمكن ويجب أن تكون أداة لكسر الحلقة المفرغة التي تدور فيها البلاد، فهي تعبر عن مزاج ومصلحة أغلبية السوريين، خارج ثنائية الاستقطابات المشوهة، وهي لا تستثني أحداً من الانخراط في المشروع الوطني المنشود.

خطة مقابل خطة..
الحكومة تختار الأسوأ

■ عشتار محمود

إن توسيع استيراد الحكومة للمواد الرئيسية، وبيعها بأسعار مخفضة هو توسيع للدعم. فبيع الحكومة للمواد الرئيسية بأسعار تناسب دخول السوريين وظروفهم، هو واحد من أهم طرق تضييق الفقر الذي طال 80% من السوريين، ومن أضمن طرق تحقيق زيادة حقيقية للأجور التي تحتاج إلى 70 ألف ل.س إضافية لسد الحاجات الأساسية لعائلة. كما أن كلا من تضييق الفقر، وزيادة الأجور، مساهم رئيسي في الحفاظ على قيمة الليرة السورية، من جانبين أولهما أنه يزيد من قيمتها الشرائية، وثانيهما أنه يقلل من الطلب على الدولار وبيع الليرة، لأن توسيع الاستيراد الحكومي يخفف من الحاجة إلى استيراد القطاع الخاص للمواد الغذائية والرئيسية، مقللاً من عمليات شراء الدولار من المصرف المركزي للاستيراد وبيع الليرة مقابله، حيث تمول الحكومة المستوردين بمبالغ ستصل خلال عام من الآن إلى 3،6 مليار دولار.. يذهب جزء هام منها إلى السوق السوداء.

إلا أن أصحاب القرار لا يريدون اعتماد هذه الخطة، لأن الخطة البديلة هي، تقليص الدعم، وتخفيف الإنفاق الحكومي، والاعتماد على القطاع الخاص، ومن ضمنه الاعتماد على التجار في تأمين مستلزمات البلاد وبالتالي تسعيرها. ما ينجم عنه هدر كبير عن طريق حصول كبار التجار على جزء من مال الحكومة وعلى جزء هام من مال المواطن، نتيجة قدرتهم على التحكم بالسعر بشكل غير قابل للضبط، مهما بلغت إجراءات وزارة التجارة الداخلية من رقابة ومصادرة وتسعير وغيرها. فطالما أن مستوردي القطاع الخاص يستوردون أكثر من الدولة، فإنهم أكثر قدرة على التحكم بالسعر.

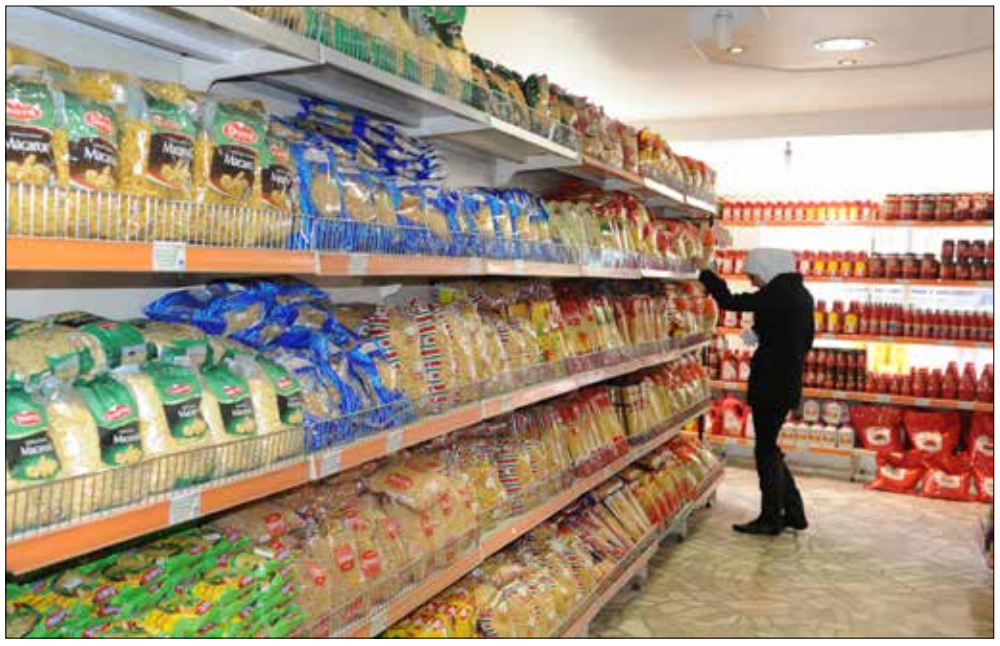
كما أن الحكومة الساعية جدياً لتخفيف نفقاتها، لحد الوصول إلى رفع سعر الخبز، لا تبحث جدياً في تخفيف النفقات الناجمة عن الهدر في عمليات الاستيراد الحكومي، لتستطيع الاستيراد بجدوى أعلى..!

حيث تضاف اليوم إلى التكاليف المضخمة غير المفهومة في عمليات استيراد الطحين 119 مليار ل.س، تكاليف غير مبررة في استيراد السكر تتراوح بين 6–12 مليار ل.س.

ليسجل «الهدر» أرقاماً جديدة في ظروف الأزمة تشير إلى توسع قدرة منظومة الفساد، على سحب جزء هام من موارد السوريين.

5 مؤسسات حكومية في نصف عام
استيراد أقل- هدر أكبر

نشرت الصحف الرسمية المحلية، معلومات تتعلق بتمويل مستوردات مؤسسات من القطاع الحكومي تستورد المواد الغذائية، والتموينية وبعض المواد الرئيسية كالأدوية والمستلزمات الزراعية، خلال النصف الأول من عام 2014.



■ محرر الشؤون الاقتصادية

فالمصرف التجاري السوري، بتصريح لمديره العام لصحيفة تشرين الرسمية بتاريخ 17–8–2014 أشار إلى أن «قيمة تمويل المستوردات التي قدمها المصرف لجهات القطاع العام، وصلت خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي إلى 66 مليار ليرة، حيث توزعت تمويلات العام الحالي على 170،4 مليون يورو أي ما يعادل نحو 36 مليار ليرة لمصلحة المؤسسة العامة للخزن والتسويق لتغطية الاعتماد المفتوح لتوريد 300 ألف طن من السكر والتي تم تحويلها لاحقاً إلى المؤسسة العامة الاستهلاكية إضافة إلى 30 مليار ليرة لمصلحة المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب».

أما المؤسسة العامة للتجارة الخارجية، فقد صرح مديرها العام طارق الطويل، أيضاً لصحيفة تشرين المحلية بتاريخ 19–8–2014 بأنها استوردت في النصف الأول من العام الحالي بمبلغ مقداره 30 مليار ل.س، لاستيراد مواد رئيسية مثل «السكر والرز والشاي وغيرها من المستوردات الضرورية لزوم القطاعات الإنتاجية وخاصة الأسمدة والورق والكرتون والأسمدة الزراعية، والأدوية البشرية والبيطرية».

وبالنسبة للشركة العامة للمطاحن فقد أعلن عدي شلبي مديرها العام، لـ«تشرين» بتاريخ 18–8–2014 بأن قيمة مشترياتها في النصف الأول من عام 2014 بلغت 34 مليار ل.س.

6 أشهر-5 مؤسسات مواد أساسية

وبناء عليه فإن مجموع قيمة المستوردات الحكومية لخمس مؤسسات حكومية تستورد: مواد غذائية وتموينية رئيسية بالإضافة إلى الأدوية البشرية والبيطرية، وبعض المستلزمات الصناعية والأسمدة الزراعية قد بلغت 143 مليار ل.س، خلال نصف عام.

ويشكل هذا الرقم نسبة 10% فقط من الإنفاق في الموازنة الحكومية. أي أن الحكومة تنفق على تأمين مستوردات المواد الغذائية الأساسية المقدمة بأسعار مخفضة خلال عام نسبة 20% تقريباً من إجمالي إنفاقها.

الرقم المنخفض قابل للتخفيض!

إن إنفاق الحكومة على مستورداتها من هذه المواد هو جزء من دعم المواد التموينية، وجزء من النفقات الطبية ونفقات الصحة، وجزء من الدعم الزراعي، أي يمتد على تكاليف الإنفاق الحكومي المتعددة. مشاركاً في رقم الدعم الحكومي لمواد مثل الخبز، السكر والأرز. إلا أن هذا المبلغ المنخفض قياساً بحجم المهام التي يفترض أن يؤديها، قابل للتخفيض، ليس عن طريق تخفيض الدعم، وإنما من خلال تخفيض الهدر في المشتريات الحكومية. فمن خلال التصريحات الحكومية حول كلف استيراد السكر، وحجم المستوردات، يتضح رقم ضخم للتكاليف إذا ما قورنت بالأسعار العالمية، يتراوح بين 12،4– 6 مليار ل.س، وهي تكلفة مضخمة غير مبررة.«التفاصيل موضحة في الحساب المرفق: كلفة «الهدر» في طن السكر المستورد»

هدر تضخيم التكاليف

تعتبر تكاليف الاستيراد الحكومي المضخمة، هدراً يفترض ان يدقق به، وتحديداً في استيراد المواد الغذائية الرئيسية المدعومة. حيث تكررت هذه الحالة في مستوردات الطحين لعام 2013، لتبلغ تقديرات قيمة الهدر تصل إلى 119 مليار ل.س، ناجمة عن استيراد 2،4 مليون طن، بسعر 580 $/طن، بينما سعر تصدير دول صديقة بلغ 287 $/طن، وأعلى سعر عالمي بلغ 328$/طن.

وهكذا فإن نسبة الهدر في استيراد الحكومة للطحين تبلغ 100%، ونسبته في استيراد السكر تتراوح بين 34%–16%.

يتكرر تضخيم الإنفاق والهدر، في استيراد المادتين الغذائيتين الرئيسيتين اللتين تستوردهما الحكومة بكميات كبيرة، وإذا ما امتدت هذه العملية على استيراد المواد المتبقية فيمكن القول بأن نسبة هامة من الإنفاق هي كلفة مضخمة، أي هدر حكومي، وتخفيضه يخفف من تكاليف الاستيراد الحكومي، ويخفف من تكاليف الدعم بالتالي.

فإذا ما كانت وسطياً نسبة 35% من تكاليف المستوردات الحكومية خلال نصف عام، مضخمة وبالتالي مهدورة، فإن ضبط الهدر يوفر من موارد الدولة مبلغاً يقدر بـ 50 مليار ل.س في نصف عام، ويزيد على 100 مليار ل.س خلال عام. وهو يفوق ما وفرته الحكومة من رفع أسعار المواد التموينية.

من مئات الملايين .. إلى المليارات!
كلفة «الهدر» في طن السكر المستورد

أشار المصرف التجاري، إلى أنه مول مستوردات المؤسسة العامة للخزن والتسويق بمبلغ: 36 مليار ل.س، لاستيراد 300 ألف طن سكر خلال النصف الأول من عام 2014. نجري مقارنة بين تكلفة استيراد الحكومة للطن ، مع حساب بسيط للتكلفة معتمد على أعلى الأسعار العالمية وعلى هامش كبير لتكاليف النقل والتأمين والتخزين. حيث توضح الأرقام وجود مليارات الليرات السورية كتكاليف غير مبررة، هذا وقد كانت آخر معلومات حول مناقصات السكر الخام في بداية عام 2014 أشارت إلى مليون يورو أي حوالي 200 مليون ل.س هدر، بحسب ما نشرته صحيفة تشرين الرسمية. ما يشير إلى تكرار الخلل ولكن مع هدر المليارات في هذه المرة..

تكلفة الاستيراد الحكومي

تكلفة استيراد الطن بلغت 200 ألف ل.س = 800 $ طن. 120 ل.س كلفة استيراد الكغ.

«36 مليار ل.س ÷ 300 ألف طن» وفق معلومات المصرف التجاري السوري– «سعر صرف 150 ل.س/$».

حجم الرقم المضخم

- أسعار السكر العالمية: تراوحت بين 348$/طن– 436 $/ للطن. «وفق بيانات نشرة platt العالمية، وبيانات من الدول الكبرى المصدرة: الهند– البرازيل».
- + كلف النقل والتأمين والتخزين: بافتراض أن كلف عمليات النقل والتأمين والتخزين تبلغ نسبة 50% من التكلفة. فإن الهامش يتراوح بين: 522– 654 $/طن.
- تكلفة الاستيراد الحكومي: 800 $.
- التكلفة المضخمة: 278– 146 $/طن

وهو الفرق بين كلفة الاستيراد الحكومي، وبين هذا تقدير التكلفة المبني على أعلى الأسعار العالمية لعام 2014، وعلى احتساب هامش مرتفع لتكلفة النقل والتأمين وغيرها.

الفارق الإجمالي: 83 مليون دولار– 43 مليون دولار= 12،4 مليار ل.س– 6،4 مليار ل.س

وهو رقم التكلفة غير المبررة في عملية استيراد 300 ألف طن سكر.

وإذا ما اعتبرنا أن هذا الفارق الناجم عن رقم التكلفة الكبير وغير المبرر، هو هدر فإن الهدر الحكومي في استيراد 300 ألف طن سكر، يبلغ هامشاً بين 12،4–6،4 مليار ل.س خلال نصف عام.

مفارقة

قد تزيد نفقات استيراد المواد الغذائية والتموينية الحكومية على 280 مليار ليرة، وقد يبلغ الهدر منها 80 مليار إذا كان متوسط تضخيم تكلفة استيراد كل مادة 30 %..! وبالمقابل تعتمد الحكومة على تخفيض الدعم عن طريق رفع الأسعار التي يدفعها المواطنون، وتحميلهم مسؤولية الهدر!.

عن «تنابل» الشعب السوري..

سقطة أمام صاحب الجلالة!!

-«لا يجوز للتنابل التطفل على مواردنا»... المذيع: من هم التنابل؟!
-السيد أيمن: من لا يتعلم ولا يعمل ولا ينتج!!
هكذا يجيب السيد أيمن قحف رئيس تحرير موقع سيرياندیز وصحيفة «بورصات وأسواق» في برنامج أجندة حوار الذي عرض على قناة سما الفضائية بتاريخ 2014/8/6، في محاولة منه لحل مشاكل الاقتصاد السوري الحالية. لا أريد أن أقف عند الجانب الأخلاقي لهذه العبارة المهينة للشعب السوري ولاسيما أن السيد قحف استطرد لاحقاً حينما تساءل السيد عدنان دخاخني عن نسبة هؤلاء «التنابل» في المجتمع فقال: هم 60% من الشباب السوري، هكذا نُعت ملايين السوريين بـ«التنبلة» على مسمع مذيع وإدارة القناة الذين استمروا بالبث وكأن شيئاً لم يكن.



■ رائد حسن

ما يزيد الطين بلة هو أن الكلمة مرت على مسمع الدكتور حيان سلمان نائب وزير الاقتصاد في حكومة الشعب السوري الذي تحدث في البرنامج بصفته الشخصية لا بصفته السياسية.

«سلمان» الذي انتفض بالرد على انتقادات القحف لأداء المسؤولين الحكوميين في اللجنة الاقتصادية، لم يبال بما قيل، كما أن المذيع لم تتح وقتاً كافياً للمتحدث الثالث باسم «المستهلك» السيد عدنان دخاخني نسبة لما أخذه باقي المتحدثين ما جعله يدافع عن «المستهلك» بقدر ما استطاع دون تحقيق الأثر المطلوب.

قحف والحلقي والتنابل

تستمد هذه العبارة التي نطق بها «القحف» مشروعية وجودها على هذه المنابر الإعلامية من عقلية ودور ووزن قوى رأس المال، والذي تعاظم خلال العقد الماضي بفعل السياسات الليبرالية، حيث شكل الانفتاح التجاري السابق على الغرب وقطر وتركيا منعشاً حقيقياً لدور قوى رأس المال غير المنتج تحديداً.

-يقول الدكتور وائل الحلقي رئيس الوزراء المكلف بتشكيل الحكومة الجديدة أمام نقابات العمال مؤخراً: «إن لدى الحكومة أكثر من مليون عامل لا يعملون»، ويقول في منبر آخر: «إن العامل السوري يعمل 22 دقيقة فقط يومياً». دون أن يتحدث عن الأسباب بعمق طبعاً!! فهل استوحى السيد «قحف» مقولة «التنابل» مما سمعه من رئيس الحكومة السابق/الحالي؟!

المولات على حساب الإنتاج!

ألم يسمع هؤلاء أن النماذج الرأسمالية التي يعتدّون بها تعطي أجوراً لعمالها لا تقل عن مستوى المعيشة، بينما تبلغ الفجوة بين مستوى المعيشة ووسطي الأجور في القطاع العام حوالي 70 ألف ليرة. ألم ير هؤلاء أن الحكومات الرأسمالية تدفع المعونات للعاطلين عن العمل وتزيد المعونات الغذائية في أوقات الأزمات؟!!

لاشك أن العقلية السائدة هي عقلية الرأسمالية الطرفية التابعة المستهلكة غير المنتجة، وهو السبب الرئيسي لانخفاض الإنتاجية إلى جانب انخفاض الأجور. فها نحن نشهد افتتاح أضخم المولات التجارية والمنشآت سياحية بقيمة 6 مليارات ليرة في ظل أكبر أزمة سياسية واقتصادية تعصف بالبلاد، بينما تتوقف معامل الكونسروة والمطاحن عن الإنتاج دون إذن من الحكومة ودون إعطاء مبررات جدية لهذا التوقف. «راجع تقرير اتحاد عمال حماة الصادر مؤخراً جريدة قاسيون العدد 667، ولقاء الحكومة الأخير مع الاتحاد العام لنقابات العمال، حيث كشفت الجهات النقابية عن جاهزية العديد من المعامل للإنتاج وجاهزية العديد من المطاحن وحاجتها الماسة للعمالة».

هجوم على كادحي الشعب!

تستنفر اليوم قوى رأس المال لقطف ثمار عملية إعادة الإعمار بأرخص التكاليف، حيث يهيئ رفع الدعم عن المحروقات حيتان السوق السوداء للدخول اللاحق على قطاع توزيع المحروقات، كما يهيئ قانون التشاركية الجديد خصخصة القطاع العام وبيعه بثمن بخس، كما يشكل جيش العاطلين عن العمل الناتج عن الأزمة من توقف الإنتاج، والتسريح التعسفي وعن سياسات ما قبل الأزمة دوراً هاماً في تخفيض تكاليف الإنتاج اللاحق، حيث كلما ازداد عرض العمالة انخفض «سعر قوة العمل» أي الأجر وبالتالي يصبح الاستثمار أكثر جدوى بالنسبة لهم.

تكمن مشكلة هذه العقلية في كونها خاضعة لنمطها في الإنتاج، فهي غير منتجة وتابعة للسوق الرأسمالية عبر اعتمادها على الاستيراد والتصدير، ولهذا نسمع من يتهم جزءاً واسعاً من الشعب السوري مصدر السلطات بأنه غير منتج و«تنبل» دون حسيب أو رقيب. وهي مطالبة باعتذار رسمي لصاحب الجلالة الشعب السوري الذي تكالبت عليه الدول الغربية والخليجية في الحصار والتي مازالت استثماراتها ترتع في اقتصادنا محققة أرباحاً يتم تصديرها للخارج تحت عين ورعاية الحكومة!!

مساعدات «الأونروا».. من الرابح الأخير؟!!

«أثبتت المساعدات التي تقدمها المعونة الأوروبية للاجئي فلسطين المتضررين جراء الحرب في سورية بأنها لا تقدر بثمن. وتقدم المعونة الأوروبية للأونروا الأموال اللازمة من أجل إدارة وتشغيل الخدمات العامة المنقذة للأرواح لما مجموعه 540,000 لاجئ من فلسطين مسجلون لدى الوكالة في سورية». عن صفحة «الأونروا» الالكترونية.

■ لاجئ فلسطيني

هكذا تتحدث «الأونروا»، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، في صفحتها الالكترونية عما تقدمه من مساعدات ممنوحة من الدول الأوروبية التي ينالها الشعب الفلسطيني كون أرضه اغتصبت عام 1948 وتم تهجيره قسرياً منها، ورفعت الدول الأوروبية حجم هذه المساعدات خلال الأزمة السورية تعبيراً عن التزامها بمساعدة الشعب الفلسطيني. فهل هذا صحيح؟!.

بعيداً عن السياسة قدر الإمكان سنناقش الأمور من جانبها الاقتصادي وتحديداً حول هذه الأعطيات التي تتبجح الدول المناحة بها.

«167» مليون دولار حجم المساعدات حتى اللحظة

لقد منحت «الأونروا» الشعب الفلسطيني مساعدات خلال سنوات الأزمة منذ 2012 و2013 وحتى هذه اللحظة من عام 2014 مبلغ «167» مليون دولار، وذلك على شكل مساعدات نقدية لكل أسرة فلسطينية في سورية بلغت «1333» دولار على شكل مساعدات نقدية «تم احتساب الدولار على أساس 1 دولار=150 ل.س»، كما منحت كل أسرة مساعدات عينية بقيمة «335» دولار أي يصل المجموع الكلي حوالي «1666» دولار تقريباً خلال تلك الفترة. وعلى اعتبار أن عدد الأسر الفلسطينية يبلغ 100 ألف أسرة تقريباً، حيث تقدر أعداد اللاجئين الفلسطينيين في سورية بـ500 ألف لاجئ وكون وسطي أفراد الأسرة في سورية حوالي «5» أشخاص، أي أن حجم المساعدات هو:

1666 دولار * 100 أسرة = 167 مليون دولار خلال سنتين.

علماً أن «الأونروا» تنفق سنوياً حوالي 40 مليون دولار على خدمات الصحة والتعليم قبل الأزمة.

«246» مليون دولار مقابل ذلك؟

من المعروف أن العديد من الفلسطينيين السوريين اختاروا طريق الهجرة إلى أوروبا بعد اشتداد الأزمة السورية وتحديداً أزمة مخيم «اليرموك»، وبالنظر إلى تكاليف الهجرة لمختلف الطرق المسلوكة إلى أوروبا نجدها متدرجة وفق الأسعار التالية بالدولار: 3500 – 4000 – 5000 – 6700 – 7000 – 8000 – 9000 – 10000. وفيما لو أخذنا الرقم الوسيط في هذه السلسلة بالإمكان الاعتماد الرقم: «6650» دولار تكلفة وصول كل شخص مهاجر إلى أوروبا.

أما عدد «الفلسطينيين– السوريين» الذين هاجروا إلى أوروبا فهو على الشكل التالي وفق إحصائية المفوضية السامية للاجئين:

– أعداد الفلسطينيين السوريين في دول الاتحاد الأوربي «28 دولة»:

العام	عدد المهاجرين
2012	3423 شخص
2013	9569 شخص
2014	23935 شخص

مجموع إجمالي أعداد الأشخاص ضمن الاتحاد الأوربي: 36927 شخصاً.

–إجمالي ما قد دفعه اللاجئين الفلسطينيين السوريين للوصول إلى أحد دول الاتحاد الأوربي:

36927 شخص * 6650 دولار = 246 مليون دولار.

بمقارنة الرقم الذي كسبه المهربون الأوروبيون في نهاية المطاف البالغ «246» مليون دولار خلال الأزمة مع الرقم الذي أنفقته الحكومات الأوروبية على اللاجئين الفلسطينيين في سورية خلال الأزمة وهو «167» مليون دولار، نجد أن الدول الأوروبية ربحت حوالي «79» مليون دولار من عمليات الهجرة حتى اللحظة، وإن لم تعد هذه الأموال مباشرة إلى الحكومات إلا أنها تشكل دخولاً للاقتصادات الأوروبية.

كما أن تلك الحكومات الأوروبية كسبت يداً عاملة مؤهلة رخيصة الثمن بتكاليف قليلة، فمعظم المهاجرين هم عمال محترفون أو خريجون جامعيون درسوا وعملوا داخل الجمهورية العربية السورية، ما يعني أن إنفاق الحكومات الأوروبية على اللاجئ الفلسطيني في برامج الدمج الاجتماعي لا توازي المكتسبات التي ربحتها تلك الحكومات ناهيك عن الأرباح المالية المحسوبة أعلاه.

الاتصالات ترفع أجور خدماتها..

والوزارات تغطي نفقاتها من جيب المواطن



لم يمنع تلقيبها بـ "الوزارة الأغنى" من بين كافة وزارات الدولة، من حيث الإيرادات مقارنة بالتكاليف والنفقات، من سلوكها طريق الوزارات الأخرى، حيث استطاعت وزارة الاتصالات والتقانة بقرارها الأخير، رسم إشارة استفهام وتعجب على وجوه المواطن السوري، الذي بات عصياً على الصدمات، بعد ما تلقاه من قرارات حكومية متجاهلة أزمته المتفاقمة يوماً بعد يوم، بسبب السعي الحثيث لإفراغ جيبه، وإرغامه على العوز للمعونات والمساعدات..

■ أروى المصفي/ قاسيون

إذ قامت "الاتصالات" على مبدأ "ما حدا أحسن من حدا" برفع أجورها هي الأخرى، وحددت أجرة المكالمة المحلية على الهاتف الثابت لكل 3 دقائق بليرة سورية واحدة، بعد أن كانت75 قرشاً سورياً، بينما أبقت على أجور الاشتراك الشهري 100 ليرة سورية، أي 200 ليرة سورية في الدورة الهاتفية الواحدة.

وحددت أجرة الدقيقة للاتصالات الداخلية بين المحافظات بأوقات الذروة من الساعة 9 صباحاً حتى 5 مساءً بثلاث ليرات، ومن الساعة 5 مساءً حتى 10 ليلاً بـ 2,5 ليرة، بينما حددت الدقيقة القطرية يوم الجمعة بـ 1,5 ليرة.

أما سعر يوم الجمعة بالنسبة للمكالمات القطرية، فلم يتغير، إنما تم تقسيم أوقات الذروة لفترتين، فيما كانت فترة الذروة تمتد من 9 صباحاً حتى 10 المساءً وبسعر واحد 2,5 ليرة.

أما أجور خدمة الإنترنت بالحزمة العريضة ADSL، فتحدد بـ 800 ليرة شهريا عن كل خط بسرعة 256 كيلوبايت، لتكون الدورة الكاملة والتي تبلغ شهرين متتاليين 1600 ليرة، وعن 512 كيلوبايت بـ 1000 ليرة، وعن الدورة 2000 ليرة.

وبحسب القرار فإن سرعة 1 ميجابايت أصبح سعرها عند 1600 ليرة، والدورة بـ3200 ليرة، وحزمة 2 ميجابايت 2800 ليرة، والـ 4 ميجابايت بـ 5000 ليرة، أما حزمة 8 ميجابايت بـ9500 ليرة، وحزمة 16 ميجابايت بـ17 ألف ليرة، والـ24 ميجابايت بـ25 ألف ليرة، للشهر الواحد.

وكانت المؤسسة السورية للاتصالات تتقاضى 600 ليرة شهريا عن كل خط بسرعة 256 كيلو بايت، و900 ليرة شهريا عن خط بسرعة 512 كيلو بايت، و1400 عن خط بسرعة 1 ميجا، و2400 لسرعة 2 ميجا، و4400 ليرة لسرعة 4 ميجا، و8500 ليرة لسرعة 8 ميجا.

وأوضحت المؤسسة أن تطبيق التسعيرة الجديدة سيتم العمل به اعتباراً من بداية الدورة الهاتفية الخامسة التي تبدأ في أول أيلول«سبتمبر» المقبل.

تطبيق التسعيرة الجديدة سيتم العمل به اعتباراً من بداية الدورة الهاتفية الخامسة التي تبدأ في أول أيلول المقبل

عقود وتكاليف فرضت الرفع

ومن جانبها، بررت الشركة السورية للاتصالات على لسان مدير إدارتها التجارية أحمد سنبل رفعها أجور خدماتها، بوجوب تغطية نفقات الوزارة بالحد الأقصى الممكن مع نهاية العام، خاصة مع وجود تكاليف ونفقات إضافية بسبب أعمال الصيانة.

وأضاف سنبل إن "الخدمات المقدمة للمواطنين، مثلها مثل أي منتج آخر، تتأثر تكاليفها وأجورها الشهرية بأسعار صرف الدولار وأسعار الكهرباء التجارية التي تم رفعها مؤخراً".

ولفت سنبل إلى تسديد تكاليف عقود موقعة سابقاً، ما أدى لاختلاف المبالغ المسددة بسبب فرق سعر الصرف، حيث أعاقت الأزمة والأحداث إنجاز تلك العقود في وقتها.

«الخدمات المقدمة للمواطنين مثلها مثل أي منتج آخر تتأثر تكاليفها وأجورها الشهرية بأسعار صرف الدولار وأسعار الكهرباء التجارية التي تم رفعها مؤخراً»!!!

50% من المشتركين طالهم الرفع

وعن عدد المشتركين المتوقع تأثرهم بارتفاع أجور الخدمات الهاتفية، أوضح سنبل "إن حوالي 2 مليون مشترك، من أصل 4 ملايين مشترك، فقط سيتأثرون بالرفع الحاصل، حيث لا تتجاوز مكالمات 50% من عدد المشتركين، قيمة المكالمات المحلية المجانية المقدمة من الشركة شهرياً".

أما عن المتأثرين من مشتركي خدمة الانترنت، فقال مدير الإدارة التجارية أحمد سنبل "إن الرفع على خط الانترنت سرعة 512 كان الأقل، نظراً لكون 80% من مشتركي الانترنت يستخدمون هذه السرعة"، منوهاً إلى البدء بتركيب 200 ألف بوابة انترنت في محافظات دمشق واللاذقية وطرطوس والسويداء، حيث تم إنجاز 50–60% من المشروع.

ومن جانب آخر، أشار سنبل إلى أعمال إعادة الاتصالات مع عدد من المناطق التي كانت خارجة عن الخدمة، مثل محافظة الحسكة التي سيتم اعتماد الاتصالات عبر الأقمار الصناعية فيها عوضاً عن الاتصالات عبر الكابلات.

وحول التوقعات برفع أجور خدمات الهاتف الخلوي، نفى سنبل وجود أي دراسة حالياً لرفع الأجور من الشركتين المشغلتين للهاتف الخلوي في سورية.

توقيت الزيادات

وكانت وزارة الاتصالات في تموز 2013 رفعت تعرفة الاتصالات الأرضية الدولية من سورية لمختلف البلدان بنسبة تراوحت ما بين 58% وتصل إلى 700%، وذلك اعتبارا من تاريخ 2013/8/1.

وارتفعت تعرفة المكالمات الأرضية من سورية للدول العربية من 18 ليرة لمابين 27 و45 ليرة للدقيقة، وأصبح سعر الدقيقة الواحدة للسعودية ومصر واليمن وليبيا والأردن 27 ليرة وفق أوقات التخفيض بـ 22 ليرة في حين كانت 18 ليرة سابقا.

أما المكالمات من سورية إلى الدول الأوروبية مثل إيطاليا وفرنسا وألمانيا فتحدد سعرها بـ27 ليرة للدقيقة وفي وقت التخفيض بـ22 ليرة، بعد ماكانت 20 ليرة.

وتم العام الماضي في شهر آب، رفع أجر الاشتراك الشهري من 40 ل.س إلى 100 ل.س، ورفع سعر المكالمة المحلية 3 دقائق من 0,6 ل.س إلى 0,75 ل.س، إضافة إلى تعرفة الاتصال بالانترنت عبر الهاتف، حيث تم تحديد سعر الدقيقة القطرية الواحدة في ساعات الذروة، من الساعة 9,00 صباحاً حتى الساعة 10,00 مساء، من 1,5 إلى 2,5 ل.س، بينما أبقيت على سعر الدقيقة القطرية الواحدة 1,5 ل.س خارج ساعات الذروة، من الساعة 10,00 مساء حتى الساعة 9,00 صباحاً، وطوال أيام الجمعة.

ويعاني المواطن السوري، في الآونة الأخيرة من توجه الحكومة بالمجمل، إلى رفع أسعار خدماتها وتقليص الدعم المعتاد سواء على المواد الغذائية أو المشتقات النفطية، فضلاً عن كم الضرائب الكبير المفروض على الفواتير «ماء، هاتف، كهرباء..»، إذ تتضمن فاتورة الهاتف وحدها مبلغاً لايقل عن 200 ليرة إضافة لعدد من الضرائب التي ترتفع نسبياً مع قيمة الفاتورة والتي تعود لمصلحة وزارة المالية..



الحكومة تنفذ مالم تنفذه الحكومة السابقة!!

عندما نقول إن الحكومة الحالية لم تستفد من تجربة عشر سنوات من الانفتاح الاقتصادي والليبرالية وما رافقتها من نتائج على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، لذلك فهي تنفذ مالم تنفذه حكومة العطري.

■ نزار عادلة

برنامج الحكومة

- رفع الدعم عن مواد أساسية حياتية
- طرح قوانين تنتقص من حقوق مكتسبة
- التردد في موضوع القطاع العام وطرح موضوع التشاركية.
- عدم اتخاذ أي قرار حيال شركات متوقفة عن العمل والإنتاج وهي شركات استراتيجية وهامة، وهي متوقفة ليس بسبب الوضع الأمني وإنما لفسح المجال أمام السماسرة كالإطارات والسماد.
- الحديث الدائم عن محاربة الفساد والذي لا يطال إلا عمالاً تأخروا عن دوامهم اليومي.

ما نفَذَ ينفَذ

صدر قرار من رئاسة مجلس الوزراء بتعطيل الدوائر والمؤسسات الرسمية من يوم الخميس 7/24 حتى الثالث من الشهر الحالي، وكانت حكومة العطري وفي عام 2007 اتخذت قراراً أيضاً بعطلة استمرت عشرة أيام في عيد الأضحى.
والسؤال هنا:
هل هناك دولة في العالم تعطل مؤسساتها الإنتاجية والخدمية لمدة عشرة أيام وتنقطع عن العالم خلال هذه الفترة؟
نعم تعطلت سورية عام 2007 بمناسبة العيد وتعطل الآن في العام 2014 ولن نناقش هنا ما تعنيه أو ما هي منعكسات أن تنقطع عن العالم الخارجي.

القانون أولاً

دون أي تحفظ نحن مع القوانين العمالية في القطاعين العام والخاص التي أقرت العطل في الأعياد والمناسبات وهي حقوق مكتسبة ندافع عنها، إلا أن القوانين تقر عطلة عيد الفطر بثلاثة أيام والأضحى بأربعة أيام.
مامعنى إذاً أن تستمر العطلة عشرة أيام؟
عام 2007 وسبق عطلة الـ 10 أيام كان هناك تصريح لرئيس الفريق الاقتصادي قال فيه «إن إغلاق بعض الشركات والمؤسسات في القطاع العام نهائياً مع دفع رواتب العمال أربح لخزينة الدولة من استمرارها بالعمل وتكبدها مئات الملايين من الخسائر» ومن هنا فقد قامت الحكومة آنذاك بالتجربة والحكومة الحالية تطبق التجربة أيضاً.
أي سطحية في هذا الطرح، يقابل ذلك سذاجة وسطحية الجهات التي تطرح خسائر القطاع العام دون وضع برامج تنفيذية عملية تخرج القطاع العام من وضعه الراهن ودون معرفة الفارق بين الخسائر الاقتصادية والخسائر التجارية، وهنا عندما نقول سطحية وسذاجة فإننا نعطي صك براءة للفريق الاقتصادي سابقاً وحالياً وهذا خطأ.. لأن الوقائع تقول بأن تغلق الشركات والمعامل، وأن نقوم باستيراد ما نحتاجه وفي ذلك توفر الخسائر التي تتكبدها الدولة جراء الإنتاج وهذا ما حصل وما يحصل فعلاً.

تبريرات واهية

من أجل مصداقية الفريق الاقتصادي عام 2007 صدرت تصريحات لاحقة لعطلة العشرة أيام وتصريحات خسائر القطاع العام تقول وتردد في كافة الاجتماعات وخصوصاً في مجلس الاتحاد العام للعمال تكلفة كيلو سكر المنتج في سورية آنذاك 37 ل.س وفي الاستيراد يكلف الكيلو 16 ل.س إذاً الاستيراد أفضل من الإنتاج و إطارات أفاميا السورية تباع أغلى من المستورد وإن الشركة تخسر والاستيراد يقلل الخسائر وفي شركة بردى ومحركات اللاذقية ومعمل الألمنيوم والشركات الغذائية وغيرها نسمع المعزوفة نفسها. طبعاً أكثر هذه الشركات الخاسرة كانت بحاجة إلى قروض لتطوير الخسارة ومن أجل نقلها إلى قروض لتطوير إنتاجها ومن أجل نقلها من الخسارة إلى الربح.
شركة الإطارات رفعت مئات المذكرات من أجل الحصول على قرض يبلغ 100 مليون ل.س لتطوير بعض الخطوط الإنتاجية أو من أجل شراء مواد أولية ولم تستطع الحصول على القرض، وشركة بردى أيضاً كانت بحاجة إلى 150 مليون ل.س. وشركات أخرى عديدة كانت تطالب وتناشد وتستجير ولا من مجيب!! هل هذه سذاجة؟ لا أعتقد بل أن ما جرى رافق الليبرالية وكان بإملاءات من منظمات دولية معروفة.

ماذا تعني الخسائر؟

الخسارة في شركات ومؤسسات القطاع العام لا تحسب تجارياً وإنما تحسب اقتصادياً، الخسارة التجارية تخص شركات ومعامل القطاع الخاص لأن هدف أصحابها الربح الشخصي والمباشر، أما شركات ومؤسسات القطاع العام فإن دورها اقتصادي وسياسي واجتماعي، قد تخسر عشرات الشركات تجارياً، ولكنها تخدم عشرات الشركات الأخرى ومنها مثلاً: معامل الزيوت تخسر هذه الشركات، ولكنها رابحة لأنها تقدم العلف إلى معامل الأعلاف، ودونها سوف نستورد البذور، وهي تصنّع بذور القطن وبذور عباد الشمس، وهي تقدم خدمة للفلاحين .كذلك معامل السكر قد يكلف إنتاج كيلو السكر 100 ل.س ولكن معامل السكر تشغّل آلاف العمال وتخدم عشرات الألوف من الفلاحين، وتنتج أيضاً مادة الملاس لشركات في القطاعين العام والخاص، ولولا معامل السكر وما تقدمه غير مادة السكر لدفعنا مبالغ كبيرة لاستيراد ما تنتجه هذه المعامل. وشركة الأسمدة تقدم مواد أولية عديدة لشركات القطاعين العام والخاص واستيراد هذه المواد يكلف ملايين الدولارات كذلك شركات الغزل والنسيج. نعم تخسر شركات ومعامل عديدة في القطاع العام وأسباب الخسارة بات الجميع يعرفها.. والحل ليس في إغلاق الشركات، وهي في الحسابات الاقتصادية لا تخسر ولو أجرينا حسابات دقيقة لوجدنا أن كيلو السكر لا يكلف أكثر من 20 ل.س، والحل كما قلنا ليس في إغلاق الشركات والاستيراد والعودة إلى ماقبل الثورة الصناعية، الحل في إدارة وطنية، والقطاع العام هو عنوان الوطنية.

مع العطلة

ورغم كل ذلك فإن كافة العاملين في الدولة شعروا بالرضا العام والارتياح العام لعطلة العشرة أيام لأن عام 2007 يختلف عن العام الحالي.. وهي استراحة من الأخطار التي يتعرض لها العامل والموظف في ذهابة إلى العمل ورجوعه إلى بيته، وهي استراحة من المبالغ الكبيرة التي يدفعها الموظف أجور مواصلات، والتي تستنزف دخله الشهري.. وهي استراحة لاحتياجات بيته من الغاز والمياه والخبز وسلع أخرى عديدة.. وفي كل الأحوال في عام 2007 كانت العطلة تجربة لتخفيف الخسائر في الشركات، ونأمل أن لا تكون عطلة هذا العام للأسباب لنفسها.

زائد ناقص

تحرير الأسعار..
أنزل فئات جديدة تحت خط الفقر

اعتبر المركز السوري لبحوث السياسات أن عملية تحرير الأسعار في السنوات الماضية، وخصوصاً خلال الأزمة، كان له الأثر الأكبر في نزول فئات جديدة من المجتمع إلى تحت خط الفقر، رغم أن الصحة والتعليم المجاني والخدمات الاجتماعية الشاملة تعد مهمة جداً للدولة النامية، وخصوصاً الدول المنكوبة في حالات الحروب والأزمة، ولا يجوز أبداً التفكير بتغيير نظام الحماية الاجتماعية، فالدعم العام الشامل يجب أن يكون لكل المواطنين بفئات المجتمع كافة وهو النموذج المتبع في الدول النامية كافة.
وأشار المركز السوري خلال الحلقة النقاشية التي عقدها بالتعاون مع جمعية العلوم الاقتصادية ضمن مقرها تحت عنوان «حالة الحماية الاجتماعية في سورية»، أن العمود الفقري لنظام الحماية الاجتماعية في سورية هو الدعم والخدمات الصحية العامة وخدمات الرعاية الاجتماعية من مشاف ومراكز صحية والتعليم المجاني ودعم المواد الأساسية وغيرها، ولم يتبق أي دعم لهذا البنية التحتية..
وبيّن المركز السوري لبحوث السياسات أن سورية باتت من بين أسوأ عشر دول في العالم بالالتحاق المدرسي ونسب الفقر والبطالة نتيجة لظروف الأزمة. وأوضح المركز أن تصنيفنا يأتي في المراتب الدنيا من حيث توفير فرص العمل اللائقة مع عدم وجود ضمانات صحية وغيرها من أنواع الضمان، كما خسرت البلاد ثلاثة أضعاف الناتج المحلي عن العام 2010 منذ بداية الأزمة..

■ ■ ■

774 مليار ل.س
العجز التجاري في ثمانية أشهر

كشفت أرقام التجارة الخارجية السورية أن صادرات سورية منذ بداية العام الجاري وحتى 18 آب الجاري، سجلت قيمة تصل إلى 75,6 مليار ليرة سورية بوزن إجمالي يصل إلى 3,93 مليارات كيلو غرام، على حين ترجح الكفة وبشدة بالنسبة للمستوردات، حيث استوردت سورية من الخارج خلال الفترة نفسها بضائع بقيمة 850 مليار ليرة سورية وبوزن إجمالي لهذه المستوردات يصل إلى 6,930 مليارات كيلو غرام من البضائع المتنوعة والمختلفة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذين الرقمين هما رقمان تقريبيان وغير نهائيين تبعا لظروف المستوردين وما يترتب من معاملات على المستوردات والصادرات وبالتالي دخول هذه الكمية أو تلك من البضائع ضمن هذه الأرقام وزنا وقيمة.

■ ■ ■

10 دولارات لتهريب رأس الغنم الواحد

كشفت بعض المصادر أنه يتم تهريب نحو عشر شاحنات حمولة الواحدة منها نحو 450 رأس من الغنم والماعز يومياً من سورية، ويتقاضى المهربون 10 دولارات على الرأس الواحد من الغنم والماعز.

■ ■ ■

66% نسبة التحصيل المالي

أوضح المدير العام لـ"الشركة العامة لكهرباء دمشق" نور الدين أبو غرة، أن نسبة التحصيل المالي لـ 2014 بلغت نحو 66%، حيث صدرت الدورة الثالثة 15–7، وبلغ عدد المشتركين الواجب سحب عداداتهم بسبب تراكم الذمم 72,827 مشتركاً.

■ ■ ■

«تعرفة عالمزاج»

نفى مصدر رسمي في محافظة دمشق رفع تسعيرة تعرفة الركوب بوسائط النقل الجماعي داخل مدينة دمشق، لعدم حدوث أي تغيير في أسعار مادة المازوت.
وأكد المصدر، أن كثيراً من الشركات تجاوزت حدودها في المخالفات التي ترتكبها وحسب أهوائها، بحجة الظروف الراهنة وتأثيراتها على الشركات.

جيوسياسة

ليبيا

أغلقت ليبيا مجالها الجوي أمام حركة الطيران الدولية، إثر تصاعد حدة المواجهات العسكرية المسلحة في عموم البلاد. حيث تواصلت الاشتباكات باستخدام الأسلحة الثقيلة في العاصمة الليبية طرابلس والتي طالت محيط وزارة الداخلية بطريق المطار. وفيما تعاني البلاد ترد ياً صحياً كبيراً، قال الناطق باسم وزارة الصحة أن نقص أدوية الأورام وأمراض الكلى يرجع إلى عدم توفر السيولة المالية، وعدم اعتماد الميزانية العامة للدولة لهذا العام. إذ تؤدي الأزمة التي تمر بها البلاد في عدم وصول شحنات بعض الأدوية. فيما تعاني أغلب مصارف ليبيا نقصاً حاداً في السيولة المالية بسبب عدم تأمين حماية أمنية لنقل الأموال عبر الطرق الواصلة بين المحافظات.

■ ■ ■

اليمن

في تطور لافت، تمكنت جماعة «الحوثيين» اليمنية من الاقتراب أكثر من قلب العاصمة اليمنية صنعاء. حيث قام مقاتلو التنظيم بنصب خيام على كافة مداخل العاصمة، تمهيداً لاقتحامها الجمعة القادمة، تحت شعار إسقاط الحكومة. وبرزت مخاوف عدة من احتمالات عدم صمود الجيش اليمني، لا سيما بعد اقتحام وتقدم الجماعتين الأكثر قوة «القاعدة» و«الحوثيين» لعدة قرى ومدن يمنية.

■ ■ ■

تايلاند

وقع اختيار «الجمعية التشريعية الوطنية التايلاندية» على رئيس المجلس العسكري الحاكم في تايلاند، برايوث تشان أوتشا، كرئيس مؤقت للوزراء، ليصبح رئيس الوزراء الـ29 للبلاد. وكان الجيش التايلندي قد تولى السلطة في البلاد في 22 أيار الماضي عبر انقلاب جاء بعد ستة أشهر من الاحتجاجاتَ الشعبية التي نجحت في الإطاحة برئيسة الوزراء السابقة، ينغلوك شيناواترا، والتي لم تكن السلطة الملكية في بانكوك راضية عن أدائها الشعبوي، وسياستها في إدارة الحكومة التايلاندية.

■ ■ ■

أمريكا اللاتينية

أكد برنامج «الأمم المتحدة الإنمائي» أن إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي قد سجل أعلى مؤشر للتنمية البشرية مقارنة بالمناطق النامية الأخرى. حيث استطاعت «القارة المناهضة للإمبريالية» أن تسجل أكبر انخفاض في مستوى عدم المساواة في البلدان النامية. وفي السياق، سجل دخل الفرد في أمريكا اللاتينية نمواً بين عامي 2010 و2013 من 12،926 دولار إلى 13،767 دولار. كما انخفض معدل العمالة الهشة من 36% في عام 2010 إلى 31،5% في عام 2012. في حين شهدت نسبة العاملين الفقراء الذين يعيشون على أقل من 1،25 دولار يومياً انخفاضاً في صفوف القوى العاملة في الفترة ذاتها.

■ وكالات

«الكيان» يخرق الهدنة بالاغتيال..
المقاومة أكثر تحرراً !!

مع قيام الكيان الصهيوني بالانسحاب من مفاوضات الهدنة، وقيامه بانتهاز فرصة التهدئة واغتيال ثلاثة من كبار قادة المقاومة في كتائب «عز الدين القسام» هم «رائد العطار ومحمد أبو شمالة ومحمد برهوم»، واستهداف القائد العام لكتائب القسام «محمد الضيف» الذي نجا من الاغتيال فيما استشهدت زوجته وابنه، يكون الكيان قد نقل المعركة الدائرة منذ شهر تقريباً إلى إحداثيات أخرى.



■ معن خالد

ففي الوقت الذي دعا بيان لمجلس الأمن الدولي للعودة إلى مفاوضات التهدئة، كان نتنياهو يقول: «إن العملية العسكرية لن تتوقف»، كما أكد ليبرمان وزير خارجية العدو: «أن السياسة «الإسرائيلية» حيال غزة فشلت، ولم يبق أمام «إسرائيل» خيار آخر سوى دحر حركة حماس»، وفي هذه الأثناء تم استدعاء المزيد من قوات الاحتياط.

المفاجآت قادمة!

صعدت المقاومة ضد إجرام الكيان بشكل ملحوظ، فقصفت لأول مرة محطة غاز عائمة في البحر المتوسط تابعة له، وأعلنت عن حظر جوي للطيران فوق مطار «بن غوريون» الدولي داخل الأراضي المحتلة ما شلّ حركة الطيران فوق تل أبيب، كما دعت قيادات عسكرية للانسحاب من مفاوضات الهدنة.

لقد بات واضحاً أن هذه الإحداثيات ستجعل المعركة القائمة حالياً أشد وطأة، فعلى الصعيد العسكري ستسعى المقاومة إلى استنزاف العدو لمدة أطول، حيث أثبتت هذه الاستراتيجية قدرتها على إيلامه في جبهته الداخلية وتكبيده خسائر هامة، كما سيزداد حجم العمليات النوعية التي ستضرب عمق الأراضي المحتلة في محاولة من المقاومة تأكيد استراتيجيتها في مفاجأة العدو التي ميزت هذه الجولة من الصراع.

سياسة العدو المكشوفة!

لا يملك العدو في رده على المقاومة أكثر من الاغتيالات، فهو غير قادر على الاجتياح البري أو إيقاف الصواريخ أو استعادة جنديه المأسور بأيدي المقاومة. كما أنه غير قادر على تصفية المقاومة كما يدعي رغم اتباعه أسلوب الاغتيالات التي تعد تكتيكه الوحيد في إيجاد متنفس لحالة الفشل التي مني بها. حيث دأب الكيان تاريخياً على اغتيالات القادة، مستهدفاً إيقاف المقاومة، لكن التجربة المستمرة للمقاومة تؤكد أن اغتيال القادة ينبت من هم أشد وأصلب عوداً، وأن البنية الهرمية للمقاومة والتي لم تتوقف الاغتيالات ضدها يوماً ازدادت قوة وصلابة وتطوراً. ما يسعى له الكيان لا أكثر من إيجاد نصر من ورق لإسكات جبهته الداخلية التي كانت هشة في خضم المعركة، كما يتأمل من ذلك التأثير المعنوي والسياسي على طاولة مفاوضاته اللاحقة، وإن آلم المقاومة ذلك آنياً، إلا أن التجربة تثبت أنه سيزيدها قوة وجذرية.

العدو غير قادر على تصفية المقاومة كما يدعي رغم اتباعه أسلوب الاغتيالات التي تعد تكتيكه الوحيد في إيجاد متنفس لحالة الفشل التي مني بها

انهيار المفاوضات

من الواضح أيضاً أن مفاوضات التهدئة تعاني من هشاشة كبرى ولن تصمد أمام هذا التصعيد الصهيوني، وهي نسفت عملياً، ما يعني أن أي حديث عن مفاوضات لاحقة ستأتي وفق معايير دولية وإقليمية أكثر صرامة على الكيان المعتدي، بينما باتت شروط المقاومة أكثر تحرراً من الحسابات السابقة، بل باتت أقل طرف معني بها، وهو ما يجب أن يعيه الطرف المصري جيداً ففرصته بإدارة الملف الفلسطيني بكفاءة أعلى مازالت قائمة. كما أن حجم التدويل سيزداد طالما ظل الصراع مفتوحاً على كل الاحتمالات، إلا أن التدويل هذه المرة لن يتم على حساب مطالب الشعب الفلسطيني، فالمقاومة أثبتت أنها مقاتل شريف قوي أمام عدو نتن مأزوم، والمجتمع الدولي بات أكثر تحرراً من الهيمنة الأمريكية المتحالفة مع العدو والتي يتزعزع وضعها الدولي أكثر فأكثر.

بيان مشترك للأحزاب الشيوعية والعمالية اليونانية

أجري في أثينا تجمع ومسيرة تضامنية يوم 7/24 أعرب من خلالهما الحزب الشيوعي اليوناني والشبيبة الشيوعية اليونانية عن تضامنهما مع الشعب الفلسطيني، وعن استنكارهما الجرائم «الإسرائيلية» الجديدة المقترفة، التي تحظى بدعم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي.

هذا وكان التحرك المذكور قد نُظِّم من قبل منطقية الحزب الشيوعي اليوناني وشبيبته في أتيكي. وتصدَّر المسيرة الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي اليوناني، ذيميتريس كوتسوباس، مع وفد كبير للجنة الحزب المركزية، وثيوذوريس خيونيس، سكرتير المجلس المركزي لشبيبة الحزب مع وفد كبير من المجلس.

و كان كوتسوباس، قد التقى يوم الأربعاء 7/23 مع رئيس الجمهورية اليونانية حيث طرح مسألة إلغاء جميع الاتفاقات المبرمة بين الحكومة اليونانية و«إسرائيل»، حيث سجَّل تحديداً: «لا يمكننا أن نبقى غير مبالين تجاه الإبادة الجماعية الجديدة التي تمارسها دولة «إسرائيل» ضد الشعب الفلسطيني، حيث يذبح العُزَّل من أطفال ونساء وعمال وشباب يومياً. إنه من غير المسموح لأي منا أن يساوي بين الضحايا و الجلاد. إننا نؤمن بفورية وجوب إلغاء كل الاتفاقات مع «إسرائيل»، وخصوصاً العسكرية منها، وهو ما طرحناه على الحكومة اليونانية، وأيضاً بوجوب إلغاء الاتفاقات الاقتصادية والسياسية. كما ولا يعقل تقديم العون لدولة ولنظام يقوم بقتل الشعب الفلسطيني ويخلق مشاكل ومخاطر اشتعال حرب أشمل تتضمن محيط منطقة البحر الأبيض المتوسط».

وفي السياق نفسه، كانت قوى جبهة النضال العمالي «بامه» قد قامت بوقفة احتجاجية يوم الثلاثاء 7/29 أمام مكاتب شركة الطيران الصهيونية «العال» في مطار إلفثيريوس فينيزيلوس، كتعبير عن التنديد بالغارات الإجرامية المستمر شنُّها من قبل الجيش «الإسرائيلي» على الشعب الفلسطيني.

و جدير بالذكر هنا، هو استمرار التعبير المتعدد الأوجه لتضامن الحركة العمالية الشعبية مع الشعب الفلسطيني. وهو المتمظهر من قبل الاتحادات و النقابات العمالية. حيث نظمت «بامه» واتحادات عمال البناء والنسيج والصناعات الدوائية والطباعة والصحافة، تظاهرة يوم الخميس 7/31 تضمنت إلقاء كلمة من قبل ممثل الاتحاد العام لعمال فلسطين، وممثل الاتحادات العمالية بالإضافة لمباراة كرة القدم ستجرى بين فرق النقابات.

و تواصل النقابات بلا هوادة إرسال برقيات تضامنية مع الشعب الفلسطيني، للتعبير عن إدانة الهجوم الإجرامي الذي تشنه الحكومة «الإسرائيلية» وداعميها. حيث أصدر اتحاد الجمعيات الحرفية في أثينا وجمعية موظفي الصناعات الدوائية في لاريسا برقيات مماثلة. وذلك في حين يقوم الشيوعيون أعضاء المجالس الإقليمية والبلدية بطرح تبني قرارات لإدانة إجرام «إسرائيل» وللتضامن مع الشعب الفلسطيني.

العراق.. ولعبة ابليس!؟

سيادة الفوضى وخلط الأوراق، التشويش في اللوحة وغموض الرؤية لدى الكثيرين، تعتبر من سمات المراحل الانتقالية التي عادة ما تعج بالتناقضات، وتأتي الإثارة الإعلامية لتزيد من ضبابية المشهد .. على مسرح شرق المتوسط عموماً وفي العراق على وجه الخصوص تتشابك الأدوار، وتتداخل بحيث تبدو الأمور أحياناً كأنها لعبة إبليس، وكأنها أحجية...!



■ طلال حسين

كي ندرك تعقيدات المشهد بأبعاده المختلفة، ينبغي فهم دور اللاعب الأساسي، وماهية مشروعه، وأدواته، وإذا كانت واشنطن هي اللاعب رقم واحد في الساحة، لابما تمتلك من مصادر هيمنة ونفوذ تاريخية فقط بات من الواضح أنها تتهالك بالمعنى الاستراتيجي على خلفية الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الرأسمالي العالمي، بل من خلال تواطؤ بعض القوى الاقليمية من جهة، وعدم جذرية كل القوى التي تقف في الموقع النقيض للمشروع الامريكي من جهة اخرى، فإن فك الألغاز في لعبة واشنطن في العراق يتطلب قراءة تطورات المواقف الأمريكية.

صراع الثيران على الحلبة العراقية!

منذ الاحتلال الامريكي للعراق اعتمدت السياسة الامريكية مع النخب العراقية التي انضوت في العملية السياسية سياسة العصا والجزرة، فنجد مرة صعوداً لدور هذه «القومية»، ومرة صعوداً لدور هذه «الطائفة» ، ومرة أخرى «تمدد » طائفة أخرى، لتتغير المعادلة في اليوم التالي حيث تتراجع درجة تأثير ونفوذ طرف ما ويصعد دور الآخر، ويبقى الكل في حالة إنهاك وصراع، ويبقى الجميع بحاجة دائمة إلى راعي العملية السياسية العتيد، وبما لايسمح لأحد التفكير خارج معادلة الاحتواء الامريكي المركب لكل القوى في الساحة، وليبقى المشهد دائماً في حالة مد وجذر، طالما أن لكل رقم في المعادلة العراقية المصنعة أمريكياً فيتو قادراً على إعاقة أي تطور طبيعي في بلاد الرافدين، أما إذا تطلب الأمر فلدى واشنطن أدوات لتهييج كل ثيران العملية السياسية على الحلبة العراقية لاستمرار الدوامة، وإجهاض المحاولات الشعبية والقوى الوطنية العراقية أبسط قواعد التحليل السياسي في تقييم نشاط الجيش الامريكي ؟!!

آخر الثيران الهائجة في الحلبة على الساحة كان «داعش» الذي برر سلوك كل الطبقة السياسية الحاكمة بالاستعانة بواشنطن وصولاً إلى درجة الاستغاثة والاستجداء لمواجهة داعش «القوة التي لاترد» إلا بيد الجيش الامريكي ؟!!

الحقيقية بما فيها قواعد واسعة للنخب الحاكمة على تجاوز العملية السياسية خاصة «بريمر» والخروج من الحلقة المفرغة.

تهييج داعش

آخر الثيران الهائجة في الحلبة على الساحة كان «داعش» الذي برر سلوك كل الطبقة السياسية الحاكمة بالاستعانة بواشنطن وصولاً إلى درجة الاستغاثة والاستجداء، لمواجهة داعش «القوة التي لاترد» إلا بيد الجيش الامريكي ؟!! مع العلم إن كل الدلائل والوقائع والمؤشرات تقول إن جميع هذه التنظيمات التكفيرية كانت وما زالت أدوات أمريكية في بلدان المنطقة، وبغض النظر عن التقارير الاستخباراتية، التي أكدت على كون داعش أداة امريكية، اسرائيلية فإن أبسط قواعد التحليل السياسي في تقييم نشاط أية جهة ينطلق من سؤال بسيط مفاده، هذا التنظيم يخدم سياسة من؟ وبدون أي عناء يمكن ملاحظة دور داعش في إثارة الفوضى، ودوره في تعميق الفوالق الطائفية، و في محاولة تغيير البنية الذهنية والثقافية لشعوب المنطقة، أليس كل هذا الدور هو تنفيذ لهدف واشنطن المعلن باعادة صياغة خارطة المنطقة؟ السياسات الامريكية المعروفة ببراغماتيتها، ومرونتها بحيث تستطيع التكيف مع حالة التراجع الاستراتيجي المفروضة عليها قد تبدل في أي لحظة عملاءها والمتواطئين معها، فتبرز دور هذا وتعيد ذاك إلى الخطوط الخلفية، سواء أولئك الذين خرجوا علينا باسم اللبرلة والحداثة، أو الذين خرجوا من مستنقع التاريخ..المهم أن يبقى الجميع خادماً للاستراتيجية الامريكية، وتستمر لعبة إبليس، وتبقى خيوط اللعبة بيدها.

هل تبدأ أم المعارك في مصر؟

يبحث الرئيس السيسي عن تمويل كبير لمشروعات كبرى وإنجازات عملاقة، تحل أزمات الشعب المصري وتؤمن متطلبات حياته وتحمي الأمن القومي المصري، وتؤمن للقيادة السياسية الغطاء السياسي اللازم للشروع بتغير جذري في أسلوب وطريقة إدارة البلاد.



■ عماد بيضون

ما سبق يعني عملياً بوادر تغير في النظام المصري، أما الغطاء الذي يريده السيسي فهو على ما يبدو غطاء معركته القادمة مع قوى الفساد في الدولة والمجتمع، والصراع مع مشغلي هذه القوى من الأمريكان والصهاينة والغرب الاستعماري.

وتبدو عودة السيسي من موسكو والمباشرة بسن قانون استرجاع الأموال المنهوبة في عهد مبارك ومرسي، ترجمة مباشرة للانعطاف المطلوب، لأن أموال الخارج وخطط التقشف لا تكفي لسد الفراغ.

المشاريع المصرية وحل أزمة التمويل

حول قطاع الزراعة، أطلق الرئيس المصري خطته لاستصلاح حوالي 4 ملايين فدان. ما دفع بعض المحللين إلى توقع فشل المشروع نتيجة ضخامته، يقول الدكتور نادر نور الدين، الباحث الزراعي المصري أن توفير المياه لهذه الأراضي يحتاج إلى جهود مشتركة بين وزارتي الري والزراعة، وبناءً على ذلك توقع فشل مشروع السيسي لأن هذه الأراضي بحاجة لحفر آبار وتكلفة حفر الآبار فوق طاقة الحكومة التمويلية.

وفي قضية الإسكان، تحتاج مصر إلى مليون وحدة سكنية، وقد وقّع الجيش المصري العام الماضي مع شركة إمارتية للتمويل المشترك لهذا المشروع. ولكن تخوفات برزت بحكم أن هذه العقارات غير خاضعة لنظام البيع بطريقة الآجار والتمليك. بعد آخر قسط دفع بالجيش بالحديث عن بحثه عن تمويل أرخص لـ 32 ألف شقة سكنية لهذه المشروع، وتكلفة بناء عقارات تستطيع حل أزمة السكن بمصر قد تصل لـ 280 مليار دولار.

يبحث جهاز الدولة والجيش والمجتمع عن مخارج لأزمة التمويل، وعند البحث في التمويل الخليجي والعربي وحتى في الاستثمارات القادمة من الشرق فإنها لا تكفي، وحتى صندوق مصر أو التقشف برفع سعر المحروقات لا يكفي لسد العجز. وبحساب المعونة الخليجية من السعودية والإمارات والكويت «البالغة حدود 12 مليار دولار» في العام الماضي، فإنها صرفت على الموازنة الاستهلاكية وشراء كميات نفطية وغازية وقروض لتمويل مشتريات مصر من الدول السابقة، وأيضاً بشكل ودائع مهمتها لا تتجاوز الحفاظ على سعر صرف العملة المصرية، ومنها منع الانهيار لكن دون دعم إنتاجي حقيقي للجنيه.

أما الوفر الناتج عن رفع الدعم عن المحروقات وفرض بعض الضرائب التصاعدية فلن يجلب أكثر من 50 مليار جنيه، وصندوق «تحيا مصر» لم يجلب أكثر من 9 مليارات جنيه.

مشروع محور قناة السويس

في هذا الموضوع، لا يسمح قانون تمويل المشروع للاستثمار الأجنبي بالتمويل، لحساسية ملكية القناة وسيادة الدولة والشعب المصريين عليها، وأيضاً عمل المشرع على إصدار شهادات استثمار القناة غير القابلة للاسترداد.

ورغم فوائدها العالية، التي تصل إلى 12%، فقد وجد أنها أفضل من السندات حيث تسمح السندات للمضاربة والبيع، ويخشى أن تستولي شركات غربية على ملكية القناة. وهنا لا تكفي بشكل أكيد ويظل عجز الميزانية والحاجة للطاقة هذه السندات ولا رفع الدعم ولا كل الإجراءات السابقة لسد العجز. من هنا بالذات تتبين ضرورة استرداد أموال الفساد، أي تراكم عمل الشعب المصري بمنتجيه وفلاحيه الأربعين سنة الماضية.

من الذاكرة الثورية للشعوب

■ قاسيون

1929/8/15 انتفاضة البراق في فلسطين وقد قمعها البريطانيون بشدة.

1945/8/16 الإعلان رسمياً عن انتهاء الحرب العالمية الثانية.

1953/8/16 ثورة محمد مصدق في إيران.

2010/8/17 الجرافات الصهيونية تهدم منازل قرية العرقوب الفلسطينية بعد أن بناها أصحابها ثلاث مرات.

1881/8/18 انتفاضة عامة في تونس ضد الاستعمار الفرنسي.

1991/8/19 وزير الدفاع السوفييتي، غينادي ياناييف، يقود انقلاباً في محاولة لانقاذ الاتحاد السوفييتي.

1956/8/20 انعقاد مؤتمر «الصومام» في الجزائر الذي أعلن عن تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

1966/8/21 بدء الثورة الثقافية في الصين.

أردوغان رئيساً... وتركيا في خطر



بعد نجاح حزب «العدالة والتنمية» التركي في الحصول على كرسي الرئاسة التركية، تنفتح العديد من النقاشات حول المخاطر التي تواجهها تركيا على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، في غمرة التحديات التي تعصف بالمنطقة ككل.

■ فؤاد حمزة

تغييرات تركيا والمنطقة

بعد انتخابه رئيساً للجمهورية، تشير المعطيات في الداخل التركي إلى سعي رجب طيب أردوغان لتوسيع صلاحيات السلطة التنفيذية في البلاد، ولا سيما بعد سيطرة «العدالة والتنمية» على كامل هذه السلطة، في ظل إعلان أردوغان تعيين أحمد داوود أوغلو رئيساً للوزراء.

تثير سياسة أردوغان هذه موجة من الاعتراضات في الداخل التركي، حيث سيكون لاستئثار «العدالة والتنمية» بالسلطة انعكاس غير مرجو في البلاد. وسيؤدي تمكين الحزب الذي كان سباقاً في توريط تركيا بدوامات الصراع في المنطقة، من كافة مفاصل الدولة التركية إلى فتح الباب أمام معركة سياسية متصاعدة في تركيا، في ظل التهديدات السياسية والاقتصادية التي تتربص للدولة.

تتبنى أولى تلك التهديدات على التسهيلات التي تقدمها الحكومة التركية لتنظيم «داعش»، وهي المتورطة بعمليات تمويل عدد واسع من مقاتلي التنظيم التكفيري الحامل للمشروع الأمريكي في المنطقة، وهو مشروع تفتيت تلك الأخيرة والذي لا يستثني، بطبيعة الأحوال، الدولة التركية. من هنا تتبين خطورة سياسة الحزب على الدولة والشعب التركي، ولا سيما في ظل استمرار الولايات المتحدة الأمريكية بسياسة التفجيرات في المنطقة، وانخراط تركيا في أزمات اقتصادية مستعصية على الحل.

الديون مشنقة حول رقبة تركيا

رد العديد من الاختصاصيين والباحثين السياسيين سلوك الحكومة التركية السابقة على صعيد العلاقات الدولية والإقليمية إلى الضغوطات التي يواجهها الاقتصاد التركي من ديون مرتفعة وخسارات تلقتها تركيا على صعيد التجارة الخارجية.

وتشير الاحصاءات الاقتصادية، في هذا الصدد، إلى أنه سيكون على الحكومة التركية سداد مبلغ 280 مليار دولار أمريكي من إجمالي حجم الديون البالغ 480 مليار دولار تراكمت في عهد رئيس الوزراء، رجب طيب أردوغان. حيث ستضطر تركيا إلى سداد هذا الدين في فترة أقصاها نهاية العام الحالي.

تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن الاقتصاد التركي قد تلقى ضربات قوية نتيجة للتغيرات والانعطافات التي أبدتها الحكومة التركية على صعيد العلاقة مع دول المنطقة

الاستدانة سبيلاً لسداد الديون

في سعيها إلى الخروج المؤقت من أزمة وتكمن المشكلة في أن الحكومة غير قادرة اليوم على سداد هذا المبلغ، حيث يبلغ أقصى ما تستطيع سداده في المدى المنظور 153 مليار دولار، وهو ما يجعل البلاد أمام مأزق كبير على الصعيد الداخلي والدولي، فضلاً عن وصول العجز التجاري فيها إلى حدود الـ 55 مليار دولار أمريكي.

ويذكر أن حجم الديون على تركيا كان قد تجاوز الضعف خلال فترة حكم أردوغان. حيث بلغت نسبة الديون قبل وصول أردوغان إلى السلطة 230 مليار دولار، فيما تضاعفت النسبة لتصل إلى 480 مليار. هذا ما فتح الباب أمام معارضي حكومة «العدالة والتنمية» لتحميلها مسؤولية التردي الذي وصل إليه حال الاقتصاد التركي. وما يزيد من ذلك، هو استمرار الحكومة التركية بالانخراط في صراعات المنطقة، ما يضاعف، بحسب معارضي الحكومة، من حدة الأعباء الاقتصادية على الدولة والمجتمع.

وتشير الدراسات الاقتصادية إلى أن الاقتصاد التركي قد تلقى ضربات قوية، نتيجة للتغيرات والانعطافات التي أبدتها الحكومة التركية على صعيد العلاقة مع دول المنطقة، وهي ما ستدفع ثمنها على المدى المنظور.

وتشير الدراسات الاقتصادية إلى أن الاقتصاد التركي قد تلقى ضربات قوية نتيجة للتغيرات والانعطافات التي أبدتها الحكومة التركية على صعيد العلاقة مع دول المنطقة، وهي ما ستدفع ثمنها على المدى المنظور.

وتكمن المشكلة في أن الحكومة غير قادرة اليوم على سداد هذا المبلغ، حيث يبلغ أقصى ما تستطيع سداده في المدى المنظور 153 مليار دولار، وهو ما يجعل البلاد أمام مأزق كبير على الصعيد الداخلي والدولي، فضلاً عن وصول العجز التجاري فيها إلى حدود الـ 55 مليار دولار أمريكي.

ويذكر أن حجم الديون على تركيا كان قد تجاوز الضعف خلال فترة حكم أردوغان. حيث بلغت نسبة الديون قبل وصول أردوغان إلى السلطة 230 مليار دولار، فيما تضاعفت النسبة لتصل إلى 480 مليار. هذا ما فتح الباب أمام معارضي حكومة «العدالة والتنمية» لتحميلها مسؤولية التردي الذي وصل إليه حال الاقتصاد التركي. وما يزيد من ذلك، هو استمرار الحكومة التركية بالانخراط في صراعات المنطقة، ما يضاعف، بحسب معارضي الحكومة، من حدة الأعباء الاقتصادية على الدولة والمجتمع.

الديون الخارجية، تحاول الحكومة التركية استدانة المبلغ المترتب عليها دفعه من دول أخرى، وهو ما سيرتب على الاقتصاد أزمات جديدة ومتواترة، حيث أن اللجوء إلى «الحلول» الإسعافية من شأنه أن يزيد الطين بلة، ويفتح آفاق جديدة لإجبار الحكومة التركية على تقديم المزيد من الفوائد على الديون، والمزيد من التنازلات على صعيد العلاقات الخارجية، بما يؤدي إلى ارتدادها نحو الداخل عبر تفاقم الأزمة السياسية والاحتقان الشعبي إزاء النهج المتبع حكومياً في مستجدات المنطقة.

وتشير الدراسات الاقتصادية إلى أن الاقتصاد التركي قد تلقى ضربات قوية، نتيجة للتغيرات والانعطافات التي أبدتها الحكومة التركية على صعيد العلاقة مع دول المنطقة. إذ يشير رئيس مركز «توركسام» البحثي، جلال الدين يافوز، إلى أن الاقتصاد التركي قد فقد أهم أسواقه في الشرق الأوسط، ففي العراق فقدت تركيا 70% من حجم التبادل التجاري. عدا عن التأثيرات التي طالته نتيجة توتر العلاقات مع كلٍ من مصر وسورية.

«فيرغسون»: أنين المهمشين الصارخ في معقل الرأسمالية!

فجأة التقطت عدسات الكاميرا مئات المحتجين في مدينة «فيرغسون» التابعة لمقاطعة سانت لويس في ولاية ميزوري وسط الولايات المتحدة الأمريكية. التقطت الكاميرا قيام ضباط من الشرطة الأمريكية بقتل «كاجيمي باول» البالغ من العمر 25 عاماً، وذلك بعد عشرة أيام على الاحتجاجات التي ضربت المدينة إثر مقتل شاب «أسود» آخر يدعي «مايكل براون»، 18 عاماً، على يد شرطة الولاية أيضاً، فثار لأجله المئات من أبناء «لونه/طائفته». ومع أن هذه الحادثة ليست الأولى من نوعها إلا أن ردة فعل السلطات على هذه الاحتجاجات التي استدعت تدخل قوات الحرس الوطني أثار استهجاناً كبيراً.



■ مراد جادالله

لا ينكر أحد أن الدولة صاحبة الاقتصاد الأكبر في العالم تعاني أكبر أزماتها الاقتصادية منذ تاريخ إنشائها، وأن أزمتها الاقتصادية الداخلية هي أحد أكبر العوامل التي تقض مضجع ساستها طالما أن النموذج الرأسمالي التي تعد الولايات المتحدة مركزه الرئيسي دخل في أزمة حادة مستمرة ومتعمقة منذ عام 2008.

التردي الاقتصادي

منذ ذلك التاريخ ينبغي النظر للولايات المتحدة برؤية مختلفة، فالدولة التي لم تستعد التعافي الاقتصادي بعد، تتضح جملة من التناقضات الهيكلية الرهيبة، والتي يبرز على السطح منها قضية التفاوت الاجتماعي، حيث يملك 1% الأغنى ثروة تعادل جل ما يملكه الـ 90% الأفقر، كما أن 46 مليون شخص مازالوا يعيشون تحت خط الفقر ويحتاجون إلى مساعدات غذائية ونصف هؤلاء يعيشون في الضواحي الفقيرة كضاحية فيرغسون.

مدينة فيرغوسن مسرح الأحداث اليوم تجل صارخ لهذه التناقضات، فرغم أن ولايًة ميزوري التي تتبع لها المدينة من أغنى الولايات في أمريكا، إلا أن هذه الضاحية تعاني فقراً كبيراً مقارنة بباقي مدن وضواحي الولاية. ووفقاً للواشنطن بوست ارتفع معدل البطالة فيها من 5% عام 2000 إلى 13% أواخر عام 2010، كما تضاعف عدد الفقراء منذ عام 2000 حتى عام 2012 وبات ربع السكان تحت خط الفقر الاتحادي البالغ 24 ألف دولار للعائلة المكونة من 4 أشخاص. تركز الفقر أكثر في مدينة فيرغسون، وترافق هذا التركز مع تغير هائل في ديمغرافيتها، حيث بات 67% من سكانها من أصحاب «البشرة السوداء» مقابل 15% لـ«ذوي البشرة البيضاء» الذين شكلوا 85% من سكان المدينة عام 1985 مقابل 12% للسكان ذوي «البشرة السوداء» في حينه، وتشكل نسبة البطالة بين «السود» 47% بينما تبلغ 16% فقط بين «البيض».

«ديمقراطية»؟!

عرت الأحداث في فيرغسون الكثير من القضايا، ففجأة ظهر المجتمع الأكثر «حداثة» و«ديمقراطية»، قمة في العنصرية ليعبر عن أزمة ما في التعايش والمساواة بين الأعراق والإثنيات في الولايات المتحدة. كما أظهر نظام الولايات المتحدة «الديمقراطي» قمعاً فجاً للمظاهرات، فاعتقل 47 شخصاً منهم صحفيون، ناهيك عن أن مقتل شابين على أيدي ضباط الشرطة في الولاية والذي تكرر لعدة مرات سابقاً يعكس تقاليد عنصرية وقمعية في صلب المؤسسات الأمريكية.

لم يتورع النظام الأمريكي الذي اعتاد استخدام «القمع الذكي» إن صح التعبير، في استخدام القمع الدموي الذي تشهده جل البلدان الطرفية، ما يعني أن الروادع الأخلاقية والمبدئية ضد القمع غير موجودة في المركز «الديمقراطي» الأبرز، وما يعني أيضاً أن أسلوب «القمع الذكي» التقليدي بات عاجزاً أمام تطورات الأزمة الإجتماعية. والدليل على ذلك تصاعد الإنفاق الأمريكي على قطاع الشرطة والأمن الداخلي، حيث تضاعف إنفاق الولايات المتحدة على الشرطة منذ عام 1980 وحتى عام 2007 بمعدل 445%، بينما تضاعف الإنفاق على التعليم بمعدل 392% فقط للفترة نفسها. ورغم انخفاض عدد السكان إلا أن الولايات المتحدة تملك أكبر معدل سجن في العالم «0,743»% ولديها 25% من المسجونين في العالم بينما يبلغ عدد سكانها 5% من العالم فقط!!.

لقد عكست الأحداث وطريقة التعاطي معها حتى اللحظة تجلياً داخلياً لأزمة النظام السياسي الاقتصادي-الاجتماعي في الولايات المتحدة، وإن ظلت آنياً محدودة الانتشار إلا أنها أعطت مؤشراً هاماً على بعد جديد في أزمة المركز الإمبريالي الأهم وذلك بالتحول من الأزمة الاقتصادية إلى بداءات الأزمة الاجتماعية، فماذا بعد؟!.



العقوبات ضد روسيا وعزلة الغرب

أعلن الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، فرض عقوبات أكثر تشدداً ضد روسيا من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، متذرعاً بإسقاط الطائرة الماليزية م هـ 17.

■ بقلم: توني كارتالوتشي*
ترجمة: جيهان الذياب

يأتي ذلك بعد العقوبات السابقة التي فرضت قبل إسقاط الطائرة، والتي فشلت في حشد الدعم عبر أوروبا، تاركة التدابير السياسية والاقتصادية الأمريكية عاجزة. وفي أعقاب العقوبات الأمريكية، قلل النقاد والسياسيون واللوبيات في الشركات من رغبة أوروبا في استمرار الأعمال مع روسيا. مدعين أن العقوبات الاقتصادية من جهة أمريكا، وحدها، ستضر فقط الشركات الأمريكية، وتترك فراغاً يمكن أن تملأه الشركات الأوروبية بكل سرور.

«م هـ17» الدافع الملائم

غيرت «مصادفة» سقوط الطائرة الحسابات الجيوسياسية بشكل مفاجئ. واستخدم الرئيس باراك أوباما هذه المأساة، رغم اعترافه بأن التحقيقات ما تزال جارية، ليسوغ، ليس فقط، الضغط الذي مارسه على أوروبا ليفرض في النهاية عقوبات أشد ضد روسيا، بل يستخدمها كوسيلة أيضاً ليسوق القرار للعامة المستهدفين بالدعاية الإعلامية المضادة لروسيا، والتي لا أساس لها.

من الواضح أن حادثة الطائرة تم استغلالها، وخصوصاً أن التحقيقات مازالت قائمة ولم تعلن أي نتيجة أو حتى نتائج أولية للتحقيقات. والحقيقة الظاهرة، أن الغرب يفضح نفسه كانتهازي وقح يستغل مصائب البشر ليغذي طموحاته الجيوسياسية. ولكن أعمال واشنطن ولندن وبروكسل تثير أيضا شكوكاً جديةً حول دورها المحتمل في إسقاط الطائرة. وريثما تتوارد الأدلة فإن حافز الغرب لإسقاط الطائرة وإلقاء اللوم على روسيا ظهر جلياً.

ورغم ملاءمة مأساة الطائرة واستغلال الغرب لها كذريعة فإن هذه المحاولة الأخيرة لإطلاق العقوبات غير المجدية تشير إلى يأس متزايد لدى كل من واشنطن ولندن وبروكسل، وليس فقط في المبادرة المتجددة في أوكرانيا أو ضد روسيا ككل.

عقوبات غير نافعة

لم تنفع العقوبات مرات عديدة ضد أمم أصغر وأضعف اقتصادياً من روسيا، ولن تنفع ضد روسيا أيضاً. في الحقيقة، ستدفع هذه العقوبات موسكو، بدلاً عن ذلك، لتبني روابط أقوى في أماكن أخرى، بالإضافة إلى أنها ستصبح أقوى داخلياً. ولن تأتي هذه العقوبات بنتيجة لسنوات قادمة، حتى لو كان لها نتائج في الماضي. ففي البداية كانت أوروبا مترددة في اتخاذ عقوبات ضد موسكو، وذلك ليس بسبب أي تقارب لها مع موسكو، بل لأنها كانت ستعاني اقتصادياً من نتائج تنفيذها. وقد طمأن المفكرون الحاذقون الغربيون أن ألم العقوبات سيكون مشتركاً، هذا الألم الذي تسببه العقوبات على من وافق على تنفيذها.

استخدمت هذه المأساة سياسياً، بدون خجل، للي ذراع أوروبا ككل للموافقة على التدابير التي اتخذت، والتي من شأنها أن تبدأ على الفور بالتأثير على الأمم الأوروبية المعتمدة على العلاقات الاقتصادية طويلة الأمد مع روسيا والعلاقات التي لا يمكن استبدالها بسهولة.

وبالمثل، لم تذكر اليابان سوى رغبة لـ«التعاون مع «الشركاء السبعة» «G7» فأصدرت عقوبات جديدة ضد روسيا. وكون اليابان أيضاً دولة لا تستطيع أن تقدم توقعات محددة عن اقتصادها المتداعي.

صرحت وكالة «إيتار تاس» للأنباء في مقالة عنوانها: «اليابان تستعد لتنفيذ عقوبات جديدة ضد روسيا»: تستعد الحكومة اليابانية لتنفيذ عقوبات جديدة ضد روسيا، حيث قال سكرتير الخزانة العامة الياباني يوشيهايدي سوغا في مؤتمر صحفي: «نحن نحضر للقيام بإجراءات إضافية، تتضمن تجميد حسابات مصرفية. وننوي القيام بإجراءات مناسبة مع التأكيد على التعاون مع شركائنا في قمة السبعة «G7»».

وردت روسيا بالإشارة إلى عدم قدرة اليابان على وضع سياسة خارجية مستقلة من تلقاء نفسها، وبدلاً من متابعة مراسيم التدمير الذاتي التي تمليها عليها واشنطن. في الواقع، مايقوم به الغرب هو عزل نفسه عن العالم المتنامي ذي الأقطاب المتعددة ،الذي يرفض البقاء محايداً، لمصلحة نظام عالمي متراجع ذي قطب واحد يتمحور حول وولستريت ولندن.

وفي حين أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان تشكل اقتصادات هائلة، فإن التكنولوجيا والتطور في الأماكن الأخرى أدى لقيام اقتصادات ناشئة متنامية لديها القدرة على طمسها كلها. ففي الصين وحدها، كانت روسيا تتطلع للقيام بمخاطرة اقتصادية بتطوير علاقاتها مع الدولة المتنامية اقتصاديا.

ورغم محاولات عرقلة العلاقات الروسية الصينية المتنامية من خلال الإرهاب والعبث السياسي المدمر، فإن العقوبات ضد روسيا واستمرار عداء الغرب لـ«محور آسيا» سيؤديان فقط إلى دفع هاتين القوتين الناشئتين لتتقربا من بعضهما.

رغم أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان تشكل اقتصادات هائلة، لكن التكنولوجيا والتطور في الأماكن الأخرى أدى لقيام اقتصادات ناشئة متنامية لديها القدرة على طمسها كلها.

أسطورة التدمير الذاتي لأوكرانيا

إضافة إلى استخدام حادثة الطائرة الماليزية كذريعة لفرض عقوبات جديدة، ادعى أوباما أن من حق أوكرانيا تقرير مصيرها وبالتالي لا يمكن السكوت عن التدخل الروسي في أوكرانيا. وهذا يخالف حقيقة وواقع الصراع الحالي في أوكرانيا.

تم تثبيت النظام الحالي الذي يحتل كييف من قبل حلف شمال الأطلسي لخدمة مصالح الاتحاد الأوروبي، مع السناتور الأمريكي جون ماكين صاحب «المنح الوطنية لدعم الديمقراطية» التابع للمعهد الجمهوري الدولي «IRI»، اللذين مولا الجبهات المتعددة التي قادت ودعمت غوغاء «اليورومايديين» 2013–2014، والقيام حرفياً بتقديمهم خلال الاحتجاجات لدعم حزب «سفوبودا» النازي الجديد في كييف.

ما تعنيه الولايات المتحدة هنا: أنها لن تسمح بتدخل روسيا في خطط الناتو، وذلك بتخريب وإسقاط واستبدال الأنظمة السياسية على طول الحدود الروسية مع وكلاء الناتو العدوانيين .وهذا مشابه للسيناريو الذي حدث على طول الحدود الروسية، عندما قام نازيو أدولف هتلر بالمثل عندما شنوا حملة إقليمية لعدوان عسكري سري شامل مستهدفا موسكو بذاتها.

التسرع في الحرب؟؟!

تزداد الاستفزازات ضد روسيا كما يتوجه الخطاب لمحاولة تسويق نوع من مواجهة أكبر بين الناتو وروسيا . ولسوء حظ الغرب، العقوبات «بالصدفة» هي مصائب هائلة ومروعة، وقد وضعت ليتم الاستفادة منها.ولكن الغرب لا يستطيع حتى أن يحاول توجيه مواطنيه المحترمين لدعم مواجهة عسكرية مع روسيا المسلحة نووياً، فقط، تبدو العقوبات سيئة أو أسوأ أو الأكثر سوءاً بين الخيارات المتاحة.

يخشى المحللون أن تنامي اليأس من قبل الغرب، الذي لا يستطيع أن يتقدم للأمام ولا أن يتراجع، سيجعله يلجأ إلى استخدام تكتيكات يائسة ومدمرة باضطراد «على نحو متزايد» لكي يغير المد الأوكراني وضد روسيا والنظام المتنامي متعدد الأقطاب الذي تقدمه. ولكن، بعد فشل العقوبات وما يبدو أنه هجوم مزيف تماماً، ما الذي بقي غير الحرب؟

على كل حال، تعتبر الحرب احتمالاً غير مقبول بالنسبة للغرب، ذلك أن المتوقع بشكل أكبر هو أن هذا الرأي ليس مرجحاً أن يكون مطروحاً على الطاولة، وهو احتمال يمكن أن ينجح في البداية، ولكنه سيأتي بنتائج عكسية في النهاية، تماماً كما حدث في غزو هتلر للاتحاد السوفييتي خلال الحرب العالمية الثانية.

ولكن لولا المال والدماء التي أريقت لتنفيذ المصالح الخاصة في هذه المواجهة مع روسيا، فما الذي يخسره الغرب بالمحاولة؟ ستكمل روسيا التصرف بذكاء وصبر وفطنة لتدع الغرب ذا النوايا المريضة يدمر نفسه بنفسه. ولا يهم كم سيبدو الغرب ضعيفاً أو يائساً في كليته خلال ما يبدو أنه تدهور لا رجعة فيه، والخطأ الوحيد الذي يمكن حدوثه هو الاستخفاف بما يمكن أن تقوم به كل من واشنطن ولندن وبروكسل في خضم موتهم «نهايتهم». من مسارح الحدود الخارجية المتاخمة لروسيا إلى المصالح عبر الشرق الأوسط وشمال افريقية، ومن ضمنها سورية، يتطلب ذلك اليقظة التامة للحماية من الحقد الانتقامي لنظام عالمي بالٍ وبائد ومتهالك.

■ *توني كارتالوتشي: باحث وكاتب جيوسياسي في مجلة «نيو استرن اوتلوك».

وجدتها

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org



مع من تتناقض الطبيعة؟

يوماً بعد يوم يجد العلماء أنفسهم يقفون من حيث لا يـدرون مع الطبيعة وضد الرأسمالية.

يقف العديد منهم هذا الموقف ليس من خلفية سياسية بحتة ومواقف أيديولوجية مسبقة لكن واقع الحال يفرض نفسه، ويضطرون يوماً بعد يوم إلى الاعتراف بأن معظم مشاكل البشرية والطبيعة يمكن حلها من خلال إزالة الآثار السلبية الناجمة عن وجـود الرأسمالية، وهذا ممكن بالطبع في حال زوال الرأسمالية ذاتها.

فقد لاحظ العلماء على سبيل المثال أن أكثر المناطق عرضة لأخطار على التنوع الحيوي كانقراض الأنواع هي نفسها تلك المناطق التي يعيش فيها أفقر البشر وأقربهم إلى حافة المجاعة، وأن الحل الوحيد لمشكلة التنوع الحيوي والانقراض هي في تغيير الظروف المادية والصحية والمعيشية البائسة لهؤلاء الناس.

وأن أمـراض القـلب والأوعـية والجـلطات القـلبية والدماغية ترتبط ارتبـاطاً وثيـقاً بنسب البطالة في الأحياء شديدة الفقر من المدن الكبرى، فلا يمكنهم بأي شكل تجاهل ارتباط عدم العدالة الاجتماعية، بـالأمراض وتدهور الصحة العام.

إن العلماء من كافة الاختصاصات من علـماء البيئة والتـطور إلى الاقتصاد الزراعي، يصطفون من جديد في موقف مدين لممارسات الرأسمـالية المسيئة للإنسان والطبيعة، حيث يعيش حوالي ستة مليارات وستة ملايين إنسان بأقل من دولاريـن يومياً وأكثر من مليار في «فقر مدقع» معرف بدولار واحد يومياً أو أقل «حسب تعبير أحد أقطاب النظام الرأسمالي أي البنك الدولي»، ويسكن أكثر من ستين بالمئة من أفقر هؤلاء الناس في بيئات هشة وحساسة، – تشكل أعلى أولويات صون التنوع الحيوي– ويعتمد هؤلاء جميعاً في حياتهم على الموارد الطبيعية للبقاء. ومع احتمال وصول عدد سكان الأرض إلى تسعة مليارات في العام 2050 يعيش 95% منهم في البلدان النامية، يضطر العلماء أكثر فأكثر إلى الربط بين فقدان العدالة الاجتماعية وتدهور صحة النظام البيئي وتدهور صحة البشر عموماً، ويصبح التغاضي عن ذلك نوعاً من العمى القسري.



«الإيبولا».. صفقة العمر..

هرعت الممرضات إلى غرفة العناية المشددة، كان الأطباء قد تجمعوا هناك منذ بعض الوقت وتحلق الجميع حول الغرفة الزجاجية العازلة في المنتصف، بدأت المرأة في الداخل بالاختلاج كما لو أنها تعاني من نوبات صرع شديدة، بدأت الأجهزة المتصلة بها بإطلاق العديد من الأصوات التحذيرية وسط ذهول جميع الحاضرين، يبدو أن جسدها لم يعد قادراً على الاحتمال أكثر من ذلك، كان مشهد الدماء التي بدأت بالتدفق من كل فتحة من جسمها مرعباً وغير قابل للتصديق، أطرق الطبيب المسؤول رأسه وهو يشاهد الحياة تنساب من جسد هذه المريضة خلال دقائق، وأدرك بأنها لم تملك للحظة أي أمل بالشفاء، فقد علمته خبرته الطويلة مع فيروس «الإيبولا» القاتل بأن فرص النجاة ضعيفة للغاية، وها هي الصفرة المستمرة الطويلة لجهاز الإنعاش تعلن صحة توقعاته.

■ سمير حنا

يبدو أن الأمر أصبح اعتيادياً، فهذا الفيروس الشيطاني يسرق الأضواء كل بضع سنين، عندها تبدأ حالات الإصابة به بالتكاثر إلى حد لا يستطيع الإعلام العالمي تجاهله، تبدأ القصة من أحد الأماكن النائية في العالم، أو في الأماكن الأكثر اكتظاظا بالسكان، ليتحول الفيروس هذا إلى وباء عالمي تستنفر من أجله وكالات الإغاثة الدولية ومنظمات الصحة العالمية وتبدأ الحملات لمكافحته وإيقاف انتشاره، و «الإيبولا» اليوم هو بطل تلك المشاهد، بعد أن تم تسجيل الكثير من الحالات الموثقة للإصابة في العديد من بلدان العالم، وبعيداً عن أماكن تفشيه المعتادة، القارة السوداء.

«زبائن» مثاليون لتسويق المنتجات

هناك الكثير حول هذا الوباء العالمي الذي يهدد البشر اليوم، وتفرد الكثير من الصفحات لمناقشة أعراضه وسبل الوقاية منه، لكن القليل يقال عن الأسلوب الذي تتبعه شركات الدواء العالمية في التعامل مع هذا المرض، فهي ترى اليوم في جموع المرضى حول العالم «زبائن» مثاليين لتسويق منتجاتها وتعلن بأن الأمر لم يتعلق يوماً بشفائهم، وبالأخص إن استهدف الوباء «إنسان العالم الثالث»، إنهم لا يستطيعون شراء قوت يومهم ولا داعي حتى لإنفاق بعض المال لمساعدتهم، ومن ناحية أخرى، لا بأس من أن تخرج الأمور عن السيطرة قليلاً، سيدفع الرعب السكان الموفورين لشراء اللقاحات والمعدات الطبية اللازمة للوقاية من هذا الكابوس «الأسود»، فإصابة أو اثنتان في أمريكا أو أوروبا جديرة بدفع الجميع إلى النزول إلى الصيدليات خائفين، سيشترون اللقاح مهما كان سعره، وستبدأ الأسهم بالارتفاع والأربـاح بالتكدس، إنها صفقة العمر!

الإفلاس الأخلاقي

أثار الامر اهتمام الكثيرين من العاملين في القطاع الصحي حول العالم، ويبدو بأن لعبة الربح تلك قد أصبحت مفضوحة اليوم، حيث صرح «انتوني فاوتشي»، رئيس المعهد الوطني الامريكي للأمراض المعدية، بان لقاح «الإيبـولا» سيصبح متوافرا في الأسواق في القريب العاجل، لكنه أضاف : «لقد كنا نعمل على لقاح خاص بهذا الوباء منذ أكثر من عشر سنين، ووصلنا إلى نتائج ممتازة، لكننا لم نجد أي شركة تشتري منا لقاحنا في ذلك الوقت، لم يكن الأمر مجديا من الناحية التجارية»، هي الكلمات التي أثارت استياء «جون أشتون»، عميد كلية الصحة العامة البريطانية الذي أرسل مقالا تخصصيا لصحيفة «الانتيبندنت» الأسبوع الماضي يحمل الكثير من الغضب: «إن امتناع الشركات الدوائية الكبرى عن تصنيع مثل تلك اللقاحات هو فضيحة كبرى، كما أن أعذارهم المتعلقة بالجدوى التجارية لمثل تلك العقاقير وقحة للغاية»، وخلص بكلمات واضحة : «إنه الإفلاس الأخلاقي للرأسمالية العالمية في ظل غياب أي رادع إنساني أو اجتماعي».

تعمل شركات الدواء الأمريكية على تخفيض نسب إنتاجها من اللقاحات على حساب العلاجات الآنية والمؤقتة للكثير من الأمراض

العلاج لا الوقاية

الحالة الصحية في الولايات المتحدة الأمريكية هي خير مثال على ذلك، حيث تعمل شركات الدواء على تخفيض نسب إنتاجها من اللقاحات على حساب العلاجات الآنية والمؤقتة للكثير من الأمراض، فهي لا تبتغي التخلص من أي من تلك الأمراض من المرة الأولى، لا بد من أن تدفع المريض إلى مراجعة المشافي والعيادات والصيدليات مرات ومرات، كما أثبتت الكثير من البحوث العلمية المستقلة بان الكثير من الأمراض المعروفة قابلة للزوال عن طريق جرعات خاصة تعطى للأطفال في سن مبكرة، كما هي الحال مع مرض السكري مثلا، حيث تود تلك الشركات الجشعة دفع المريض إلى شراء حقن الأنسولين طوال حياته بدلاً من تمويل الأبحاث اللازمة لتطوير علاج وقائي يؤخذ لعدد محدود من المرات، إلى أن تفاقم الأمر إلى حد دفع الحكومة الأمريكية نفسها إلى فرض عقوبات مالية على شركات الدواء الخاصة لدفعها إلى إنتاج المزيد من اللقاحات بعد أن انخفضت نسبة لقاحات الأطفال المدرسية في العام 2003 إلى أقل من عشرة بالمائة!

خمسون رجلاً أبيض

للعنصرية مكان أيضا في هذه الكارثة الإنسانية، فمع تفشي الوباء بشكل مطرد في أفريقيا انتشرت أخبار عن قيام شركة كندية بتصنيع لقاح خاص بذلك المرض لعلاج طبيب ألماني «أبيض» حينما تفشى الوباء في العام 2009، لقد استطاعت الشركة الحصول على لقاح قابل للاستخدام خلال أيام، لكنها اليوم تماطل في تزويد الحكومات الافريقية باللقاحات والعلاجات اللازمة، وتعمل على تسليط الأضواء على «الكارثة الإنسانية» هناك من خلال شاشات التلفزة لتثير الرعب في نفوس «زبائنها المحليين»، كما أن تلك الفاجعة قد دفعت بعض من المواقع الالكترونية الصادقة لتناول تلك السياسات البربرية بالنقد والتشهير، كان أذكاها قيام أحد المواقع الإخبارية الأمريكية بعرض الإعلان الساخر هذا : «إعلان هام : نحتاج إلى خمسين رجل أبيض إضافي فقط ليصبح لقاح الإيبولا متوفراً في الأسواق.. القليل من الصبر! »

ماذا تفعل الميكروبات في أجسام البشر؟



يستضيف جسم البشر البالغين الأصحاء عشرات أضعاف الخلايا الميكروبية بالمقارنة مع عدد الخلايا البشرية، بما في ذلك البكتيريا والبدائيات والفيروسات والميكروبات حقيقية النواة الموجودة على كل سطح الجسم تقريبا ويسمى مجموعها الميكروبيوم. إن الجينوم الكبير الموجود بشكل جماعي في هذه المجتمعات الميكروبية يعتبر جينوماً قزماً بالنسبة للجينوم البشري في حجمه، وفي تأثيراته على التطور الاعتيادي والنظام الغذائي والسمنة، والمناعة، والمرض وهذا كله قيد الدراسة بشكل حثيث.

■ سلمى السعيد

تم تأسيس مشروع ميكروبيوم الإنسان «HMP» لتوفير قاعدة أساسية شاملة للتنوع الجرثومي في ثمانية عشر موقعاً مختلفاً في جسم الإنسان. وهذا يشمل الجينوم المرجعي المرتبط بالعزلات الميكروبية للمضيف، ومنها الرنا الريبوسومي 16S الذي يعتبر علاماً جينياً يسلسل آلاف الميكروبيومات الصحية، و3,5 تيرابايت من التتاليات الجينومية الضخمة والتجمعات، وإعادة البناء الاستقلابي، وفهرس لأكثر من خمسة ملايين من لجينات الميكروبية. مصادر البيانات المنضمة هذه ناتجة عن تطوير الأدوات الحاسوبية لتحليل الميكروبيوم ، والبحث عن الآثار الأخلاقية والقانونية والاجتماعية لتطور الجراثيم والتكنولوجيا للبحث في هذه المجتمعات الميكروبية، ومجموعة من المشاريع التي تركز على مظاهر الميكروبيوم المرضية.

تنوع غير مبرر

كشفت دراسات ميكروبيوم الإنسان أنه حتى في الأفراد الأصحاء تختلف الميكروبات بشكل ملحوظ في الموائل التي تحتلها مثل القناة الهضمية والجلد والمهبل. لا يزال الكثير من هذا التنوع غير مبرر، على الرغم من أن النظام الغذائي، والبيئة، وعلم وراثة المضيف والتعرض المبكر للميكروبات كلها لها علاقة. وفقا لذلك، ولتحديد خصائص البيئة الطبيعية للمجتمعات الميكروبية المصاحبة للإنسان، فقد حلل مشروع ميكروبيوم الإنسان أكبر مجموعة متميزة من الموائل ذات الصلة سريريا في الجسم حتى الآن. وجدنا أن التنوع والوفرة في الميكروبات تميز كل فرد وتختلف على نطاق واسع حتى بين الأصحاء، مع تخصص شديد داخل وبين الأفراد على حد سواء. ضم المشروع ما يقدر ب 81–99% من أجناس وفصائل وانزيمات وتكوينات الميكروبيوم في المجتمع الغربي الصحي. كانت الحمولة الجينية من المسارات الاستقلابية مستقرة بين الأفراد على الرغم من الاختلاف في بنية المجتمع، وأثبتت الخلفية العرقية أنها واحدة من أقوى الصفات التي تجمع كل من مسارات الميكروبات مع التعرف السريري. وبالتالي فهذه النتائج ترسم مجموعة من التشكيلات الهيكلية والوظيفية الطبيعية في المجتمعات الميكروبية للجماعات ذات الصحة الجيدة، مما يمكن من التوصيف المستقبلي لعلم الأوبئة والبيئة والتطبيقات اللاحقة للميكروبيوم البشري.

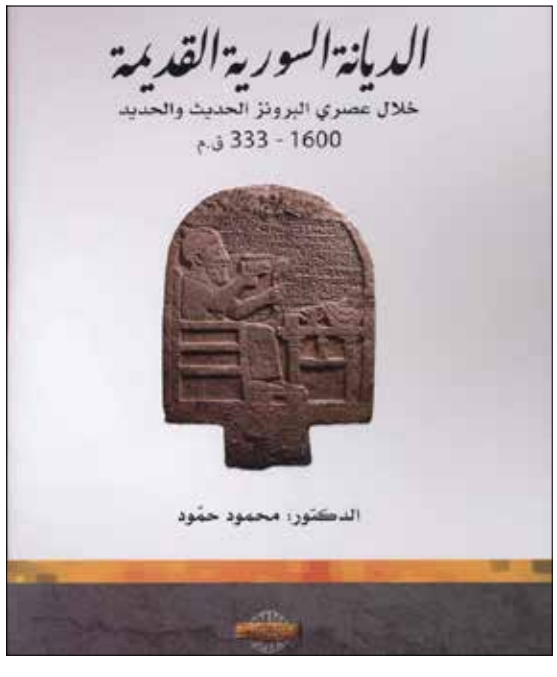
الديانة السورية القديمة

صدر عن الهيئة العامة السورية للكتاب حديثاً كتاب بعنوان «الديانة السورية القديمة» للكاتب الدكتور محمود حمّود يتحدث في عن مفهوم الدين لدى السوريين القدماء خلال عصري البرونز الحديث والحديد 1600– 333 ق0م

فيقول: يدور مفهوم الدين على الاعتقاد بوجود كائنات قوية، لها قدرة فوق بشرية، وفوق طبيعية، يدركها البشر، ويتوجب عليهم إقامة علاقات معها، لينالوا السرور والرضا الكفيلين بملء جزء من المساحة الروحية الخاوية لديهم، وخلق حالة إيمانية تمنحهم الطمأنينة، وتشعرهم بنوع من التوازن النفسي المشهود. وقد تبلور هذا الفهم خلال مراحل التاريخ المتعاقبة، على شكل أنواع مختلفة من العقائد، والعبادات، ومفاهيم، ومنظومات السلوك والقيم والأخلاق، ومؤسسات قامت على حسن تنفيذ الضوابط الدينية الموضوعة.

تناول الباحثون منذ عشرات السنين مسألة الديانة في سورية خلال العصور القديمة، وذلك على ضوء الدراسات التي جرت في مواقع أثرية مهمة؛ مثل ماري وإبلا وأوغاريت وغيرها. وكان للاكتشافات المتمثلة بالمعابد في تلك الممالك أهمية كبيرة في إيضاح جوانب عديدة من المفاهيم المتعلقة بالديانة ولاسيما بعد اكتشاف الآلاف من المنحوتات والرسومات والرموز والنصوص التاريخية التي ساعدت في فهم المعتقدات السائدة خلال الفترات المختلفة من عصور البرونز والحديد.

وهذا الكتاب يتناول جوانب مهمة من الحياة الدينية القديمة في سورية، وذلك بما تتضمنه من عقائد وطقوس وشعائر، كان قد مارسها المجتمع السوري خلال تلك العصور؛ أي في الفترة الممتدة بين منتصف الألف الثاني حتى دخول الاسكندر المقدوني لسورية



في القرن الرابع قبل الميلاد. وقد جاء البحث في خمسة أبواب حملت عناوين رئيسة، دلت على أننا أمام عمل متماسك ومتكامل. فتناول الباب الأول الآلهة، والثاني المعابد، والثالث الطقوس الدينية، ثم تناول موضوع الموت وتقديس الأسلاف في الباب الرابع، وفي الباب الخامس والأخير تحدث عن التفاعل الديني بين سورية وجوارها.

أخبار العلم

عوالق وبكتريا مائية على المحطة الفضائية الدولية

عثر على الحمض النووي لعوالق و بكتريا مائية على السطح الخارجي للمحطة الفضائية الدولية.. من اين جاءت وكيف وصلت الى المحطة.

يحاول العلماء حاليا معرفة مصدر هذه العوالق والبكتريا وكيفية وصولها إلى السطح الخارجي للمحطة الفضائية الدولية. ويقول مصدر في معهد المشاكل الطبية الحيوية التابع لأكاديمية العلوم الروسية، إنه اكتشف وجود هذه الكائنات في السنة الماضية، عندما خرج رواد الفضاء من المحطة لأخذ عينات حيوية من السطح الخارجي لزجاج كوة المحطة باستخدام حشوات خاصة.

اكتشف علماء الميكروبيولوجيا عند تحليل العينات على الأرض وجود الحمض النووي للعوالق والبكتريا المائية فيها. من أين ظهرت في الفضاء. ليس بالإمكان إعطاء إجابة قطعية على هذا السؤال حاليا.

من المحتمل جدا، أنها صعدت إلى الفضاء مع الأجهزة الفضائية. طبعا في هذه الحالة ليس مهما عدم وجود مصادر مائية في محيط مطار بايكونور الفضائي، لأن هذه البكتريا المائية يحتمل سقوطها مع المطر، في أثناء نقل الأجهزة الفضائية أو قبل إطلاق الصاروخ. ومع كل هذه التفسيرات والاحتمالات، إلا أن المسألة أثارت اهتمام العلماء بصورة جدية.

لذلك عند خروج رائدي الفضاء الروسيين ألكسندر سكفورتسوف وأوليغ ارتيوموف إلى الفضاء الخارجي يوم 18 من الشهر الجاري، لتنفيذ مهام معينة، طلب منهما أخذ عينات حيوية من السطح الخارجي لكوات المحطة الفضائية مرة ثانية، حيث ستخضع لتحليل شامل ودراسة مفصلة بعد وصولها إلى الأرض.

■ ■ ■



أعمق معمل لتجارب «المادة المعتمة»

بدأت الصين توسيع أعمق معمل في العالم تحت الأرض في مقاطعة سيتشوان بجنوب غرب الصين، حيث يجري العلماء تجارب على «المادة المعتمة» الغامضة.

وأطلقت جامعة تسينغهوا وشركة يالونج ريفر لتطوير الطاقة الكهرومائية بناء المرحلة الثانية من معمل جينبينغ تحت الأرض، الذي يمتد على عمق 2400 متر تحت سطح محطة جينبينغ للطاقة الكهرومائية، حسبما ذكرت الجامعة وستعمل هذه المرحلة، المقرر الانتهاء منها بحلول نهاية 2015، على زيادة مساحة المعمل إلى 120 ألف متر مكعب، ما يسمح باجراء المزيد من التجارب في وقت واحد، حسبما قالت الجامعة. ويقدم معمل جينبينغ، الذي افتتح في ديسمبر 2010، مساحة نظيفة للعلماء لتعقب المادة غير المرئية المعروفة بالمادة المعتمة.

ويقول باحثون إن العمق الشديد يساعد في حجب معظم الأشعة الكونية التي تفسد رؤيتها. وكان قد تم نشر نتائج مشروع أطلق عليه تجربة الصين للمادة المعتمة في دورية «فيزيكس ريفيو دي» العلمية في 2013. ولا يزال العلماء يبحثون عن دليل لإثبات وجود المادة المعتمة الافتراضية، التي تمثل أكثر من ربع توازن الكتلة–الطاقة فى العالم، ولكن لم يرصد العلماء هذه المادة مباشرة.

■ وكالات

روبن وليامز.. الوجه الآخر للكوميديا

حينما شاع خبر انتحار الممثل الأمريكي «روبن وليامز»، علّقت إحدى المهتمات بفن السينما: »هل كان انتحار وليمز بمثابة إعلان خيبته بالقوى السياسية التي دافع عنها طوال حياته؟ هل كان بمثابة اعتذار؟!«. لم يكن في قولها نوع من الاستشفاء بنهاية مأساوية لممثل اشتهر بأدواره الكوميدية. بل كلام يعكس تناقضات أحستها شرائح واسعة من الجماهير التي لم تقبل يوماً عبارة »الفن لأجل الفن«. ولم تستطع الفصل بين الاعتراف الموضوعي بموهبة روبنز وبين مواقفه الداعمة لإسرائيل والمروجة للأيديولوجيا الأمريكية، والتي تحولت إلى حاجز نفسي ووطني، حال دون الاستمتاع بفنه.

■ نورأبوفراج

وبالرغم من أن روبن اشتهر بأدائه أدواراً كوميدية كما في فيلم «السيدة دوبتفاير» الذي يجسد فيه دور أب يتقمص دور مربية أطفال كي يمضي مع أطفاله المزيد من الوقت بعد طلاقه من زوجته. إلا أن الأهم بالنسبة لنا هنا –حين استرجاع بعض المحطات في مسيرته الفنية– التأكيد أن روبن نفسه لم يفصل بين فنه وآرائه السياسية، بل وظف موهبته كي يقدم رسائل سياسية مغلفة بالضحك والنكات.

إذ جسد مثلاً عام «1984» دور عازف «ساكسيفون» روسي ينطلق ضمن السيرك الذي يعمل معه في جولة إلى أمريكا. هناك يقرر الهرب والبقاء في أمريكا بوصفه مهاجراً. الفيلم مثال عن بروباغندا الحرب الباردة بأفقع صورها. حينما يتم تجسيد أمريكا باعتبارها بلد متنوع وملون وحر، مقابل الاتحاد السوفيتي البارد والمنغلق. في إحدى اللقطات يقف أعضاء السيرك في سوبر ماركت مذهولين أمام لفافات المناديل الورقية. ويقارنونها بذكريات الوقوف ساعات طويلة في الطابور للحصول على أبسط المنتجات في بلادهم.

وفي فيلم «صباح الخير فيتنام» يلعب روبن دور مقدم برامج إذاعي في إذاعة تابعة للقوات العسكرية الأمريكية، يحاول أن يرفع من عزيمة الجنود في فيتنام بأسلوب فكاهي خارج عن المألوف، يدمج الأخبار الجادة بموسيقا «الروك أند رول»، إلا أن محاولاته تقديم نمط إذاعي مختلف تقابل بالرفض من قبل بعض المسؤولين الأمريكيين الذين يحاولون استبداله حينما يقرر كشف حقيقة ما يجري في الحرب بعيداً عن الرواية الرسمية. يجاهد المذيع لاستعادة وظيفته متسلحاً بشعبيته، في ترميز للديمقراطية الأمريكية، ودور الإعلام الأمريكي المستقل والحر.

كعادتها، لم تقف وسائل الإعلام العربية التي تتبع سياسة «القص واللصق» عن الإعلام الأمريكي، كثيراً عند هذه الأدوار ودلالاتها، واختارت استذكار أفلام أكثر خفة وإضحاكاً. تظهر روبن بوصفه ممثلاً مضحكاً وفقط.

وفيما يتعلق بالإعلام الغربي، كان انتحار روبن الفجائي فرصة لإظهار الجوانب الأهم في حياة الممثل الستيني، أو الجوانب التي ترى وسائل الإعلام بأنها الأكثر أهمية، في البداية شغل الجميع بحل أحجية: »كيف يمكن لممثل كوميدي شهير وغني أن يكون تعيساً «، ونشرت الصحف الكبرى مثل الإندبندنت والتايم مقالات مطولة حول مرض الاكتئاب وأسبابه وأعراضه، وبثت بعض القنوات مقاطع مصورة أثناء زيارة روبنز لبعض القواعد العسكرية الأمريكية في الكويت، باعتباره ممثلاً ملتزماً بقضايا بلاده. لكن المفارقة المثيرة للسخرية أن تباكي وسائل الإعلام على خبر انتحار روبن الذي وصفته بـ«الصادم» و«المروع» لم يمنعها من تسريب صور تدّعي بأنها تظهر جثة الممثل النجم متجاهلة احترام الخصوصية وقدسية الموت التي لطالما تغنت بها.



حبيب «إسرائيل» المدلل

وفيما يخص علاقة الحب التي جمعت روبنز بـ«إسرائيل»، والتي تكشفت بعض ملامحها بموته، تحدثت جريدة «هآرتس» عن «اليهودية المزعومة» لوليامز والتي اتضحت معالمها منذ عام 1978. بسبب «كل الأدوار اليهودية التي أداها، واليهود الذين عمل معهم والنكات اليهودية التي أطلقها». هذا نقل موقع «أخبار إسرائيل العاجلة» عن وليمز وصفه لنفسه بـ«اليهودي الفخري»، حينما جسد في أدواره شخصية عجوز يهودية تقليدية أو حاخام في نيويورك. ونشر الموقع صوراً حديثة لوليامز وهو يرتدي الكبة اليهودية. مذكراً جمهوره بأن الأخير كان من بين أهم المشاهير الداعمين للكيان الصهيوني، وأنه ظهر عام 2008 على شاشة ضخمة في ساحة «تايم سكوير» كي يحيي «دولة إسرائيل» في عيدها الـ 60.

يطالب الإعلام العالمي والعربي من المشاهد الفصل بين الفن والسياسة، بالرغم من أن روبن وليامز ذاته لم يقدم على فصل مماثل. ليجسد بفنه ارتباط هوليوود برأس المال اليهودي. قد تبدو محاولة الربط بين انتحاره ومواقفه السياسية التي تم الإشارة إليها في البداية »شطحة «على قدر من المبالغة، أو رغبة دفينة بأن يقدم روبن اعتذاراً مبطناً عن مواقفه قبل أن يغادر هذا العالم. إلا أن المؤكد أن انتحار الممثل الستيني، الشهير والغني، وحيداً في منزله، بالرغم من تراجيديته يقدم مؤشراً على درجة الاغتراب والخوف والوحدة التي تعيشها النخب الأمريكية، حتى تلك التي بدت الأكثر سعادةً ومرحاً.

عودك رنّان

عندما نستمع إلى أوتار عود ترن بين أنامل العازف المجيد نزيه أبو الريش، فكأننا نهجر عالم البشر والأشياء، ونلج عالم الفكر والمشاعر والسحر. أو على أقل تقدير، هذا هو أحد الانطباعات الكثيرة التي تورثها تلك النغمات الباقيات عبر عصور مديدة من الحياة الروحية للبشر.

■ عبد الرزاق دحنون

ما السرُ وراء هذا السحر الموسيقي؟ ما السرُ في الانبهار بجملة موسيقية معقدة تجعلنا نشعر بالانبساط. يظهر هذا الأمر واضحاً قرب ختام مقطوعة موسيقية يبلغ فيها التعبير والانفعال قمته.

نعم تغمرنا السعادة ويشتدُ ارتباطنا بالموسيقا عندما نتابع بناء جملة موسيقية تستهوينا وتأسرنا. انظر إلى ما أضفتْ الأسطورة اليونانية على موسيقا أورفيوس من سحر، فقد جعلت الحيوانات وحتى الأشجار والصخور تتبعه حين يعزف. ما السرُ في هذا؟ ولماذا كان كثير من المستمعين إلى الغناء والموسيقا يفقدون صوابَهم؟

حدثنا أبو الفرج الأصفهاني في أغانيه عن حالة المؤرخ والأديب أبو عبيدة المرزباني حين سمع جارية عذبة الصوت قد أجادت في شدوها، فماذا فعل؟ ضرب بنفسه الأرض، وتمرغ في التراب، وهاج وماج، وتعفر شعره، وعض بنانه، وركل برجليه، ولطم وجهه، وهات من يستطيع ضبطه ومسكه، ثم خرج كأنه عبدالرزاق المجنون بباب الطاق في بغداد.

صرخة الروح..

القدرة السحرية للموسيقا.. ما هو سرّها؟ وكيف استطاعت أن تجنّن حتى الفقهاء ورجال الدين؟ انظر كيف يفقد بحارة أوديسيوس رشدهم أمام غناء الفتيات فتنصحه العرافة بأن يضع شمعاً في آذانهم. هل يكمن السرُ في الضرب على أوتار التوجع والحزن الدفينين في أعماق البشر؟

وإذا كانت الموسيقا الرفيعة صرخة الروح في جوهرها، فلعل ذلك يعني أن الهموم والآلام سلّم إلى الكمال كما يقول بيتهوفن. فعنده أن المرء لا يستطيعُ تفادي الهموم، وفي هذا الإطار ينبغي له أن يصمد أمام هذا الامتحان، أي أن يتحمل ويعرف كيف يحقق الكمال. وكذلك يرى شوبرت أن الألم يشحذ الذكاء ويقوي الذهن في حين لا تفعل ذلك المسرات. وهذا يعيد إلى أذهاننا المقولة الأرسطية حول تطهير العواطف أو السموّ بها، بواسطة الفن.

ولكن بعض الباحثين في فلسفة الفن والموسيقا لا يستطيعون فهم كيف يستعذب المرء الأسى أو الألم في الموسيقا. لأنهم يرون ذلك مخالفاً لطبيعة الأشياء. ولكننا نتساءل مع الروائي العظيم ستندال صاحب رواية الأحمر والأسود: ما الموسيقا بلا لمسة حزن؟ بالفعل إن الموسيقا الحزينة قد تريحنا، وتسرنا، وحتى تسعدنا. ضرب غريب من الحزن يجترح السرور. هل هذا ما يفعله نزيه أبو الريش في موسيقاه؟



بديل الكلمة..

تبعث المفردات الموسيقية الواسعة أو الهائلة التي تنطلق من بين أنامله على الإعجاب، وأكاد أقول إنها تنطوي على إشعاع مقدس نابع من القلب قبل أن تتجسد في الوتر الرنان. هذا البعد الروحي في موسيقا نزيه أبو الريش يجعلنا نذوب وجداً، ونُحس كأننا نعيش في داخل الموسيقا وننتمي إليها، ونستعذب ديمومة أو دندنة نغمة واحدة على مدى دقائق مثلاً أو أكثر. وعندما نخرج يستمر تأثير الموسيقا فينا لدقائق أخرى. وعندما تُرافق آلة الكمان عزف عود نزيه أبو الريش يتقطر لحناً شديد العذوبة، ويبرز الدور الملائكي عن طرق صوت الكمان الأثير الساحر.

ولا بد من الإشارة إلى أن الخلفية التي ترسمها أو تؤديها الآلات الأخرى المرافقة تلعب دوراً كبيراً أيضاً في إضفاء الجو الملائكي على المقطوعات التي يعزفها. ما السرُ في هذا السحر؟ بالنسبة لي أجد أن المُبدع نزيه أبو الريش خُلق لهذا العمل، فالكلمة وحدها لا تستطيع التعبير عن الرمزيّة الكونية، فتحضر الموسيقا لتسمو بالبشر فوق هموم الحياة اليومية.

ما الذي يحدث هناك؟

دق الجرس، وانتهى نهار جديد من العمل، كان يوماً صيفياً حاراً تعيشه بلدة «فيرغسون» المنسية في ولاية «ميسوري» الأمريكية، وهاهم العمال يخرجون من ورشاتهم متثاقلين يجرون أقدامهم إلى بيوتهم كالعادة، لا أحداث مثيرة في هذه البلدة الصغيرة التي يحكمها انتظام شديد في إيقاع حياتها اليومية، تبدأ الأمهات بإعداد وجبة الغداء المتأخر للعائلة في الوقت الذي يعود فيه الشاب «مايكل براون» إلى منزله بعد أن أمضى نهاره في منزل جدته المريضة. لا يعلم أحد ماذا كان يدور برأس الشاب وهو يمضي إلى منزله. اقتربت منه سيارة شرطة وتوقفت أمام حديقة بيته، جمد «مايكل» مرتعباً، وحدق في المسدسات التي أشهرها رجال الدورية في وجهه ضاحكين، إنها ليست المرة الأولى التي ترفع فيها الشرطة أسلحتها في وجه سكان البلدة، ولم ينته الأمر يوماً على خير. ارتعب الشاب وبدأ يجري، رافعاً يديه إلى الأعلى مستسلماً، لكن رصاصات رجال الشرطة أردته صريعاً في ثوان..



■ يسار صالح

سمع الجميع أصوات الرصاص، وخرجوا من منازلهم لرؤية ما حدث، كان الصبي مستلقياً في بقعة كبيرة من الدم، سقطت أمه على الأرض بجانبه وأخذت تصرخ بصوت مختنق. بدأ السؤال عن التفاصيل، هربت سيارة الشرطة بعد أن أطلقت الرصاص على هذا الصبي الأعزل دون أي سبب..!! ووصف بعض شهود العيان ما حدث للأهالي، وفي غضون دقائق تحول الحشد إلى عشرات من الرجال الغاضبين.

بدأت الحادثة بتذكير سكان البلدة «السود» بواقع حالهم المزري، وخلال ساعات شهدت «فيرغسون» تجمعاً بشرياً لم يشهده أحد من قبل، تجمع العمال السود المتعبين في مواجهة «مشغليهم» في المصانع والورشات من السكان البيض الأثرياء، وتحولت مسيرات الشموع والتظاهرات السلمية في موقع الحادثة إلى قذف بالحجارة وتدمير بالزجاجات الحارقة لتلك المصانع والورشات أمام عجز شرطة البلدة عن فعل أي شيء لرد المتظاهرين، لم يعد الأمر متعلقاً بمقتل ذلك الشاب، كان ذلك شرارة لغضب أكبر وأعمق.

«لا نريد استغلالاً بعد الآن..»

بدأت كرة الثلج بالتدحرج منذ التاسع من هذا الشهر، وتفاقمت الأمور على مدى الأسابيع الماضية، شملت الدعوات بالتظاهر جميع أنحاء محافظة «سانت لويس» في الولاية، أخذت العائلات تدعو الجوار للمشاركة في جولة الغضب هذه، وفي المقابل، تجمع الكثير من المدرسين والجامعيين أمام الرجال الغاضبين ليلقوا أشد الخطابات تأثيراً، يقول أحدهم وهو يقف على كرسي خشبي في منتصف ساحة البلدة: «إننا نعطي أولئك البيض أموالنا، أولئك الناس الذين لا يعملون على الإطلاق، دون أن يملك أي منهم أي ذرة احترام لنا، إنهم مستعدون لقتلنا مثل الكلاب إن تأخرنا يوما عن الدفع!». بدأت الجموع بالتصفيق وسط صيحات الغضب المكبوت، لتبدأ موجة جديدة من تحطيم الواجهات وقذف رجال الشرطة بالحجارة. توحد الجميع تحت راية واحدة للمرة الأولى، الجميع في مواجهة أصحاب المعامل وأدواتهم من عناصر الشرطة وحفظ النظام. من الواضح أن ما يجري كان البداية فقط.

كانت عدسات الكاميرات خجولة للغاية في نقل الأحداث هناك، وهذا غير مستغرب في الولايات المتحدة الأمريكية على كل حال، لكن الغرابة جاءت من طرف الحركات اليسارية المحلية هناك، «السوداء» قبل غيرها، التي امتلكت تاريخاً مشرفاً في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي في نضالها ضد الظلم والاستغلال. لقد أعربت عن خشيتها من الأساليب التي يتبعها أهالي «فيرغسون» في المطالبة بحقوقهم، وأعلنت عن تخوفها من تحول هذه الحركة الشعبية إلى ثورة عنصرية «ضد البيض»، وأرادت بدء عملية حوار «متعقل» بين السلطة المحلية هناك وممثلين عن العمال..!

لكن اقتراحهم هذا لاقى الكثير من الاستهجان بين الأهالي، الذي أرادوا للمرة الأولى منذ زمن إسماع صوتهم للجميع، وتحدث الكثير منهم أمام الصحافة المحلية عن مدى قصر النظر الذي تعاني منه تلك الطبقة المثقفة «السوداء» حين تتحدث بهذا المنطق، يقول أحدهم في مداخلة مباشرة على إحدى الإذاعات المحلية: «يظن الجميع في أمريكا بأن المجتمع الأسود هو مجتمع يشجع العنف وينميه، لكني رأيت البارحة إحدى الشابات وهي تضم شبان العصابات الذين كانوا يوماً عالة عن مجتمعنا وهم يتقدمون معاً صفاً واحداً باتجاه سيارات الشرطة القريبة، لقد توحد الجميع تحت شعار جديد واحد، لا نريد استغلالاً من أحد بعد الآن..».

رغم الانتقادات «المتعالية» من جهة وتجاهل وسائل الإعلام الكبرى لهذه الأحداث من جهة أخرى، يبقى سكان فيرغسون إلى اليوم في الشارع مستعدين للمواجهة الكبرى

«ليسمعنا الجميع»

يتابع الناس العاديون إبداء آرائهم بما يحدث، إنهم يتحدثون بأبسط الكلمات عن الكثير من الأفكار الهامة، فيقول العامل «أندريه سميث» الذي شارك في أعمال حرق الورشات لمراسلة صحيفة «سانت لويس ديسباتش» المحلية: «أظن بأنهم قلقون الآن، إنهم لا يعرفون ماذا سيحدث بمتاجرهم ومعاملهم، سيسمعوننا الآن بالتأكيد لأننا أصبنا عصباً حساساً لديهم! علينا أن نريهم بأنهم لا يديرون كل شيء، نحن من نشغل لهم تلك المعامل! هذه هي الطريقة الأفضل ليسمعنا الجميع..».

ويتابع الرجل قائلاً: «إنهم يتهموننا بالعنصرية لأننا رفعنا صوتنا جميعاً كمجتمع أسود.. تعودنا على هذه الاتهامات التي نسمعها للأسف من أبناء مجتمعنا قبل الآخرين.. وكأننا نحن العنصريين.. نحن لسنا عنصريين.. نحن المضطهدين.. فقط لأننا أصحاب بشرة سوداء».. ويتابع شارحاً: «الجميع يعلم بان «سانت لويس» هي المكان الأخير التي ألغى قوانين العبودية ضد السود.. ويبدو بأن السلطة هنا ما زالت تعيش في ذلك الوهم.. دعيني أقول لك كيف يحصل أصحاب الأموال على ثرواتهم هنا.. يرفع أصحاب المعامل الضرائب.. وعند خروج الناس من أعمالهم تبدأ الشرطة بتوقيف الناس تحت حجج واهية وتأخذهم إلى المحاكم ويدفع الأهالي الأتعاب اللازمة لإخراج أولادهم من السجن.. لا.. لن يحصل هذا مجدداً..».

المواجهة الكبرى

رغم الانتقادات «المتعالية» من جهة، وتجاهل وسائل الإعلام الكبرى لهذه الأحداث من جهة أخرى، يبقى سكان «فيرغسون» إلى اليوم في الشارع، مستعدين للمواجهة الكبرى، بعد تم إرسال التعزيزات اللازمة إلى عناصر شرطة البلدية، ويبدو بأن الأمور ستأخذ منحى عنيفاً جداً، فالاشتباكات أصبحت شبه يومية في البلدة، وشهد الأسبوع الماضي وقوع العديد من الإصابات كان أشدها ما حدث في العاشر من هذا الشهر.

بدأت قوات الشرطة الخاصة بحماية المتاجر الكبرى كـ«وول مارت» و«كي مارت»، وأطلقت الرصاص والغاز المسيل للدموع في وجه المتجمعين هناك، لتأخذ المواجهات مجراها حتى الصباح ولتعلن بأنها لن تتوقف في وقت قريب، بالأخص بعد أن بدأت عدسات الكاميرات بالازدياد وبعد أن التهبت مواقع التواصل الاجتماعي بالدعوات للتضامن مع سكان البلدة.

الدعوات التي لم تعد «سوداء» فقط، فاشتملت على العديد من المراسلين و الصحفيين وعموم الناس على اختلاف «ألوانهم»، ولتصبح الحشود اليوم بالآلاف، تقف أمام منزل «مايكل براون»، مع والدته التي تحمل لافتة كتب عليها: «أتمنى لو أنك معنا يا مايكل!».

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985
السويداء	مهند دليقان	0991586731

دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2014/08/22» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

عندليب فلسطين

«أنا لا أحبك يا موتْ/ لكني لا أخافك/ وأعلم أني تضيق عليَّ ضفافك/ وأعلم أن سريري جسمي/ وروحي لحافك/ أنا لا أحبك يا موتْ/ لكني لا أخافك»، بهذه الكلمات خاطب سميح القاسم الموت قبل أن يودع الحياة يوم الثلاثاء 2014/8/19 عن عمر ناهز 75 عاماً بفترة قصيرة.



■ إعداد إيمان الأحمد

سميح القاسم الذي رثى صديق عمره محمود درويش بقصيدة «خذني معك» في آب 2008، وكان قد استهلها قائلاً: «تَخلّيتَ عن وِزرِ حُزْني/ ووزرِ حياتي/ وحمّلْتَني وِزْرَ مَوتك، أنتَ تركْتَ الحصانَ وحيداً.. لماذا؟/ وآثَرْتَ صَهوةَ مَوتكَ أفقاً/ وآثرتَ حُزْني مَلاذا/ أجبني. أجبني.. لماذا؟». امتطى صهوة الحصان ورحل في إثر رفيقه.

حياة حافلة بالتحدي

ولد سميح القاسم عام 1939 في قرية الرامة في الجليل الفلسطيني التي بدأ يخط كلماته الأولى في مدارسها ، ثم تابع دراسته في الناصرة. وسافر بعدها إلى الاتحاد السوفياتي حيث درس سنة واحدة الفلسفة والاقتصاد واللغة الروسية. سجن مرات عدة، ووضع في الإقامة الجبرية أكثر من مرة بسبب مواقفه المناهضة للصهيونية. كان أول شاب يتمرد على قانون التجنيد الإلزامي، كما أسس حركة شبابية في أواخر الخمسينيات لمناهضة سياسات الاحتلال إزاء العرب.

كان عضواً في «حركة الأرض» قبل انتمائه إلى «الحزب الشيوعي»، وتعرض للمضايقة والسجن جراء انتمائه السياسي.. وطُرد من عمله عدة مرات بسبب نشاطه الشعري والسياسي، وواجهَ أكثر من تهديد بالقتل.

«شطري البرتقالة»

امتزج الشعر عنده مع السياسة منذ بداية كتاباته، فكانت قصائده التي وسمها النقاد باسم شعر المقاومة، وأضافوا اسمه إلى جانب أسماء كثر منهم محمود درويش وتوفيق زياد وآخرين ممن سطروا الأدب الفلسطيني ووثقت كتاباتهم المبدعة وأرخت يوميات مقاومة شعب فلسطين المكافح في سبيل استقلاله وكرامته.

كتب في مقدمة ديوان الحماسة «هناك سوناتا سيئة ومارش جيد»، معبراً عن وجهة نظره في دفاعه عن المباشرة التي اتهم بها بينما لا تعني عنده بالضرورة السقوط في «العادية»، ولكنه يدافع عن السهل الممتنع الذي يجيده معتمداً على لغة الموسيقا المفهومة والمعبرة في الوقت ذاته، ويستشهد في إحدى مقابلاته بشعراء عالميين كبار ، كـ«أراغون وناظم حكمت»، اللذين يرى أنهما اعتمدا المباشرة في أشعارهما، دون أن تفقد تلك الأشعار «الدهشة الشعرية».

تنوعت أعمال القاسم بين الشعر والنثر والمسرحية والرواية، وصدر له أكثر من ستين كتاباً في الشعر والقصة والمسرح والترجمة، كما اشتهر بمراسلاته مع الشاعر محمود درويش الذي ترك البلاد في السبعينيات، وعرفت بـ«كتابات شطري البرتقالة» التي وصفت بأنها «كانت حالة أدبية نادرة وخاصة بين شاعرين كبيرين قلما نجدها في التاريخ». وصدرت أعماله في سبعة مجلدات، كما ترجم عدد كبير من قصائده إلى الإنجليزية والفرنسية ولغات العالم.

شاعر الشمس يمضي..

أدار القاسم المؤسسة الشعبية للفنون في حيفا ثم أسهم في تحرير صحيفة الغد والاتحاد ليعمل بعدها رئيسا لتحرير جريدة «هذا العالم» عام 1966 ثم أصبح أميناً عاماً لتحرير الجديد ثم رئيساً لتحريرها.

ترأس اتحاد الكتاب العرب في فلسطين والاتحاد العام للكتاب العرب الفلسطينيين منذ تأسيسهما وعمل رئيس تحرير للفصلية الثقافية «إضاءات».

حصل سميح القاسم على العديد من الجوائز والدروع وشهادات التقدير وعضوية الشرف في عدة مؤسسات منها جائزة «غار الشعر» من إسبانيا وجائزتين من فرنسا عن مختاراته التي ترجمها إلى الفرنسية الشاعر والكاتب المغربي عبد اللطيف اللعبي. وحصل على جائزة البابطين وحصل مرتين على وسام القدس للثقافة، وحصل على جائزة نجيب محفوظ من مصر وجائزة السلام من واحة السلام وجائزة الشعر الفلسطينية. وكان آخر تكريم له، حصوله عام 2006 من القاهرة على جائزة نجيب محفوظ التي يمنحها الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب.

«قيثارة فلسطين، متنبي فلسطين، هوميروس الصحراء، شاعر الشمس» وغيرها الكثير من الألقاب التي أطلقت على سميح القاسم والتي ارتبط أكثرها باسم فلسطين، امتطى صهوة جواد الرحيل ومضى منتصب القامة، مرفوع الهامة.

مبادرات شعبية متميزة

■ إعداد قاسيون

نتيجة التطورات الأخيرة التي شهدتها بعض المناطق العراقية وامتداد داعش وما قامت به من جرائم وحشية ضد الناس الآمنين هناك، مما أدى إلى نزوح عدد كبير من السكان إلى شمال سورية هرباً من الموت، قامت العديد من المبادرات الشعبية في الجزيرة السورية لمساعدة النازحين وتقديم المعونات لهم في مخيمات المالكية شمال شرق البلاد. حيث قامت منظمات عديدة من مختلف التكوينات في المحافظة بالمبادرة إلى حملة جمع مساعدات عينية لمصلحة المهجرين العراقيين التي لاقت تجاوباً شعبياً لافتاً.

وقد صرح السيد «جورج ملكون» عضو الأمانة العامة لتجمع شباب سورية الأم باسم إحدى هذه المبادرات قائلا: «أن هذا العمل الإنساني هو نابع من وجدان شعوب المنطقة الأصيلة وهو واجب وفرض على كل السوريين، واستنكر وقوف العالم صامتاً حيال ما يحصل ليس فقط للأيزيدين و المسيحيين بل لكل السوريين من جرائم وفظائع وشدد على ضرورة التكاتف و التعاضد لمواجهة هذه المآسي وأن ما قامت به الشبيبة هي خطوة أولى إسعافية سريعة على أن يليها خطوات أخرى».



إن مثل هذه المبادرات الشبابية تعبر عن الثقافة الحقيقية للإنسان السوري العابرة للبنى التقليدية على عكس ما تروجه وتعمل عليه وسائل الإعلام من نشر ثقافة الانعزال والتقوقع على الذات تمهيداً لضرب الكل بالكل.

استمرت الحملة ثلاثة أيام كاملة نظراً للإقبال الكبير من المتبرعين، وتضمنت التبرعات أطعمة مختلفة ومفروشات وألبسة وأحذية وبعض المواد الطبية الإسعافية ومستحضرات صحية بالإضافة إلى حليب أطفال ومواد تنظيف وأدوات منزلية وألعاب أطفال مختلفة.

بالزاوية!

عصام حوج
issam@kassioun.org



علمنة وتكفير؟!

على خلفية سلوك «الأصوليات الدينية» انبرت بعض الأوساط «العلمانية» المشوّهة إلى تحميل الدين وزر ما تقوم به بعض الجماعات المسلحة، وعليه فإن كل المآزق التاريخي الذي نمر به ما كان ليكون، لولا الدين؟!، ويذهب بعض «وعاظ» هذه العلمانية في بلدان الشرق إلى حد اعتبار أن ما نشهده من تخلف اقتصادي اجتماعي وسياسي هو بسبب دورالعامل الديني ليس إلا؟!! دون أي تمييز بين الدين كمعتقد يحظى بالاحترام، وبين الفكر التكفيري الذي هو عبارة عن «اجتهادات» هذا او ذاك وأتباعهم!

لاشك أن «الفكر الديني» الذي تبلور على يد وعّاظ السلاطين عبر بعض مراحل التاريخ وما زال، لعب دوراً في استيطان التخلف الحضاري، لأن هذا الفكر كان إطاراً أيديولوجياً لقوى الاستغلال، من أنظمة وحكام ونخب أي أن هذا الجانب من الفكر الديني أدى وظيفة محددة، هي شرعنة سلوك وسياسات قوى الاستغلال المحلية الذي كان يعني على الدوام في بلدان الأطراف استمرار حالة التبعية للمراكز الدولية، وبقليل من التدقيق نلاحظ ذلك التشابه والتطابق أحياناً بينه وبين هذه العلمنة المقلوبة على رأسها، فترويج بعض «وعاظ العلمانية» لليبرالية الاقتصادية التي كانت الأساس الموضوعي المرحلي لما وصلت اليه بلدان الشرق لايختلف موضوعياً مع الدور والوظيفة التي أداها«وعّاظ السلاطين» من حملة الفكر الديني، كلاهما خدم البرنامج ذاته، كلاهما خدم الطبقة ذاتها، فمثل هذه العلمانية هي الوجه الآخر للأصولية الدينية في برنامجها الاقتصادي الاجتماعي، وإن كانت ترتدي الـ «تي شيرت» وتسخر من «العمامة»!؟

العلمنة بهذه الصيغة هي امتداد آخر للأصولية وليست نقيضاً لها، ولاينفع كل هذا الزعيق «العلماني» ضد الدين حتى يكسب مبرر وجوده ومشروعيته التاريخية، فالدين كحاجة روحية، وكمسألة اعتقادية خاصة بالإنسان هوشيء، سيبقى طالما أن حاجة الانسان إليه قائمة، أما الوظيفة التي تقوم بها هذه الجماعة التكفيرية أو تلك تحت لواء الدفاع عن الدين فشيء آخر ينبغي استئصاله بالعمل على أساس برنامج نقيض متكامل يمس جوهر الظاهرة، وليس مجرد برنامج«علماني» شكلي فحسب.